الدليل المنهجي لجداول العرض والاستخدام

التطبيق في بلدان عربية مختارة

الجزء 1. المغرب

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL4.SIT/2021/GUIDE/MOROCCO

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدليل المنهجي لجداول العرض والاستخدام

التطبيق في بلدان عربية مختارة

الجزء 1. المغرب

الأمم المتحدة
بيروت

© 2022 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2200149A

تمهيد

تشكل جداول العرض والاستخدام، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال الحسابات القومية، الإطار الإحصائي المثالي لتحسين شمولية إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين الاتساق بين جميع الأنشطة الاقتصادية، وتيسير تغطية الأنشطة غير النظام. وفي هذا السياق، تضمّن برنامج عمل الإسكوا عنصراً رئيسيّاً في عمليات المساعدة التقنية المندرجة في إطار برنامج التعاون التقني للفترة 2015-2020، ومشروع البيانات والإحصاءات للفترة 2018-2020، والبرنامج الفرعي للإحصاءات الممول من حساب الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك، أجرت الإسكوا دراسة باللغة العربية عن "المبادئ التوجيهية الإقليمية للبلدان العربية بشأن جداول العرض والاستخدام"[1]؛ ونظّمت حلقات عمل تدريبية إقليمية ودون إقليمية[2]؛ وأرسلت بعثات للمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء فيها؛ كما نظّمت مشاريع توأمة بين مجموعتين من البلدان، وتعاونت مع مكاتب إحصائية عربية عدة من أجل اختبار عملية استخدام مختلف تطبيقات جداول العرض والاستخدام، مثل تطبيق ERETES في الأردن وتطبيق HendyPlan-SUT-Equalizer في قطر. وعلى الرغم من تقدم بعض المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان العربية في إعداد الجداول واستخدامها في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ تحديات عديدة لا تزال تؤثّر على الطريقة التي تتمّ بها معالجة الفجوات في البيانات، وطُرق التقييم، واستخدام التكنولوجيا بهدف تحسين صُنع السياسات. والهدف من هذه الدراسة تقديم لمحة عامة عن التطورات الأخيرة في مجال إعداد جداول العرض والاستخدام واستعراض دراسة حالة حول جداول العرض والاستخدام في المغرب، وتوجيه المكاتب الإحصائية الوطنية العربية من أجل تقييم أفضل لمجاميع الاقتصاد الكلي وتوفير أداة مفيدة من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشرف على هذه الدراسة كلٌّ من السيدة وفاء أبو الحسن، والسيد عمر هاكوز، والسيد ماجد سكيني من قسم الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاءات في الإسكوا.

1. E/ESCWA/SD/2014/technicalpaper.2. Study on Selected Methodological Issue in Economic Statistics 2014: Guidelines for Compilation of Supply and Use Tables in the Arab Countries and Data Sources.

2. http://www.aitrs.org/DetailsPage/NewsDetails.aspx?NewsID=1068 (last accessed: November 2021).

الرسائل الرئيسية

- توصي الدراسة بأن تحظى عملية تجميع جداول العرض والاستخدام بالأولوية القصوى بحيث تكون تقديرات الناتج المحلي الإجمالي موثوقة وشاملة. وتتضمّن هذه الوثيقة دراسة الحالة المغربية من أجل توضيح كيفية تحقيق هذا الهدف. ويتعين قياس بعض الأنشطة الإنتاجية بصورة غير مباشرة باستخدام معلومات بديلة، بما فيها بيانات العمالة، ومراجعة الحسابات الضريبية، والنماذج الاقتصادية في تقدير الإنتاج في العناصر غير المتوافرة، مثل القطاع غير النظامي، والإنتاج السرّي، والأنشطة غير القانونية، وذلك بهدف ضمان حساب يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية التي يضطلع بها الاقتصاد.

- تفتقر معظم البلدان العربية إلى مصادر بيانات شاملة وموثوقة، وهذا الواقع يجعل تجميع جداول العرض والاستخدام في هذه الاقتصادات مهمة شاقة ومتطلبة من حيث الموارد البشرية ومصادر البيانات وضمان جودة تقديرات الحسابات القومية. وبغية سدّ الثغرات في البيانات وحلّ مشكلة عدم توافر التقسيمات التفصيلية، توصي الدراسة بما يلي: (أ) استخدام المصادر الإدارية للأغراض الإحصائية؛ (ب) تنظيم زيارات إلى أهم المؤسسات المعنية من أجل جمع المعلومات حول هيكل مخرجاتها ومدخلاتها؛ (ج) توجيه الاستفسارات حول هيكل المدخلات في صناعة معينة مباشرة إلى مصادر البيانات والأطراف المعنية (مثل الخبراء، والنقابات المهنية)؛ (د) استخدام المعامِلات التقنية المعتمدة في بلد مجاور كنقطة انطلاق.

- من أجل تنفيذ مشروع يهدف إلى إعداد جداول العرض والاستخدام والاستفادة من إنتاج مثل هذا النظام المعقد، توصي الدراسة بما يلي: (أ) وضع جدول زمني مفصل للعمل يحدّد توقيت كل خطوة (جمع البيانات ومعالجتها، وتحقيق التوازن بين جداول العرض والاستخدام، ونشرها) بحيث يكون معروفاً جيداً لدى منتجي البيانات الأساسية المستخدمة في جداول العرض والاستخدام ولدى مستخدميها؛ (ب) تعزيز التعاون بين المكاتب الإحصائية وبين الوزارات ذات الصلة من أجل تقاسم مصادر البيانات المستخدمة كمدخلات للجداول؛ (ج) إقامة توازن أمثل بين جهود التجهيز وبين الأهمية النسبية للنواتج؛ (د) استخدام أداة تكنولوجيا معلومات مناسبة من أجل إدارة قاعدة البيانات وتجهيز جداول العرض والاستخدام، واللجوء إلى أساليب يدوية في الموازنة من أجل التوصل إلى مقاربة بين صفوف الجداول وبين أعمدتها؛ (ه) توثيق عمليات الإنتاج في مذكرات منهجية شاملة؛ (و) إنتاج جداول العرض والاستخدام كل خمس سنوات عند تجميع الحسابات القومية عن السنة المرجعية لأنّ المكاتب الإحصائية لا تستطيع تحمل عبء إنتاج جداول العرض والاستخدام سنويّاً.

المحتويات

تمهيد iii
الرسائل الرئيسية v

1. نظرة عامة على جداول العرض والاستخدام 1
   - ألف. مقدمة 1
   - باء. جداول العرض والاستخدام: حجر الأساس في نظام الحسابات القومية 1
   - جيم. هيكلية جداول العرض والاستخدام 2

2. المفاهيم المتعلقة بجداول العرض والاستخدام 7
   - ألف. حدود الإنتاج 7
   - باء. الإنتاج مقابل الناتج 8
   - جيم. ناتج السوق، وناتج الاستهلاك النهائي الخاص، والناتج خارج السوق 8
   - دال. نظام التقييم في نظام الحسابات القومية 8
   - هاء. الناتج المحلي الإجمالي 9
   - واو. الوحدات في جداول العرض والاستخدام 12

3. تطبيق منهجية جداول العرض والاستخدام 21
   - ألف. إجراءات تطبيق جداول العرض والاستخدام 21
   - باء. هيكلية جداول العرض والاستخدام والتصنيفات 24
   - جيم. إعداد الجدول المحلي الأولي 26
   - دال. متّجهات التقييم 30
   - هاء. المعاملات مع سائر أنحاء العالم: الواردات والصادرات 52
   - واو. بناء جدول العرض المحلي الأولي 57
   - زاي. بناء مربّع إجمالي القيمة المضافة 70
   - حاء. موازنة جداول العرض والاستخدام 74

4. جداول العرض والاستخدام: الإطار المناسب لتقييم شمولية الحسابات القومية 91
   - ألف. مقدمة 91
   - باء. حدود الإنتاج 92
   - جيم. الاقتصاد الموازي 93
   - دال. تغطية الاقتصاد الموازي ضماناً لشمولية الحسابات القومية 97
   - هاء. أساليب قياس الاقتصاد الموازي 97
   - واو. التجربة المغربية في مقاربة القطاع غير النظامي 107

5. تجميع جداول العرض والاستخدام والتوصيات العامة 111
ألف. التحديات في تجميع جداول العرض والاستخدام 111
باء. توصيات عامة 112

6. خلاصة 115

المرفق 1. مثال عن أساليب التقييم في تداول السلع 117
المرفق 2. استهلاك رأس المال الثابت في القطاع الحكومي العام في الحسابات القومية المغربية 121
المرفق 3. تصنيف الصناعات في الحسابات القومية المغربية 123
المرفق 4. تصنيف المنتجات في الحسابات القومية المغربية 130
المرفق 5. تجميع نظام الحسابات القومية/التصنيف الصناعي الدولي الموحد على المستوى المتوسط 150

المراجع 153

قائمة الجداول

الجدول 1. مكونات حساب السلع والخدمات 3
الجدول 2. الوحدات داخل جداول العرض والاستخدام في المغرب عن عام 2007 12
الجدول 3. ميزان المدفوعات المغربي وفقاً لبيانات العام BPM6, 2015 55
الجدول 4. مصفوفة الاستهلاك الوسيط بسعر المشترين: مثال مغربي 58
الجدول 5. نفقات السياح الدوليين بحسب البند، MDH 2015 67
الجدول 6. تعديل المقيمين مشترياتهم المباشرة في الخارج وغير المقيمين مشترياتهم المباشرة في السوق المحلية ضمن جداول العرض والاستخدام المغربية 68
الجدول 7. مثال على التوازن في عرض واستخدام الاستهلاك الوسيط 85
الجدول 8. مثال رقمي عن موازنة جداول العرض والاستخدام 89

قائمة الأطر

الإطار 1. مثال ملموس: عرض السيارات واستخدامها 4
الإطار 2. حدود الإنتاج 7
الإطار 3. الأسعار الأساسية وأسعار المنتجين والمشترين 9
الإطار 4. الوثائق 24
الإطار 5. الإنتاج الحيواني في الحسابات القومية المغربية 28
الإطار 6. هامش التجارة بحسب الاستخدام استناداً إلى معدلات الهامش 32
الإطار 7. هوامش النقل في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من جانب العرض 40
الإطار 8. تكلفة النقل في مدونة المحاسبة التجارية المغربية 44
الإطار 9. ضريبة القيمة المضافة ومعالجتها في المحاسبة الوطنية 48
الإطار 10. المغرب، الإيرادات المتأتية من رسوم الاستيراد بحسب تصنيف النظام المنسق 50
الإطار 11. مشتريات المقيمين في الخارج والمشتريات المباشرة لغير المقيمين في السوق المحلية 54

الإطار 12.	حساب التغيرات في قوائم الجرد من بيانات المحاسبة التجارية	63
الإطار 13.	اقتناء السلع المستعملة	64
الإطار 14.	التمييز بين الرسوم والضرائب	65
الإطار 15.	مقارنة بين الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص	70
الإطار 16.	رصيد عرض واستخدام الأرز باستخدام تطبيق ERETES	77
الإطار 17.	مثال حول عرض واستخدام خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر	78
الإطار 18.	الإطار المستخدم في تطبيق ERETES لملء حساب الصناعة	79
الإطار 19.	مثال على التوازن بين عرض واستخدام منتج وفق النهج التكراري	82
الإطار 20.	النهج الجدولي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إزاء الشمولية، وأوصاف أنواع عدم الشمولية (N1 إلى N7)	95
الإطار 21.	الدراسة الاستقصائية 1-2-3	98
الإطار 22.	التعديلات القائمة على الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة	102
الإطار 23.	التعديلات في شمولية "ناتج الخدمات الشخصية"	105

1. نظرة عامة على جداول العرض والاستخدام

ألف. مقدمة

تسترشد الحسابات القومية بالحالة الاقتصادية في بلد ما من خلال وصف المعاملات المعقدة التي تجري بين مختلف الجهات الاقتصادية، أي الأسر المعيشية والحكومة والهيئات القانونية (مثل الشركات) والمؤسسات الواقعة خارج حدود البلد (التي يُطلق عليها عبارة: سائر أنحاء العالم).

وينبغي أن يكون نظام الحسابات القومية، الذي ينظّم شؤون الحسابات القومية، قادراً على وصف الاقتصادات التي تزداد تعقيداً بمرور الوقت بأسلوب مبسّط. ويغطي نظام الحسابات القومية طائفة واسعة من الحالات المتنوّعة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقلّ البلدان نموّاً والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية. وبغض النظر عن مرحلة التنمية، ومن أجل "قياس الاقتصاد"، فإن بعض التعديلات على النظام ضرورية، وذلك مراعاةً لمختلف الوقائع. فنظام الحسابات القومية هو نظام لحسابات الاقتصاد الكلي يستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وقواعد التسجيل. وهو يوفر إطاراً إحصائيّاً يمكن من خلاله جمع البيانات الاقتصادية وتحليلها لمساعدة صانعي القرار وتوجيه السياسات الاقتصادية. وتهدف الحسابات القومية إلى وصف النشاط الاقتصادي (القابل للقياس من الناحية النقدية) لكل وحدة من وحدات الاقتصاد الوطني. وهي تستخدم المفاهيم الأساسية التي يستند إليها نظام الحسابات القومية في تحليل الجوانب العديدة للإجراءات الأولية في الاقتصاد وتجميعها.

وبهدف تقديم نظرة شاملة عن الاقتصاد، يقترح نظام الحسابات القومية بناء جداول العرض والاستخدام. فهذه الجداول تتضمّن عناصر عملية الإنتاج واستخدامات السلع والخدمات (المنتجات) والإيرادات المترتبة على هذا الإنتاج. إنّ تطوير هذه الجداول معقد وصعب غير أنّ فوائده عديدة.

وبفعل الكمّ الكبير من المعلومات الذي تحشده جداول العرض والاستخدام، فإنّها تعزّز مصداقية المؤشرات التي تنتجها الحسابات القومية. وهي تشكّل الإطار المناسب للتقارب والتكامل بين النُّهُج الثلاثة المستخدمة في قياس الناتج المحلي الإجمالي (نُهج الإنتاج والإنفاق والدخل).

باء. جداول العرض والاستخدام: حجر الأساس في نظام الحسابات القومية

تؤدي جداول العرض والاستخدام دوراً هامّاً في الحسابات القوميّة وذلك بوصفها إطاراً متكاملاً لهذه الحسابات وتشكّل سمة رئيسية من سماتها. كما أنّها توفّر المفهوم المثالي من أجل تحقيق التوازن بين العرض وبين الطلب، وتؤمّن الإطار الأفضل لتجميع البيانات عن الناتج المحلي الإجمالي.

وتقدّم جداول العرض والاستخدام وصفاً شاملاً عن الاقتصاد، حيث تتضمّن معلومات مفصّلة عن عمليات الإنتاج، وأوجه الترابط في الإنتاج، واستخدام السلع والخدمات، وتوليد الدخل من خلال الإنتاج.

وبعد تحقيق التوازن، توفّر جداول العرض والاستخدام بيانات متماسكة تربط بين ناتج الصناعات والواردات من جهة وبين الاستخدامات الوسيطة والنهائية للمنتجات من جهة أخرى. كذلك تبين هذه الجداول هيكل تكاليف الإنتاج والدخل الذي تولّده عملية الإنتاج، وتدفّق السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني، وتدفّق السلع والخدمات نحو سائر أنحاء العالم.

وبما أن جداول العرض والاستخدام تؤدّي دوراً هامّاً في ضمان اتساق الحسابات القومية وجودتها بوجه عام، فإنّ نظام الحسابات القومية يوصي بأن يستند تجميع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي إلى إطار العرض والاستخدام، ولكنّ تحقيق ذلك غير ممكن إلّا إذا تم تجميع جداول العرض والاستخدام كجزء لا يتجزأ من حساب الحسابات القومية. ولا شكّ في أنّ هذا الهدف هو تحدٍّ كبير، لا سيما في البلدان حيث الرابط بين مجموعات البيانات وبين تجميعها الفعلي ضعيف، أو في البلدان التي تُحسب فيها جداول العرض والاستخدام بعد الانتهاء من تجميع الحسابات القومية. ولكن، ومن أجل بلوغ الهدف العام المتمثّل في وضع تقديرات موثوقة حول بيانات الحسابات القومية، فإنّه لا بد من بذل كل جهد ممكن يضمن تحقيق نظام تجميع متكامل لبيانات الاقتصاد الكلي.

جيم. هيكلية جداول العرض والاستخدام

تجمع جداول العرض والاستخدام في الإطار المحاسبي نفسه حسابات السلع والخدمات بحسب نوع المنتج، وحسابات إنتاج وتوليد الدخل للصناعات المنتجة (حسابات الصناعات).

ويتضمن إعداد جداول العرض والاستخدام إعداد حسابات الصناعات وحسابات السلع والخدمات (رصيد العرض والاستخدام). ويتمّ إعداد هذه الجداول وفق طريق مشتركة ومن خلال تكرارات تتلاقى مع جداول العرض والاستخدام المتوازنة.

1. حساب السلع والخدمات

يمكن استخدام السلع والخدمات التي تدخل في عملية الإنتاج بخمس طرق:

- استهلاكها كمدخلات لمزيد من المعالجة في الصناعات الأخرى (الاستهلاك الوسيط).
- استهلاكها بمثابة تلبية مباشرة للاحتياجات والرغبات الجماعية (الاستهلاك النهائي).
- استخدامها لتكوين رأس المال، وتسهيل إنتاج السلع والخدمات الأخرى بشكل مستمر (إجمالي تكوين رأس المال الثابت).
- الاحتفاظ بها في قوائم الجرد في أثناء عملية الإنتاج.
- تصديرها إلى سائر بلدان العالم.

والغرض من حساب السلع والخدمات هو تحقيق التوازن بين مجموع الموارد في شكل سلع وخدمات، وبين مختلف الاستخدامات التي تدخل فيها تلك الموارد. وهذا الحساب هو أساس نظام الحسابات القومية برمّته.

ويرتكز رصيد المنتجات على المبدأ الرئيسي للحسابات القومية وهو: "أنّ نظام الحسابات القومية يستهلك السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد في تكوين رأس المال أو يستخدمها أو يصدّرها، في حين أن جميع السلع والخدمات المستخدمة في الاقتصاد تُنتج في الاقتصاد أو تُستورد"[3].

3. SNA 2008 (chapter 1).

الجدول 1. مكونات حساب السلع والخدمات

المصادر	الاستخدامات
الناتج (P1)	الاستهلاك الوسيط (P2)
ناتج السوق (P11)	نفقات الاستهلاك النهائي (P3)/الاستهلاك النهائي الفعلي (P4)
ناتج الاستخدام الخاص (P12)	نفقات الاستهلاك الفردي (P31)/الاستهلاك الفردي الفعلي (P41)
النواتج الأخرى خارج السوق (P13)	الإنفاق الاستهلاكي الجماعي (P32)/الاستهلاك الجماعي الفعلي (P42)
الضرائب على المنتجات (D21)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (P51)
الإعانات المقدمة للمنتجات (D31)	التغييرات في قوائم الجرد (P52)
واردات السلع والخدمات (P7)	عمليات الاقتناء مطروحاً منها التصرّف في الأشياء الثمينة (P53)
	صادرات السلع والخدمات (P6)

ملاحظة: الرموز الواردة بين قوسين هي كما استخدمت في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

تؤدي المعادلة الكامنة وراء هذا المبدأ إلى توازن المنتج (أو توازن السلعة):

الناتج + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال + الصادرات

وبهدف تحقيق التوازن بين العرض والاستخدام على المستوى التفصيلي لدى تصنيف السلع والخدمات، تبقى طريقة تدفّق السلع الأساسية هي الطريقة الأكثر شيوعاً.

ويوفر هذا النهج وصفاً لرصيد العرض/الاستخدام لمنتج واحد وذلك استناداً إلى حساب السلع والخدمات الذي يوضح أنّ إجمالي المعروض من منتج ما يساوي إجمالي المبلغ المستخدم:

الناتج + الواردات (أي إجمالي العرض) = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال + الصادرات (أي إجمالي الاستخدامات)

الإطار 1. مثال ملموس: عرض السيارات واستخدامها

لتوضيح الفكرة المتقدّمة يمكن طرح مثال ملموس عنها؛ فلنفكر في اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات صناعية هي الزراعة والصناعة التحويليّة والخدمات. وبهدف التبسيط، فلنتّبع منتجاً واحداً فقط في مثالنا هذا، وهو السيارات. هذه السيارات تُنتج إما محلّياً أو تُستورد. هذا كان وصفاً موجزاً لجانب العرض.

أمّا جدول الاستخدام فيوضح كيفية استخدام السيارات في الاقتصاد. أولاً، يأتي الاستهلاك الوسيط، حيث تُستخدم السيارات في إنتاج منتج آخر. فعندما يتم تحويل سيارة وبيعها كسيارة للتخييم على سبيل المثال، يكون قد تمّ استخدامها في قطاع الصناعة التحويليّة.

أمّا الاستخدام النهائي فأنواعه مختلفة. فعندما تُباع سيارة إلى مستهلك فإنّه يكون قد تمّ استخدامها لأغراض الاستهلاك النهائي. ولكن عندما تباع إلى شركة تموين أو مزارع للاستخدام المهني، فإنّه يكون قد تمّ استخدامها لأغراض الاستثمار (تكوين رأس المال).

أخيراً، يمكن تصدير السيارة إلى بلد آخر. يجب أن يساوي مجموع مختلف هذه الاستخدامات إجمالي العرض لكل منتج. وبما أن العرض والاستخدام يسجّلان نقداً، فمن الضروري تقييم كليهما بالطريقة نفسها، إما بالأسعار الأساسية أو بأسعار المشترين.

المصدر: Eurostat (n.d.). Explained statistics.

2. حسابات الصناعات

لا يدخل في حسابات إنتاج الدخل وتوليده في الحسابات الاقتصادية المتكاملة سوى القطاعات المؤسسية (وبرصيد عالمي من المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات).

وبهدف إعداد جداول العرض والاستخدام، يجري إنتاج بيانات مفصّلة حول أنشطة الإنتاج وذلك بحسب الصناعات المختلفة. وهي تتضمن ما يلي:

(أ) ناتج الصناعات بحسب المنتج؛
(ب) الاستهلاك الوسيط بحسب القطاع والمنتج؛
(ج) حسابات توليد الدخل في كل صناعة وفقاً للنشاط الاقتصادي.

وعلى الصعيد العالمي، يتيح إنتاج حسابات الدخل وتوليدها بحسب الصناعة قياس إجمالي القيمة المضافة في الصناعات (أي مساهمتها الإنتاجية)، وإجمالي فائضها التشغيلي فضلاً عن إجمالي دخلها المختلط.

3. الهيكل العام لجداول العرض والاستخدام

توفّر جداول العرض والاستخدام معلومات مفصّلة عن عمليات الإنتاج، والترابط في الإنتاج، واستخدام السلع والخدمات وتوليد الدخل في أثناء عملية الإنتاج. ويتيح إطار العرض والاستخدام تحليلاً مفصّلاً عن الصناعات والمنتجات من خلال تحليل حساب الإنتاج وحساب السلع والخدمات وحساب توليد الدخل. وتبين هذه الجداول هيكل تكاليف الإنتاج والدخل المتولّد في عملية الإنتاج، وتدفّق السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني، وتدفقات السلع والخدمات إلى سائر أنحاء العالم.

هيكلية جداول العرض والاستخدام بحسب تطبيق ERETES

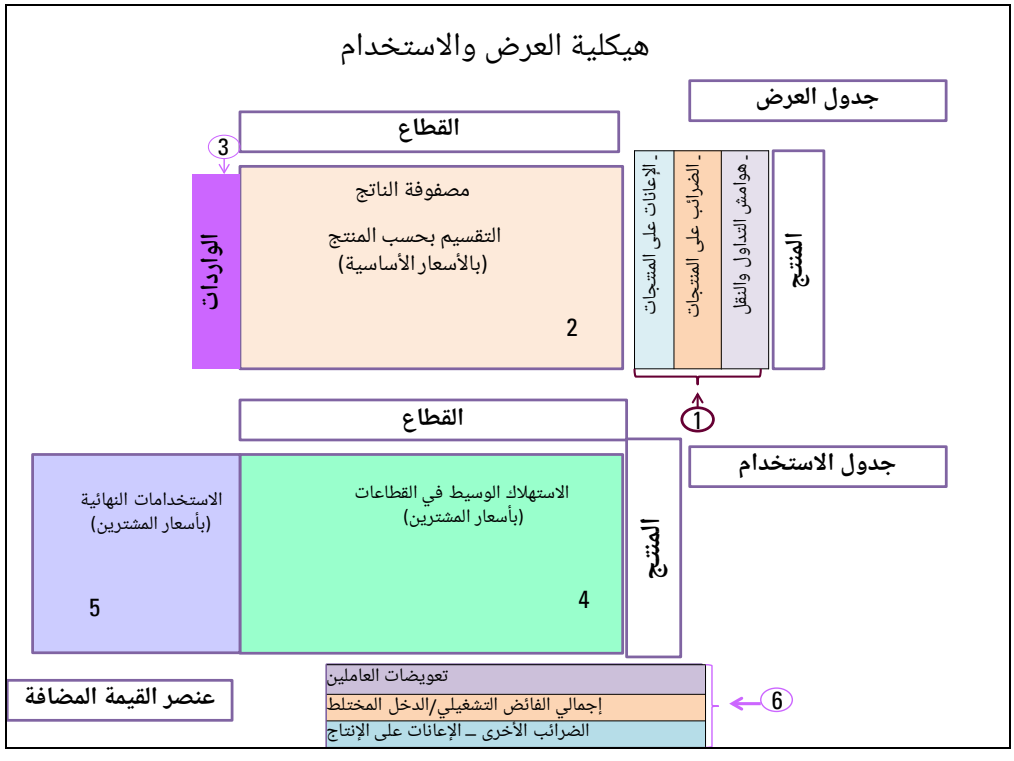

يوضّح الشكل أعلاه هيكلاً عاماً عن جداول العرض والاستخدام بوصفها مجموعة من عدة جداول فرعية، موزّعة على ثلاثة مستويات:

- يتناول المستوى الأول منشأ المنتجات، حيث يبيّن مجموع العرض من سلع وخدمات يوفّرها المنتجون المحليون والأجانب وتصير متاحةً للاستخدام في الاقتصاد المحلي.
  - يبيّن المربّع 1 مصفوفات التقييم في هوامش التجارة والنقل والضرائب والإعانات على المنتجات، حيث يمكن تحويل العرض من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين.
  - ويبين الربع 2 ناتج الصناعات المحلية بالأسعار الأساسية بحسب نوع المنتج.
  - ويعرض الربع 3 تقييم الواردات من سلع وخدمات بأسعار التكلفة والتأمين والشحن.
- يشير المستوى الثاني إلى استخدام المنتجات كاستخدامات وسيطة أو نهائية. وهو يتألف من الربع 4 الذي يعرض مصفوفة الاستهلاك الوسيط بحسب الصناعة ونوع المنتج، والربع 5 الذي يوضح الاستخدامات النهائية للمنتج (الاستهلاك النهائي، إجمالي تكوين رأس المال والتصدير).
- ويتألف المستوى الثالث من الربع 6 الذي يعرض حسابات توليد الدخل بحسب الصناعة.

2. المفاهيم المتعلقة بجداول العرض والاستخدام

ألف. حدود الإنتاج

تشير حدود إنتاج نظام الحسابات القومية إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها الوحدات المؤسسية من أجل المساهمة في الأداء الاقتصادي. ويمكن تعريف هذا الإنتاج الاقتصادي كنشاط يُنفَّذ بإشراف وحدة مؤسسية تستخدم مدخلات العمل أو رأس المال والسلع والخدمات في إنتاج مخرجات سلع وخدمات أخرى. إنّها مجموعة الأنشطة التي تملكها وتنتجها وحدة مؤسسية معيّنة والتي ينبغي دفع ثمنها أو تعويضات أخرى مقابل تغيير ملكيتها.

وتشمل حدود إنتاج نظام الحسابات القومية الأنشطة التالية:

(أ) إنتاج جميع السلع أو الخدمات التي يتم توريدها إلى وحدات أخرى غير منتجيها، أو المُزمَع توريدها، بما فيها إنتاج السلع أو الخدمات المستخدمة في عملية إنتاج هذه السلع أو الخدمات؛

(ب) إنتاج جميع السلع للحساب الخاص والتي يحتفظ بها منتجوها لاستهلاكهم النهائي أو في تكوين رأس المال الإجمالي؛

(ج) إنتاج المنتجات المستحوذة على المعارف للحساب الخاص والتي يحتفظ بها منتجوها لاستخدامهم الخاص كاستهلاك نهائي، أو في تكوين رأس المال الإجمالي، باستثناء المنتجات التي تنتجها الأسر المعيشية لاستخدامها الخاص؛

(د) إنتاج خدمات الإسكان للحساب الخاص والتي يقوم بها المالكون؛

(ه) إنتاج الخدمات المنزلية والشخصية عن طريق توظيف عمال مدفوعي الأجر للعمل في الخدمة المنزلية.

إنّ إدراج نشاط معيّن داخل حدود الإنتاج يأخذ في عين الاعتبار ما يلي:

- هل ينتج النشاط ينتج مخرجات مفيدة؟
- هل المنتجات أو الأنشطة قابلة للتسويق وذات قيمة في السوق؟

وإذا لم يكن للمنتج قيمة مهمّة في السوق، فهل يمكن حساب قيمته؟

الإطار 2. حدود الإنتاج

إنّ الإنتاج نشاط أساسي. وفي نظام الحسابات القومية، يُعتبر الإنتاج عمليّة مادية تُنفَّذ بإشراف وحدة مؤسسية وبمراقبتها وإدارتها، وتستخدم فيها العمالة والأصول من أجل تحويل مدخلات السلع والخدمات إلى نواتج سلع وخدمات أخرى. ويجب أن تكون جميع السلع والخدمات المنتَجة قابلة للبيع في الأسواق أو أقلّه قابلة للانتقال من وحدة إلى أخرى، مقابل رسوم أو بدونها. ويشمل نظام الحسابات القومية، ضمن حدود الإنتاج، جميع الأنشطة الإنتاجية المخصّصة للسوق، سواء أكانت للبيع أم للمقايضة. كما أنّه يشمل جميع السلع أو الخدمات التي تقدّمها الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية مجاناً إلى أفراد الأسر المعيشية أو إلى المجتمع المحلي.

باء. الإنتاج مقابل الناتج

تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج هو نشاط تقوم به مؤسسة بينما الناتج هو مجموعة من السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة، ويُستثنى منها ما يلي:

- قيمة أي سلع وخدمات مستخدمة في نشاط لا تتحمل المؤسسة مخاطر استخدام المنتجات في إنتاجه.
- قيمة السلع والخدمات التي تستهلكها المؤسسة نفسها، باستثناء السلع والخدمات المستخدمة في تكوين رأس المال (رأس المال الثابت أو التغيرات في قوائم الجرد) أو الاستهلاك النهائي الخاص.

جيم. ناتج السوق، وناتج الاستهلاك النهائي الخاص، والناتج خارج السوق

يميّز نظام الحسابات القومية بين ناتج السوق وبين الناتج خارج السوق، وذلك بسبب طريقة تقييم كلٍّ منهما:

ناتج السوق: يتكون من الناتج الذي يُباع أو المقصود بيعه في السوق، والذي يُقيَّم بحسب سعر السوق. إنّه ببساطة مجموع المبيعات مُضافاً إليها التغييرات في قوائم الجرد.

الناتج للاستخدام النهائي الخاص: يتكون من المنتجات التي يحتفظ بها المنتج لاستخدامه الخاص وذلك بهدف الاستهلاك النهائي أو تكوين رأس المال.

الناتج خارج السوق: يتكون من السلع والخدمات الفردية أو الجماعية التي تنتجها المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية أو الحكومة، والتي يتم توريدها مجاناً، أو بأسعار ليست ذات أهمية اقتصادية، إلى الوحدات المؤسسية الأخرى أو إلى المجتمع المحلي.

وليس تقييم الناتج خارج السوق، وناتج الاستخدام النهائي الخاص بالأمر السهل لأن ثمن البيع يكون في كثير من الأحيان ذا قيمة غير مجدية. ولذلك تحتسب قيمتها باعتبارها مجموع تكاليف الإنتاج، أي تكاليف العمالة بالإضافة إلى الاستهلاك الوسيط واستهلاك الأصول الثابتة. وليس أيّ منها في الواقع ناتجاً، غير أنّها تمثّل التقريب الأفضل المتاح.

دال. نظام التقييم في نظام الحسابات القومية

في نظام الحسابات القومية، تُستخدم أسعار مختلفة في تقييم المدخلات والنواتج والمشتريات، مع ملاحظة وجود اختلاف في الأسعار تبعاً لتصوّر الهيئات المشاركة في المعاملة.

فالمنتج ومستخدم المنتج ينظران إلى قيمة المنتج بشكل مختلف وهذا يؤدي إلى ظهور اختلاف بين أسعار الإنتاج التي يتلقاها المنتجون وبين الأسعار التي يدفعها المشترون.

1. الأسعار الأساسية

تعكس الأسعار الأساسية المبلغ الذي يتلقاه المنتج مقابل وحدة من السلع أو الخدمات، مطروحاً منها أي ضرائب مستحقة الدفع، بالإضافة إلى أي إعانة مستحقة القبض على تلك الوحدة نتيجة إنتاجها أو بيعها. وتستثني الأسعار الأساسية أي رسوم نقل يصدر المنتج عنها فاتورة منفصلة.

ويقيس السعر الأساسي المبلغ الذي يحتفظ به المنتج، وبالتالي فهو السعر الأكثر صلة باتخاذ المنتج قراره.

والأسعار الأساسية هي الطريقة المفضلة لتقييم الناتج وإجمالي القيمة المضافة في الحسابات القومية،

ولكن عندما لا يكون التقييم بالأسعار الأساسية ممكناً، فإنّه يمكن عندئذ استخدام أسعار المنتجين.

2. أسعار المنتجين

يمكن اعتبار أسعار المنتجين أسعار السلع والخدمات "عند بوابة المصنع". ويشمل هذا التقييم جميع الضرائب الأخرى على الإنتاج وبعض الضرائب على المنتجات. وسعر المنتِج هو السعر، من دون ضريبة القيمة المضافة، الذي يصدر به المنتج فاتورة إلى المشتري.

وسعر المنتِج هو المبلغ المستحق للمنتِج من المشتري مقابل وحدة من سلعة أو خدمة منتجة كناتج، ويُطرح منه ضريبة القيمة المضافة، أو أيُّ ضريبة مماثلة قابلة للخصم، ويصدر بها البائع فاتورة إلى المشتري. ويتم استثناء أي رسوم نقل يدرجها المنتج ضمن فاتورة منفصلة[4].

لا يشمل سعر المنتِج أو السعر الأساسي أيّ مبالغ مستحقَّة القبض بخصوص ضريبة القيمة المضافة، أو أيّ ضريبة مماثلة قابلة للخصم تصدر بها فاتورة على الناتج المُباع.

3. أسعار المشترين

أسعار المشترين هي الأسعار التي يدفعها المشتري، بما فيها تكاليف النقل وهوامش التجارة والضرائب (إلاّ إذا كانت الضرائب قابلة للخصم لدى المشتري).

ويعرِّف نظام الحسابات القومية سعر المشتري بأنه المبلغ الذي يدفعه المشتري، باستثناء أي ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة مماثلة يمكن أن يخصمها المشتري من أجل استلام وحدة من سلعة أو خدمة في الوقت والمكان اللذين يطلبهما. ويشمل سعر السلعة الذي يدفعه المشتري بشكل منفصل أي رسوم نقل يدفعها المشتري بشكل منفصل لكي يستلم السلعة في الوقت والمكان المطلوبين.

الإطار 3. الأسعار الأساسية وأسعار المنتجين والمشترين

الأسعار الأساسية
+
الضرائب على المنتجات باستثناء ضريبة القيمة المضافة المدرجة ضمن فاتورة
–
الإعانات المقدمة للمنتجات
=
أسعار المنتجين
+
ضريبة القيمة المضافة غير قابلة للخصم لدى المشتري
+
رسوم النقل التي تصدر بها فواتير منفصلة
+
هوامش التجارة بالجملة والتجزئة
=
أسعار المشترين

المصدر: SNA 2008 (chapter 6).

هاء. الناتج المحلي الإجمالي

يمكن القول إن الناتج المحلي الإجمالي هو الإحصائية الأكثر شهرة في الحسابات القومية والمؤشر الرئيسي في النشاط الاقتصادي. وعندما يصف المعلّقون الخارجيون نمو الاقتصاد أو تراجعه، فإنهم يشيرون إلى التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تقدير الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق:

1. نهج الإنتاج

يهتم نهج الإنتاج، أو الناتج المحلي الإجمالي (P)، في المقام الأول، بتوليد القيمة المضافة، وبعبارة أخرى، قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد. ومن خلال نهج الإنتاج، يقيس الناتج المحلي الإجمالي

4. SNA 2008.

مجموع إجمالي القيمة المضافة من جميع الوحدات المؤسسية المُقيَّمة في الاقتصاد، حيث يتم تقييم إجمالي القيمة المضافة على أساس الإنتاج بالأسعار الأساسية. ومن أجل التحويل من إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، تُضاف الضرائب على المنتجات (مثل ضريبة القيمة المضافة) وتُطرح الإعانات على المنتجات.

حساب الناتج المحلي باستخدام نهج الإنتاج:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع إجمالي القيمة المضافة في الصناعات أو القطاعات المؤسسية
يضاف إليه الضرائب على المنتجات والواردات،
يُطرح منه الإعانات على المنتجات

حيث:

إجمالي القيمة المضافة = مجموع قيمة ناتج السلع والخدمات المنتجة
يُطرح منها الاستهلاك الوسيط (السلع والخدمات المستعان بها في عملية الإنتاج من أجل توليد الناتج)

والناتج المحلي الإجمالي هو أيضاً بند التوازن في حساب إنتاج الاقتصاد ككلّ.

2. نهج الإنفاق

نهج الإنفاق، أو الناتج المحلي الإجمالي (E)، هو مجموع جميع النفقات النهائية داخل الاقتصاد، أي جميع النفقات على السلع والخدمات التي لا تُستهلك أو تُحوَّل في عملية إنتاجية. وبعبارة أخرى، يساوي الناتج المحلي الإجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية)، بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة، بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال، بالإضافة إلى الصادرات مطروحاً منها الواردات.

ويشمل **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية** جميع السلع والخدمات التي تشتريها وتستهلكها الأسر المعيشية. وهذا يتضمّن الطعام والملابس والسيارات وتأجير المنازل والعطلات، وغيرها من الأنشطة. ولا يشمل شراء المنازل أو تسديد فائدة القروض (فائدة نظام الحسابات القومية) إذ إنّها نفقات الأصول وإيرادات الممتلكات، وليست نفقات الاستهلاك.

أمّا **نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي** فتتعلق بالمشتريات التي يتعين على الحكومة القيام بها من أجل تقديم خدماتها، وتقدّر قيمتها، شأنها شأن الناتج خارج السوق، بأنها مشتريات، وتُضاف إليها تكاليف الموظفين ونفقات الاستهلاك. فالإنفاق الحكومي هو استهلاك الحكومة ناتجها الخاص؛ وبعبارة أخرى، تقديم الحكومة الخدمات، مثل الدفاع والتعليم والطبابة وغيرها، والتي تستخدمها نيابة عن المجتمع. ولا يشمل الإنفاق الحكومي نفقات رأس المال الحكومي (انظر إجمالي تكوين رأس المال).

وأمّا **إجمالي تكوين رأس المال** (الذي يمكن اعتباره استثماراً) فيتألّف من ثلاثة أجزاء. فالجزء الأول (وهو الأكبر) هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي يتعلق بشراء الأصول الثابتة (والتصرف بها). والأصول الثابتة هي العناصر التي تساهم في عملية إنتاجية لأكثر من عام ولا تُستهلك في عملية الإنتاج. ومن الأمثلة على هذه الأصول: المباني (بما فيها المساكن) والمركبات والمصانع والآلات وأنظمة الحواسيب والطائرات. وأما الجزء الثاني فهي التغيرات في قوائم الجرد التي تتكون من المواد والوقود، والأعمال الجارية والسلع النهائية غير المباعة. وأما الجزء الثالث فيمثّل المقتنيات مطروحاً منها التصرّف بالأشياء الثمينة. فالأشياء الثمينة تعرَّف بأنها السلع التي لا تساهم في عملية الإنتاج

ولكنها مخزن ذو قيمة لمالكيه. وهي تشمل المجوهرات والمعادن الثمينة والأعمال الفنية والتحف.

وأمّا **الصادرات** فهي سلع وخدمات ينتجها بلد ما وتشتريها سائر بلدان العالم.

وأمّا **الواردات** فهي سلع وخدمات تُنتجها سائر بلدان العالم وتشتريها الوحدات المقيمة فيها.

ويُعرَّفُ مجموع الصادرات، مطروحاً منه الواردات، بالميزان التجاري.

3. نهج الدخل

نهج الدخل، أو الناتج المحلي الإجمالي (I)، هو مجموع جميع الإيرادات الناتجة عن نشاط الإنتاج، والمعروف أيضاً بدخل عوامل الإنتاج. وبعبارة أخرى، يساوي إجمالي القيمة المضافة مجموع دخل العمالة (تعويضات العاملين)، ودخل العمل الحرّ (الدخل المختلط)، والأرباح (إجمالي الفائض التشغيلي).

وأمّا **تعويضات العاملين** فهي مجموع جميع إيرادات العمل، بما فيها الأجور والمرتبات، ومعاش تقاعد أصحاب العمل واشتراكات التأمين الوطني، والمكافآت والمزايا العينية.

وأمّا **إجمالي الفائض التشغيلي** فيُعرَّف رسميّاً بالتوازن بين إجمالي القيمة المضافة وتكاليف العمالة التي يدفعها المنتجون. وهو يساوي مجموع أرباح التجارة الإجمالية والدخل المكتسب من ملكية المباني (إيرادات الإيجار).

وأمّا **الدخل المختلط** فهو مزيج من هذين الاثنين بالنسبة إلى العاملين لحسابهم الخاص. وهو يسلِّم بأنَّ دخل العاملين لحسابهم الخاص يشكِّل مزيجاً من دخل العمالة والأرباح، ولكن تقسيمه إلى هذين العنصرين ليس واقعياً أو مناسباً.

ويجري تقييم إجمالي القيمة المضافة على أساس الدخل بتكلفة العامل، وبغية الانتقال إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ينبغي اتّباع الخطوات التالية:

إجمالي القيمة المضافة بتكلفة العامل
+ ضرائب أخرى على الإنتاج
– إعانات أخرى على الإنتاج
= إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية
+ الضرائب على المنتجات
– الإعانات على المنتجات
= الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

واو. الوحدات في جداول العرض والاستخدام

الجدول 2. الوحدات داخل جداول العرض والاستخدام في المغرب عن عام 2007

جدول العرض

المنتج		مجموع العرض بسعر المشترين	هوامش التجارة	هوامش النقل	الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات	الإنتاج المحلي بحسب الصناعة							مجموع الإنتاج المحلي	التكلفة، والتأمين، والشحن في قطاع الواردات	تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن/مجاناً على متن الناقلة
						A-B	C	D	E	F	G	H-OP			
						الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى			
A-B	الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	**154 788**	18 497	863	5 486	109 314	0	812	0	2	0	9	**110 137**	19 805	
C	التعدين والمقالع	**56 397**	1 759	1 216	405	0	17 415	1 184	0	0	0	0	**18 599**	34 418	
D	منتج الصناعة التحويليّة	**662 015**	64 287	4 680	27 617	4 160	53	347 425	0	45	6 572	388	**358 643**	206 788	
E	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	**28 149**	0	0	1 913	848	0	0	23 640	183	0	0	**24 671**	1 565	
F	البناء	**104 857**	0	0	12 494	0	11	162	193	90 101	1 097	799	**92 363**	0	

المنتج		مجموع العرض بسعر المشترين	هوامش التجارة	هوامش النقل	الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات	الإنتاج المحلي بحسب الصناعة							مجموع الإنتاج المحلي	التكلفة، والتأمين، والشحن في قطاع الواردات	تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن/مجاناً على متن الناقلة
						A-B	C	D	E	F	G	H-OP			
						الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى			
G	التجارة وخدمات الإصلاح	**8 476**	-84 543	0	1 022	22	50	5 098	0	293	84 734	1 800	**91 997**	0	
H-OP	الخدمات الأخرى	**412 258**	0	-6 759	21 974	63	727	5 022	9	789	4 084	371 818	**382 512**	35 010	-20 479
تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن/مجاناً على متن الناقلة													**0**	-20 479	20 479
مشتريات المقيمين المباشرة في الخارج		**7 614**											**0**	7 614	
المجموع		**1 434 554**	0	0	70 911	114 407	18 256	359 703	23 842	91 413	96 487	374 814	**1 078 922**	284 721	0

جدول الاستخدام

			الاستهلاك الوسيط بحسب القطاع								الاستخدامات النهائية					
			A-B	C	D	E	F	G	H-OP		الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية	تكوين رأس المال الإجمالي	الصادرات
		مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين	الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	التعدين والمقالع	الصّناعة التّحويليّة	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	مجموع الاستهلاك الوسيط					
A-B	الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	154 788	19 811	0	58 410	0	29	1 385	1 914	81 549	51 637	1 461		8 121	12 020
C	منتج التعدين والمقالع	56 397	0	353	39 445	4 250	3 044	87	516	47 695	281			-131	8 552
D	منتج الصناعة التحويليّة	662 015	18 659	3 338	146 051	3 345	48 240	18 481	33 149	271 263	194 265	1 509		89 022	105 956
E	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	28 149	1 265	333	4 945	593	468	1 488	4 669	13 761	14 323			0	65

		الاستهلاك الوسيط بحسب القطاع								الاستخدامات النهائية					
		A-B	C	D	E	F	G	H-OP	مجموع الاستهلاك الوسيط	الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية	تكوين رأس المال الإجمالي	الصادرات
		الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى						
F	البناء	240	15	371	154	43	715	1 248	2 786	3 409			98 662	0
G	التجارة وخدمات الإصلاح	80	1	0	0	36	149	2 331	2 597	5 873			6	
H-OP	الخدمات الأخرى	1 974	2 177	14 216	1 736	3 534	13 730	51 977	89 344	153 051	113 319	2 341	19 768	34 435
مشتريات غير المقيمين المباشرة في السوق المحلية									0	-62 834				62 834
مشتريات المقيمين المباشرة فى الخارج									0	7 614				
المجموع		42 029	6 217	263 438	10 078	55 394	36 035	95 804	508 995	367 619	116 289	2 341	215 448	223 862
مجموع إجمالى القيمة المضافة/ الناتج المحلى الإجمالي		72 378	12 039	96 265	13 764	36 019	60 452	279 010	569 927					
	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين	569 927												
		1 434 554												

		الاستهلاك الوسيط بحسب القطاع								الاستخدامات النهائية					
		A-B	C	D	E	F	G	H-OP		الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية	تكوين رأس المال الإجمالي	الصادرات	
	مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين	الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	مجموع الاستهلاك الوسيط						
تعويضات العاملين	202 924	10 798	2 608	30 203	5 554	9 622	17 301	126 838	202 924						
ضرائب أخرى مطروحة منها الإعانات على الإنتاج	7 431	144	779	2 896	234	409	1 042	1 927	7 431						
إجمالي الفائض التشغيلي	359 572	61 436	8 652	63 166	7 976	25 988	42 109	150 245	359 572						

1. ميزان المنتج

لكل منتج (في الصفوف): مجموع العرض بأسعار المشترين = مجموع الاستخدامات بأسعار المشترين:

الناتج المحلي + الهامش التجاري + هامش النقل + الضرائب وقد طُرِحَ منها الدعم على المنتجات + الاستيراد = الاستهلاك الوسيط + الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية + الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة + المؤسسات غير الحكومية التي تخدم الأسر المعيشية + تكوين رأس المال الإجمالي + التصدير

المنتج	مجموع العرض	مجموع الاستخدامات
الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	110 137 + 18 497 + 863 + 5 486 + 19 805 = 154 788	81 549 + 1 461 + 8 121 + 12 020 = 154 788
منتج التعدين والمقالع	18 599 + 1 759 + 1 216 + 405 + 34 418 = 56 397	47 695 + 281 – 131 + 8 552 = 56 397
منتج الصناعة التحويليّة	358 643 + 64 287 + 4 680 + 27 617 + 206 788 = 662 015	271 263 + 194 265 + 1 509 + 89 022 = 662 015
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	24 671 + 1 913 + 15 659 = 28 149	13 761 + 14 323 + 65 = 28 149
البناء	92 363 + 12 494 = 104 897	2 786 + 3 409 + 98 662 = 104 897
التجارة وخدمات الإصلاح	91 997 – 84 543 + 1 022 = 8 476	13 761 + 14 323 + 65 = 28 149
الخدمات الأخرى	382 512 – 6 759 + 21 974 = 412 258	89 344 + 153 051 + 113 319 + 2 341 + 19 768 + 34 435 = 412 258

2. الوحدة بحسب الصناعة

في كل عمود: الناتج بحسب الصناعة = المدخلات بحسب الصناعة، وهذا يعني أنّه في كل صناعة:

الناتج = الاستهلاك الوسيط + إجمالي القيمة المضافة
= الاستهلاك الوسيط + تعويضات العاملين + الضرائب الأخرى
– الدعم على الإنتاج + إجمالي الفائض التشغيلي

الصناعة	الناتج	المدخل				
		الاستهلاك الوسيط	تعويضات العاملين	الضرائب غير المباشرة الأخرى	إجمالى الفائض التشغيلي	مجموع المدخلات
الزراعة والصيد والغابات ومصائد الأسماك	114 407	42 029	10 798	144	61 436	114 407
التعدين والمقالع	18 256	6 217	2 608	779	8 652	18 256
القطاع التحويلي	359 703	263 438	30 203	2 896	63 166	359 703
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	23 842	10 078	5 554	234	7 976	23 842
البناء	91 413	55 394	9 622	409	25 988	91 413
التجارة وخدمات الإصلاح	96 487	36 035	17 301	1 042	42 109	96 487
الخدمات الأخرى	374 814	95 804	126 838	1 927	150 245	374 814
المجموع	1 078 922	508 995	202 924	7 431	359 572	1 078 922

3. الناتج المحلي الإجمالي المقاس باستخدام نهج الإنتاج (P)

باستخدام نهج الإنتاج، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي (P) يساوي مجموع إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مضافاً إليه الضرائب ومطروحاً منه الدعم على المنتجات.

مجموع الناتج بالأسعار الأساسية (a)	1 078 922
مجموع المدخلات الوسيطة بأسعار المشترين (b)	508 995
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية (a-b)	569 927
الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات (c)	70 911
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (a-b+c)	640 838

4. الناتج المحلي الإجمالي المقاس باستخدام نهج الدخل (I)

كذلك يساوي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية تكاليف العمالة (من أجور وتأمين وطني ومساهمات في المعاش التقاعدي) وأي ضرائب مطروحاً منها الإعانات التي تفرض على الإنتاج وإجمالي الفائض التشغيلي.

باستخدام نهج الإنتاج، يساوي الناتج المحلي الإجمالي (I): تعويض العاملين + إجمالي الفائض التشغيلي + الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتج والإنتاج.

تعويضات العاملين	202 924
إجمالي الفائض التشغيلي (b)	359 572
الضرائب مطروحاً منها الإعانات على الإنتاج (c)	7 431
الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات (d)	70 911
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (a+b+c+d)	640 838

5. الناتج المحلي الإجمالي المقاس باستخدام نهج الإنفاق (E)

يُحسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نهج الإنفاق (الناتج المحلي الإجمالي (E)) كمجموع الطلب النهائي مطروحاً منه مجموع الواردات.

ويشمل مجموع الطلب المحلي المشتريات (بما فيها جميع الضرائب) عبر الأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية والحكومة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والتغيرات في قوائم الجرد.

ويبين الجدول التالي حساب الناتج المحلي الإجمالي (E) في المغرب عن عام 2007:

الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	367 619
نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية	2 341
الاستهلاك النهائي للحكومة العامة	116 289
إجمالي تكوين رأس المال	215 448
الصادرات	223 862
مجموع الطلب النهائي (a)	925 559
مجموع الواردات (b)	284 721
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (a-b)	640 838

3. تطبيق منهجية جداول العرض والاستخدام

ألف. إجراءات تطبيق جداول العرض والاستخدام

إنّ تطبيق منهجية جداول العرض والاستخدام عملية معقّدة ودقيقة، خاصّة عندما تُطبَّق كجزء لا يتجزأ من تقدير الحسابات القومية. كما أنّها تتطلّب تنسيقاً دقيقاً يستند إلى تنفيذ تقارب تدريجي بين بيانات متنوعة جدّاً ضمن إطار واحد هو جداول العرض والاستخدام. فالحسابات القومية تعبّر عن نموذج اقتصادي يعتزم البلد استخدامه بمثابة دعامة في تحليلات اقتصاده الكلي وفي اتخاذ القرارات. وبغية إنتاج البيانات، يستخدم المحاسبون القيّمون على الحسابات القومية طائفة واسعة من البيانات الأساسية النابعة من مصادر متنوعة، لا سيما المصادر الإدارية والدراسات الاستقصائية الإحصائية. وانطلاقاً من البيانات الأساسية وصولاً إلى جداول العرض والاستخدام المتوازنة، تمرّ عمليّة الإعداد بخمس مراحل رئيسية هي التالية:

1. المرحلة 1

هي المرحلة التمهيدية، وترتبط بتنفيذ جداول العرض والاستخدام في كل بلد. وهي تسبق إعداد أي سنة أساس، وتسمح بتكييف المفاهيم والتعاريف التي تقترحها الهيئات الإحصائية الدولية مع الاقتصاد المحلي، وأخذ التنقيح الأخير في نظام الحسابات القومية (نسخة عام 2008) في عين الاعتبار، وملاءمتها بشكل أفضل مع المعايير الدولية. كذلك يجب أن تأخذ في الحسبان الموارد المتاحة في البلد من أجل إعداد حساباته القومية، إذ لا يمكن فصلها عن القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإعداد الحسابات. ومن بين المهام التي ينبغي توقعها، يمكننا أن نذكر:

- إعداد قوائم جرد المصادر المتاحة.
- تكييف التصنيفات مع الواقع المحلي، خاصة في ما يتعلق بالوحدات المؤسسية، والصناعات العاملة داخل السوق وخارجه، والضرائب. وعند إطلاق مشروع جداول العرض والاستخدام، يجب إنشاء مجموعة من رموز التصنيف، ويُفضَّل أن تظلَّ هذه الرموز من دون تغيير لعدة سنوات من أجل تيسير استخدام مؤشرات القيمة وتحديث جداول العرض والاستخدام سنة بعد سنة.
- إعداد قائمة السلاسل الإنتاجية التي يجب أخذها في عين الاعتبار مع قوائم جرد تشمل خصائصها التقنية.
- تحديد طرق التقييم التي ينبغي استخدامها.

تظهر هذه المرحلة مرة واحدة فقط عند إطلاق سلسلة جديدة من الحسابات؛ أما المراحل التالية فتتكرّر مع كل تصنيف سنوي جديد.

2. المرحلة 2

خلال المرحلة الثانية، تُجمعُ كافة البيانات الممكنة. وبهدف تحقيق التمثيل الأفضل الممكن حول حسابات السنة قيد الاستعراض، لا يمكن اتّباع سلوك "متهوّر" وغير محسوب؛ بتعبير أدقّ:

- ليس مقبولاً الاكتفاء بمصدر واحد من أجل تقييم خلية عندما يكون ممكناً الحصول على عدة خلايا.
- أي معلومات تصبح متوافرة تستحق النظر فيها.
- الشك المنهجي ضروري في ما يتعلق بجميع البيانات المتاحة، حتى أكثرها مصداقية. فالبيانات المتاحة على درجة عالية من عدم التجانس من

جميع النواحي، إن من حيث النطاق أو المفاهيم أو التفاصيل أو الموثوقية أو وقت توافرها أو تواترها. ويجب استجواب جميع المصادر الإحصائية بشأن مرجعيتها من حيث الوقت إذا كانت تتعلق بمدفوعات أو ترتبط باستحقاقات محدّدة.

- وهذه المعلومات لا تتوافر في المعهد الإحصائي فحسب، بل علينا أن نبحث عنها أيضاً في قواعد بيانات جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية المحتملة.
- المعلومات ليست اقتصادية فحسب، بل تتعلق بمختلف المجالات القانونية والإدارية والديموغرافية والاجتماعية والتقنية وغيرها. فالمعارف المتعلقة بالعمليات الكيميائية يمكن استخدامها، على سبيل المثال، في إنتاج تقدير معقول حول تكوين مدخلات ومخرجات الصناعة الكيميائية.
- ومتى أمكن، يوصى بشراء وسائط دعم تكنولوجيا المعلومات في مكان تخزين هذه المعلومات.

إنّ جمع البيانات ليس إجراءً سلبياً فهو يتطلب الكثير من العمل الهيكلي والمخصص. وقد تتطلّب عملية جمع البيانات الإجراءات التالية:

- مفاوضات واتفاقات بشأن البيانات التي سيتم تسليمها، والتفاصيل المرتبطة بها وتواترها ومواعيدها وأشكال صدورها وموثوقيتها، وغير ذلك من تفاصيل.
- إجراء مراقبة نشطة وتحقق دقيق من تسليم البيانات في الوقت المحدد وبالشكل الكامل والمفصل المتفق عليه أو المتوقع.
- تخزين البيانات في النظم الآلية بهدف تجميع الحسابات القومية، كأن تُطبع المعلومات في جداول أو قواعد البيانات، أو تُختار الأجزاء ذات الصلة لأغراض الحسابات القومية فقط، أو تُترجم البيانات إلى نوع البرنامج الحاسوبي أو التخطيط الذي يستخدمه المحاسبون القيّمون على الحسابات القومية.
- القيام ببحث مخصص عن معلومات كمّيَّة ونوعيَّة أخرى ذات صلة، إما عن طريق قراءة المجلات المتخصّصة والمقالات الصحفية والتقارير السنوية، وإما عبر طرح الأسئلة صراحةً على الشركات والمؤسسات والخبراء.

3. المرحلة 3

تتَّخذ المصادر المتاحة أشكالاً متنوعة. ويستخدم كل واحد من هذه المصادر مفاهيم وتصنيفات محدّدة ترتبط في معظم الأحيان بخصائص معينة في المجالات التي يتخصّص بها. لذا، فالغرضُ من هذه المرحلة هو نقل المعلومات استناداً إلى مفاهيم وتعاريف الحسابات القومية، ويشمل ذلك التصنيفات من ناحية وطرق التقييم من ناحية أخرى. فالتعاريف الواردة في سجلّات مسك الدفاتر تختلف مثلاً في حالات كثيرة عن تعاريف الحسابات القومية. فلا شكّ بأنّ ناتج قطاع التجارة يساوي هوامش التجارة في الحسابات القومية، ومثله حجم المبيعات من حيث مسك الدفاتر.

وتكونُ مصادر البيانات الرئيسية عامةً إحصاءات محددةً مثل تكاليف المبيعات والإنتاج بالنسبة إلى المنتجين، وتكوين رأس المال، والعمالة، والأجور والمرتّبات، وإنفاق الأسر المعيشية، وأسعار المستهلكين، وأسعار المنتجين ومعدلات الفائدة، والواردات والصادرات، أو الإيرادات والنفقات من جانب الهيئات الحكومية.

ولكن يُمكن أن تكون البيانات الإدارية الخام مهمة جداً في تجميع جداول العرض والاستخدام. ويمكن أن ينطبق ذلك على سبيل المثال على سجلات ضريبة القيمة المضافة، أو الحسابات التجارية في بعض الشركات الكبرى، أو التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات المشرفة في قطاع التأمين المصرفي والخاص، أو الحسابات السنوية في الحكومة المركزية

وهيئات التأمين الاجتماعي. كذلك يمكن أن تكون المعلومات النوعيّة مهمة، حيث يمكن أن توفِّر المقالات في الصحف أو المجلات المتخصّصة معلومات نوعيّة حول التّطورات (مثل بيع البرمجيات) أو مشاريع محدّدة (كمشروع مهم في مجال الاستثمار المباشر). ويمكن استخدام هذه المعلومات من أجل استكمال بيانات أخرى، أو التحقق من معقولية البيانات الأخرى، أو اتخاذ قرار بشأن أفضل طريقة لمسك الدفاتر المتعلقة بأحداث وتطورات محدّدة.

وينبغي عموماً استخدام كافة المعلومات المتاحة في عملية التقدير أو في عملية التحقق من صحة البيانات وتحسين أوجه الاتساق فيما بين البيانات الواردة من مصادر مختلفة. ويتطلب نقل مصادر البيانات إلى مفاهيم وتصنيفات جداول العرض والاستخدام أساليب معالجة تختلف باختلاف مصادر هذه البيانات والبلدان الواردة منها.

4. المرحلة 4

تشير هذه المرحلة إلى التوليف التحليلي لجميع البيانات التي تم جمعها، والذي يتمّ باستخدام أداتين تكميليتين هما:

- توازن العرض والاستخدام (رصيد العرض والاستخدام) في حالة السلع والخدمات (والمعروف أيضاً باسم: توازن تدفق السلع).
- إنتاج وتوليد حسابات الدخل في حالة الصناعات (في إطار تحليل وظيفة الإنتاج الخاصة بهذه القطاعات).
- ويتمُّ إعداد كلا الأداتين بالاستناد إلى التفاصيل الواردة وفقاً لتصنيفات مختارة. وتفرض السلاسل الإنتاجية روابط فيما بينها. ومن المهم هنا الإضاءة على العلاقات بين الصناعات التي تشكل سلسلة إنتاجية. فإعداد حسابات الصناعات يجري مع مراعاة عوامل الإنتاج (أي المواد الخام، والقوى العاملة، ورأس المال الثابت). ويتمّ تخطيط أدوات العمل بطريقة تسمح بدمج الفرضيات تدريجياً حول الاقتصاد غير المسجّل (القطاع غير النظامي، والأنشطة غير القانونية وغيرها من الاقتصادات الموازية).

5. المرحلة 5

وهي مرحلة التجميع النهائي. فبمجرد إعداد الميزانيات العمومية للعرض والاستخدام وحسابات الصناعات، تُجمع مختلف البيانات الناتجة في إطار جداول العرض والاستخدام. ثم تتم العملية في اتّجاهين:

- تحليل نقدي للأرقام التي تم الحصول عليها، ومن بينها، من ناحية، الناتج المحلي الإجمالي وعناصر الطلب النهائي، ومن ناحية أخرى، التوزيع الأولي وإجمالي الفائض التشغيلي (أو الدخل المختلط) وذلك بحسب الصناعة.
- إجراء تحكيم بشأن الاستهلاك الوسيط بغية الوصول إلى تقارب كامل بين البيانات الواردة من العرض (الميزانية العمومية للسلع) ومن جانبي الطلب (حسابات إنتاج الصناعات).

ويختلف وقت العمل المخصّص لكل مرحلة من مراحل تطبيق جداول العرض والاستخدام بين بلد وآخر، وذلك تبعاً لخبرة المكتب الإحصائي في إعداد هذه الجداول (مثلاً، إن كان يعدّها للمرة الأولى أم أنه سبق أن اكتسب خبرة متراكمة في هذا المجال).

فإذا كان إنتاج جداول العرض والاستخدام يتمّ للمرة الأولى، فإنّ مرحلة ما قبل الموازنة (أي جرد جميع البيانات المتاحة وجمعها، ونقلها إلى مفهوم الحسابات القومية، واختيار التصنيف) تستهلك عادةً قدراً كبيراً من الوقت، لا سيما وأنّ المحاسبين القيّمين على الحسابات القومية والمسؤولين عن هذه الجداول يمكن أن يشاركوا في الإعداد المنهجي للدراسات

الاستقصائية التي يتعين إجراؤها من أجل استيفاء شروط إنتاج هذه الجداول.

أمّا إذا كان المكتب الإحصائي يملك خبرة سابقة في إنتاج جداول العرض والاستخدام، فسوف تتركز الجهود على مرحلة التوازن حيث إنّ جميع مصادر البيانات قد سبق تحديدها، ويتمّ إعداد الجداول التي تربط بين تصنيف جداول العرض والاستخدام والتصنيف المستخدم في مصادر البيانات.

وفي ظل شروط العمل هذه، تستهلك المرحلة التي تسبق تحقيق التوازن في البيانات حوالى 25 في المائة من وقت عمل المحاسبين القيّمين على الحسابات القومية، وتستغرق عملية التوازن 60 في المائة من وقت عملهم، بينما ينفق 15 في المائة منه على تجميع المنشور وإعداده في صيغته النهائية.

الإطار 4. الوثائق

بما أن تجميع بيانات العرض والاستخدام عملية معقدة، تشدّد التوصيات على توثيق شامل للبيانات والأساليب الأساسية المستخدمة في جمعها، وما يواجهها من مشاكل، وما تحققه من نتائج. إنّ قوائم الجرد ليست مهمةً لأغراض النشر فحسب، بل تُستخدم أيضاً في تجميع البيانات. وعندما يتعيّن تحقيق توازن في جداول العرض والاستخدام، ينبغي الحصول على معلومات حول مصادر وطرق تقدير كل عنصر من عناصر العرض والاستخدام. وسيكون هذا مفيداً عند تحليل أسباب الاختلالات. ثم يساعد التوثيق في تقييم جودة البيانات وتحديد استراتيجية التوازن. وبطبيعة الحال، ينبغي أيضاً توثيق الخطوات المتّبعة من أجل تحقيق التوازن بغية تجنب التكرار في التغييرات وفي محو البيانات التي سبق لها أن أصبحت متوازنة.

وسوف يشير توثيق مختلف خطوات تجميع البيانات أيضاً إلى مسائل تتعلق بالبيانات الناقصة وجودة البيانات الأساسية. ويستحسن الاسترشاد بهذه النتائج في إعداد الإحصاءات الأولية وفي تحديد مواطن تحسين منهجية تجميع البيانات. وينبغي النظر إلى نظام التوثيق المعتمد لتجميع جداول العرض والاستخدام ضمن الإطار العام لنظام التوثيق الشامل للمحاسبة القومية.

باء. هيكلية جداول العرض والاستخدام والتصنيفات

الخطوة الأولى في إعداد جداول العرض والاستخدام هي تحديد بُعد الجدول وفقاً لتصنيف الصناعات والمنتجات التي سوف تُستخدم فيه.

1. تصنيفات الصناعات والسلع والخدمات

تُعرَّف وحدات الإنتاج التي سوف تُحدَّد في جداول العرض والاستخدام بالإحالة إلى تصنيف صناعي يصف العلاقات بين الصناعات وما يميّزها من منتجات. فالتصنيف الصناعي الدولي الموحد هو تصنيف الأنشطة التي يقترحها نظام الحسابات القومية. وينبغي وضع التصنيف الذي سوف يستخدم للسلع والخدمات بالإشارة إلى تصنيف الأنشطة. ولهذا الغرض، تقترح الأمم المتحدة التصنيف المركزي للمنتجات.

ولكن لا يمكن استخدام هذه التصنيفات مباشرة في جميع البلدان، بل يجب تكييفها مع الخصائص الاقتصادية للإنتاج والاستخدامات النهائية في كل بلد.

ولا يزال تنفيذ هذه التصنيفات مهمة حساسة. لذلك، ينبغي إيلاء الاقتراحات التالية اهتماماً خاصاً:

- تصنيف الأنشطة ضمن مستويين، حيث يظهر المستوى 1 في منشور جداول العرض والاستخدام وقد يتوافق مع الشُعَب في التصنيف الصناعي الدولي الموحد. أما المستوى 2 فقد يتوافق مع مستوىً أكثر تفصيلاً في إعداد حسابات الإنتاج وحسابات توليد الدخل.
- الحرص على توافق هذه التصنيفات مع تلك المعتمدة في البلدان التي تنتمي إلى المنطقة الاقتصادية نفسها وذلك لأغراض المقارنة.

- اعتماد تصنيف ثلاثي المستويات للسلع والخدمات، حيث إنّ أيّ منتج يظهر ضمن وظيفة من رقم أو رقمين هو بالضرورة الإنتاج الرئيسي لوظيفة واحدة بالمستوى نفسه من تصنيف النشاط (1 أو 2).
- الحرص على شمولية التصنيفات المعتمدة محليّاً، والتحقق من أن جميع الوظائف المتوقعة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات قد أُخذت في عين الاعتبار.
- اعتماد وظائف أولية ذات أهمّيّة محلية لهذه التصنيفات، إن لجهة الإنتاج أو الاستيراد، وبالتالي تجنُّب الوظائف الفارغة.
- تحليل الوظائف الأولية المختارة من دون إغفال السلاسل الإنتاجية ذات التأثير المحلي الشديد.
- التوصية بتوفير مزيد من التفاصيل في الوظائف المؤلفة من رقم 1 في البلدان التي تحتل فيها الصناعات الغذائية والبترولية مكانة مهمة.
- التوصية باستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحّد في تصنيف الصناع والتصنيف المركزي للمنتجات في تصنيف المنتجات على الصعيد العالمي، غير أنَّ مستوى التفاصيل يعتمد على النظام الإحصائي المعتمد في البلدان.

2. التصنيف المغربي لجداول العرض والاستخدام

(أ) تصنيف الصناعة: يتوافق تصنيف الحساب القومي للقطاع المستخدم في إنتاج جداول العرض والاستخدام مع التنقيح 3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد بحسب التوصيات، غير أنّه يميّز بين الأنشطة التي تنتج ضمن السوق وخارجه من خدمات صحية وتعليمية (المرفق 3). وهو يتضمّن 100 وظيفة؛

(ب) تصنيف المنتجات: يعتمد تصنيف المنتجات عموماً على المعايير الأربعة التالية:

- الوزن في الاقتصاد بناءً على أهميّته في الإنتاج المحلي أو الواردات.
- الحاجة إلى الاحتفاظ بمجموعات منتجات متجانسة (في ما يتعلق بمعدّل ضريبة القيمة المضافة، عملية الإنتاج وغير ذلك).
- توافر مصادر البيانات الإحصائية.
- الوقت وعبء العمل.

ومع مراعاة هذه المعايير، يعرض تصنيف الحساب القومي المغربي للمنتجات المستخدمة 278 بنداً (المرفق 4).

3. جداول ربط المنتج

يجب إعداد جداول تربط بين تصنيف المنتجات في الحساب القومي وبين تصنيف السلع المفصّل (مجموعات المواد المنسقة) المستخدم في إحصاءات التجارة الخارجية. ويمكن استخدام جداول الربط المتاحة على موقع شبكة الإنترنت الخاص بشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة كقاعدة تربط بين مختلف التصنيفات، ولكن بما أنّ كلّ بلد له تصنيفه الخاص المستخدم في تجميع جداول العرض والاستخدام، فإنّه يجب النظر في جداول الربط وتكييفها مع التصنيفات القومية.

كذلك يجب وضع جداول ربط تُحدد العلاقة بين تصنيف الحساب القومي للمنتجات وبين الرموز المستخدمة في مختلف أنواع الدراسات الاستقصائية الاقتصادية، وغيرها من الإحصاءات المحاسبية أو إحصاءات الإنتاج، والإحصاءات المالية الحكومية. وفي الوقت نفسه، يجب وضع جدول يربط بين تصنيف الحساب الفردي بحسب الغرض المستخدم في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بإنفاق الأسرة المعيشية وبين التصنيف المستخدم للمنتجات في جداول العرض والاستخدام.

4. توصيات بشأن التصنيفات المستخدمة في جداول العرض والاستخدام

قبل البدء في إعداد جداول العرض والاستخدام، ومن أجل اتخاذ قرار بشأن التصنيف الذي سوف يُستخدم، تشدّد التوصيات على ما يلي:

- تشكيل مجموعة من مستخدمي جداول العرض والاستخدام تضمّ المستخدمين الرئيسيين لها، وذلك بغية تحديد الاستخدامات الرئيسية للبيانات والاسترشاد بها في الأنشطة التنموية في المستقبل.
- التشاور مع المستخدمين المحتملين من أجل دراسة نطاق جداول العرض والاستخدام وتفاصيلها ودعم الإحصاءات الاقتصادية، وذلك بهدف تحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي يجب أن تسترشد بها الإحصاءات الاقتصادية الهيكلية، بما فيها جداول العرض والاستخدام.
- الأخذ بآراء المستخدمين قبل نشر جداول العرض والاستخدام.

يعتمد التصنيف المختار وتفاصيله على الطلبات الوطنية المتعلقة بتفاصيل محددة، والتفاصيل المتاحة في مصادر البيانات الوطنية، ومتطلبات الموثوقية. ولكنّ الصلة الوثيقة بالتصنيفات الدولية مهمّة من أجل إجراء مقارنة دولية.

فقد أوصت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، في دورتها السابعة والثلاثين، بأن تكيّف البلدان تصنيفاتها الوطنية بطريقة تسمح لها بالإبلاغ عن بياناتها على الأقل بمستوى التصنيف الصناعي الدولي الموحّد المؤلف من رقمين (التنقيح 4) من دون أيّ خسارة في المعلومات. ومن أجل إعداد جداول العرض والاستخدام، يمكن أن يكون تجميع المستوى المتوسط في نظام الحسابات القومية المقترح في الصيغة الجديدة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، تصنيفاً مناسباً للصناعات (المرفق 3).

جيم. إعداد الجدول المحلي الأولي

يمكن توزيع جداول العرض والاستخدام على خمس مراحل هي:

- تجميع جدول العرض الأولي: متّجهات الإنتاج والتقييم المحلية.
- تقييد عمود التجارة الخارجية: الواردات (العرض) والصادرات (الاستخدام).
- إعداد جدول الاستخدام الأولي (الاستهلاك الوسيط والاستخدامات المحلية النهائية).
- بناء لإجمالي القيمة المضافة.
- موازنة الجداول.

إنّ هذه العملية ليست سهلة أو تلقائية، وقد تظهر المشاكل في مراحل لاحقة خلال تنفيذها بحيث تتطلب إعادة نظر في المراحل التي سبقتها. والأهم من ذلك أنّ التّغييرات الأساسيّة التي تدخل في أثناء عملية التوازن قد تتسبب في اختلالات بين الجداول وأرقام الضرائب والهوامش والإعانات المقدّرة. ولذلك يتكرّر التقدير والتوازن إلى حين التوصّل إلى تقارب بين الجداول والتقدير النهائي المتسق والمتوازن.

والغرض من جدول العرض هو إظهار السلع والخدمات التي تنتجها كل صناعة إلى جانب توريد السلع والخدمات (بما فيها الواردات).

1. مثال على جدول العرض - المغرب 2007

جدول العرض					الإنتاج المحلي بحسب الصناعة						
المنتج	مجموع العرض بسعر المشتري	هوامش التجارة	هوامش النقل	الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات	الزراعة	الصناعة التحويلية	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	مجموع الإنتاج المحلي	التكلفة والتأمين والشحن الواردات	تعديل التكلفة والتأمين والشحن/مجاناً على متن الناقلة
الزراعة	**788 154**	18 497	863	5 486	109 314	4	0	9	**110 137**	19 805	
منتجات التحويلية	**418 851**	66 046	5 896	42 429	5 008	480 412	7 669	1 187	**494 276**	242 771	0
التجارة والإصلاح	**8 476**	-84 543	0	1 022	22	5 441	84 734	1 800	**91 997**	0	
الخدمات الأخرى	**258 412**	0	-6 759	21 974	63	6 547	4 084	371 818	**382 512**	35 010	-20 479
تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن/مجاناً على متن الناقلة						0			**0**	-20 479	20 479
مشتريات المقيمين المباشرة في الخارج	**7 614**					0			**0**	7 614	
المجموع	**554 1 434**	0	0	70 911	114 407	493 214	96 487	374 814	**1 078 922**	284 721	0

2. الإنتاج المحلي

يعبّر الإنتاج المحلّي عن مصفوفة تتضمّن السّلع موزّعة على صفوف وصناعات ("أنواع الأنشطة") ضمن الأعمدة.

وهذه المصفوفة هي الجزء الرئيسي من جدول العرض. وهي تبيّن ناتج الصناعة (بالأسعار الأساسية) بحسب نوع السلع والخدمات. ويتضمن كل عمود ناتج الإنتاج الأولي والثانوي، ويشير مجموعه إلى ناتج الصناعة. وتسمح هذه المصفوفة بالمرور بين إنتاج الصناعات وإنتاج المنتجات، ويشير المجموع بحسب الصفوف إلى إنتاج مجموعة من السلع الخاصة بجميع الصناعات المقيمة.

وفي الحالة التي تكون فيها البيانات المحاسبية الواردة من المؤسسات (والتي تشير إلى المؤسسة وكلٍّ من منشآتها) هي مصادر البيانات الرئيسية

المستخدمة في إنتاج مصفوفة الإنتاج المحلي، فإنّ الحاجة قد تستدعي الحصول على مزيد من المعلومات عن المبيعات بحسب المنتج. وفي بعض الصناعات، تؤدي شركة أو عدد من الشركات دوراً رئيسيّاً في السوق، فيستفيد المحاسب المعني بإعداد الحسابات القومية من هذه المعلومات بغية تغذية بياناته حول هيكل مبيعات هذه الشركات وتكاليفها.

3. المنهجية المغربية في إعداد مصفوفة الإنتاج المحلي

تشير المنتجات المدرجة في المصفوفة المحلية إلى العديد من مصادر البيانات، وأبرزها:

- الدراسات الاستقصائية الهيكلية حول الشركات المنظمة (مع المحاسبة النظامية) التي تعمل في مجال صيد الأسماك والتعدين والطاقة والصناعة التحويليّة والبناء والتجارة وخدمات السوق غير المالية.
- الدراسات الاستقصائية حول القطاع غير النظامي (وحدات الإنتاج غير الزراعية).
- الدراسات الاستقصائية حول استثمارات الحكومة.
- الدراسات الاستقصائية الزراعية (حول المحاصيل والثروة الحيوانية).
- الميزانية العامة في الدولة.
- الحسابات الإدارية في السلطات المحلية.
- المستندات المحاسبية في المؤسسات والشركات العامة.

وقد استخدمت هذه المصادر كلها في إعداد مصفوفة الإنتاج المحلي بما فيها:

- الإنتاج الرئيسي والثانوي (النشاط الرئيسي في صناعة مدرجة في الخط القِطري من المصفوفة).
- ناتج السوق، الناتج المنتج للاستخدام النهائي الخاص والناتج الآخر خارج نطاق السوق.
- الإنتاج النظامي وغير النظامي.

الإطار 5. الإنتاج الحيواني في الحسابات القومية المغربية

يُحسب هذا الناتج من خلال توازن المنتج بحسب فئات الثروة الحيوانية، وذلك باستخدام البيانات المتاحة في الدراسة الاستقصائية السنوية التي تجريها وزارة الزراعة حول الثروة الحيوانية:

الإنتاج = الاستهلاك الوسيط
+ الاستهلاك النهائي
+ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
+ تغيير قوائم الجرد
+ الصادرات
– الواردات

الافتراضات المحتفظ بها بحسب نوع الحيوانات:

1. تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والتغير في قوائم الجرد

1.1 الماشية

مجموع المواشي: مجموع عدد المواشي
CO3: عدد المواشي التي يتخطى عمرها ثلاث سنوات

CL3: عدد المواشي دون ثلاث سنوات

CO3 (في نهاية العام) – CO3 (في بداية العام) = الماشية المخصصة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي
CL3 (في نهاية العام) – CL3 (في بداية العام) = الماشية المخصصة للتغيير في قوائم الجرد

2.1 الأغنام

مجموع الأغنام: مجموع عدد الأغنام

SO2: عدد الأغنام التي يتخطى عمرها السنتين

SL2: عدد المواشي دون السنتين

SO2 (في نهاية العام) – SO2 (في بداية العام) = الأغنام المخصصة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي
SL2 (في نهاية العام) – SL2 (في بداية العام) = رقم الأغنام المقابل للتغير في قوائم الجرد

3.1 الماعز

مجموع الماعز: مجموع عدد الماعز

GO2: عدد الماعز التي يتخطى عمرها السنتين

GL2: عدد الماعز دون السنتين

GO2 (في نهاية العام) – GO2 (في بداية العام): الماعز المخصص لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي
GL2 (في نهاية العام) – GL2 (في بداية العام): الماعز المخصص للتغيير في قوائم الجرد

المصدر المستخدم هو الدراسة الاستقصائية التي تتناول الثروة الحيوانية عن كل سنة محصولية خلال فترتين زمنيتين، الأولى في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، والثانية في آذار/مارس ونيسان/أبريل من السنة التقويمية التالية. وتُستخدم الأسعار المناسبة أو مؤشرات الأسعار بغية الانتقال من الأرقام إلى القيمة.

2. الاستهلاك الوسيط

وهو يتوافق مع الذبح الخاضع للرقابة (من وزارة الزراعة) والذبح الذي لا يخضع للضوابط في إنتاج اللحوم في السوق غير النظامية.

3. الاستهلاك النهائي

وهو يتوافق مع استهلاك الثروة الحيوانية في عيد الأضحى والمناسبات الاجتماعية الأخرى (الدراسة الاستقصائية حول الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية).

دال. متّجهات التقييم

بما أنّ إجمالي العرض من السلع والخدمات يُقدَّر بالأسعار الأساسية، فإن متّجهات تقييم هوامش التجارة والنقل والضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات تُضاف إلى إجمالي العرض بالأسعار الأساسية بغية الانتقال إلى إجمالي العرض بأسعار المشترين.

1. هوامش التجارة

معظم المستخدمين لا يشترون المنتجات مباشرة من منتجيها، حيث يُقدّم تجار الجملة والتجزئة خدماتهم بما يضمن توزيعها وتوريد منتَج بعد إضافة هامش إلى السعر الذي يتلقاه المنتِج.

أما تجار الجملة وتجار التجزئة فيحلّلون الهوامش باعتبارها إنتاجاً يتطلب قياساً محدداً هو الفارق في وقت البيع بين سعر المشتري وسعر بيع المنتَج المُسوَّق. واستناداً إلى هذا التعريف، فإن الهامش الذي يتقاضاه تجار الجملة أو تجار التجزئة هو عنصر من عناصر سعر المشتري الذي يضاف إلى السعر الأساسي الذي يتلقاه مُنتِج السِّلعة.

وضماناً للاتّساق في مختلف عناصر التقييم ينبغي مراعاة العناصر التالية:

- سعر البيع الذي يجب مراعاته هو السعر الذي يُطبَّق فعليّاً حتى عندما يكون أدنى من سعر المشتري.
- أيُّ منتَج يشتريه التاجر ولا يظهر في قائمة الجرد يُعتبر مباعاً، وربما بدون ثمن بيع إذا كان المنتَج قد فُقد.
- هامش التجارة الذي يشمل جميع خدمات النقل المدفوعة إلى أطراف ثالثة (والتي تشكّل بعد ذلك جزءاً من الاستهلاك الوسيط للتجار).
- تقييم إنتاج التجارة بالأسعار الأساسية، أي بدون أي ضرائب تُفرَض على المنتجات على مستوى التجارة.

(أ) مصادر البيانات

ينبغي جمع تقديرات هوامش التجارة بحسب المنتج الذي يكسبه تجار الجملة وتجار التجزئة عن طريق الدراسات الاستقصائية عن الأعمال التجارية. وفي بعض الأحيان، تتوفّر الدراسات الاستقصائية عن المؤسسات التجارية، ولكنها لا تغطي عامّةً سوى المؤسسات الكبيرة، وحتى في هذه الحالة يمكن أن تكون تغطيتُها غير كاملة. ولكن، وباستثناء حالة القصور الشديد، فإنّه يمكن استخدام هذه الدراسات الاستقصائية كمؤشر على الهوامش التي تطبقها مختلف أنواع الأعمال التجارية (التي يضطلع بها تجار الجملة أو تجار التجزئة). ولا يمكن تقدير مبالغ الهوامش المفروضة إلا عندما يكون المصدر شاملاً بما يكفي. وينبغي أن تقترن التقديرات مع قياس التغيرات في قوائم جرد السلع المحتفظ بها للبيع.

ويُفيد التشاور مع الخبراء في تحديد الممارسات التجارية وفقاً لمختلف أنواع المنتجات وفئات المحلات التجارية وطبيعة العملاء. فقد يقدّم الخبراء في النقابات المهنية وغرف التجارة والتجار الصناعيون معلومات قيّمة يمكن أن تساعد على فهم الظواهر الاقتصادية والعلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة، وبالتالي تقدير هوامش التجارة في مختلف أنواع التجارة.

(ب) تقدير هامش التجارة بحسب المنتج باستخدام معدّل الهامش

نقترح لكل منتَجٍ تحليل سلسلة التوزيع من المنتِج إلى المستخدم وذلك من خلال نشاط التجارة، وحساب معدّل هامش المنتج.

يمكن أن يمر المنتَج نفسه عبر العديد من التجار، كتاجر الجملة وتاجر التجزئة. وفي هذه الحالة، يتوافق مجموع الهامش بتكلفته مع مجموع الهوامش التي يتقاضاها كل طرف. لكن في الوقت نفسه، يمكن أن يحصل المستخدم من المنتِج مباشرة على جزء آخر من ذلك المنتَج (وهذا ما يحدث في حالة الاستهلاك الوسيط أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي)، وفي هذه الحالة لا لهوامش التجارة.

وفي حالة منتج معين، إذا عرفنا نسبة المنتج الذي يشتريه المستخدمون مباشرة من المنتجين (أ) ونسبة المنتج الذي يشترونه من تجار الجملة (ب) ومن تجار التجزئة (ج)، يمكن وصف التدفقات على شكل مخطط مماثل لما يلي:

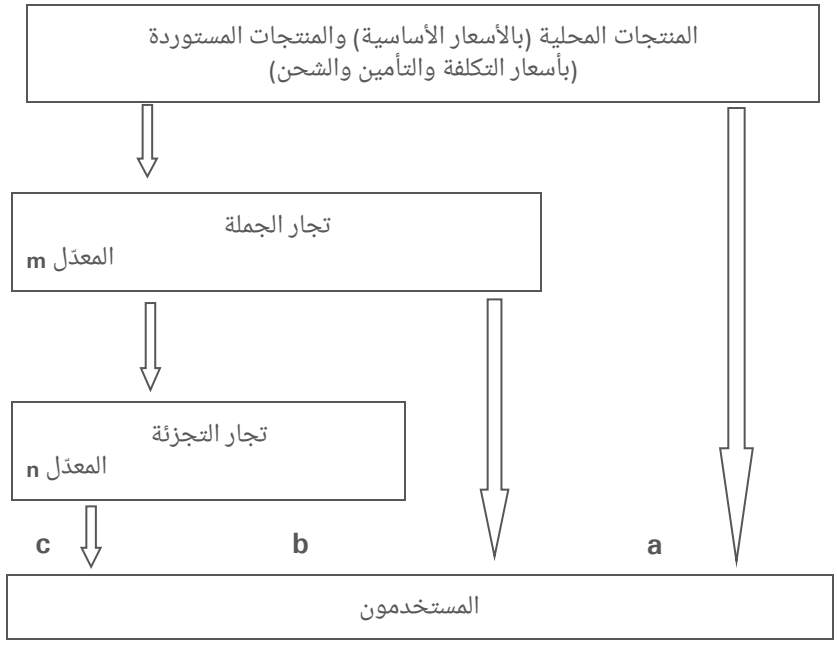

(a) و(b) و(c) هي نسب مئوية تمثّل نسبة تدفقات المنتج عبر المسارات الثلاثة المحتملة، مقاسة بالإشارة إلى القيمة الأساسية للعرض:

$$a + b + c = 100\%$$

إنّ المعدلين m وn هما معدلا الهامش الذي يعتمده تجار الجملة وتجار التجزئة. ويحتسب متوسط هامش المعدل M باستخدام الصيغة التالية:

$$M = \frac{1}{100} * (b.m + c.m + c.n + \frac{c.m.n}{100})$$

يمكن تقدير هامش التجارة، لكل منتج، بضرب متوسط المعدّل المحسوب من الصيغة المذكورة أعلاه بإجمالي العرض من هذا المنتج بالأسعار الأساسية (الناتج المحلي والواردات من حيث التكلفة والتأمين والشحن). ويجب مقارنة النتائج لكلّ منتج بمجموع هوامش التجارة لكلّ صناعة. ثمّ تُحلَّل الفوارق وتُدرجُ التعديلات الملائمة بالاستناد إلى المعلومات المتاحة.

الإطار 6. هامش التجارة بحسب الاستخدام استناداً إلى معدلات الهامش

في ما يلي مثال عمّا تقدّم شرحه:

العرض من منتج D يساوي 400، علماً أنّ نسبة 10 في المائة (a) من D تُشترى مباشرة من المنتج أو المستورد، ونسبة 20 في المائة (b) تُشترى من تجار الجملة الذين يطبّقون معدّلاً هامشياً بنسبة 5 في المائة (m)، ونسبة 70 في المائة (c) تُشترى من تجار التجزئة الذين يحققون هامشاً بنسبة 20 في المائة. (n). (a + b + c = 100%).

سوف يكون الهامش من خلال قناة التوزيع هذه:

(1) مباشرة من المنتجين والمستوردين = 0

(2) من تجار الجملة: 4 = 5% * 20% * 400

(3) من تجار التجزئة:

- 70 في المائة من D (أي 280) تمر عبر تجار الجملة الذين يطبّقون معدلاً هامشياً بنسبة 5 في المائة، وهذا يجعل الهامش بدايةً: 14 = 5% * 70% * 400
  - أي إنّهم سوف يبيعون المنتج إلى تجار التجزئة بهامش (280 + 14)
- وسوف يطبّق تجار التجزئة معدلاً هامشياً بنسبة 20 في المائة على مشترياتهم من تجار الجملة، وبالتالي سوف يكون الهامش: 58,8 = 20% * (14 + 280)

مجموع هامش التجارة = 76,8 = 58,8 + 14 + 4

M = 1/100 * (20 * 5 + 70 * 5 + 70 * 20 + 70 * 5 * 20/100) = 19,8

باستخدام هذا المعدل المتوسط، سوف يساوي مجموع هامش التجارة = 76,8 = 19,8/100 * 400

(ج) المنهجية المغربية في تقدير هامش التجارة بحسب المنتج

(1) مقدمة

يقاس هامش التجارة الذي يحققه النشاط التجاري باعتباره الفارق بين السعر الفعلي أو المفترض المُحقق عند شراء سلعة لإعادة بيعها (إما بالجملة أو بالتجزئة) وبين السعر الذي يجب أن يدفعه الموزع ليحلّ محلّ السّلعة في وقت بيعها أو التخلص منها.

ويمكن حساب هامش التجارة:

- إمّا باستخدام البيانات المتعلقة بمبيعات ومشتريات المنتجات لإعادة بيعها استخداماً مباشراً.
- أو باستخدام المعدلات الهامشية استخداماً غير مباشر.

$$\text{معدل الهامش} = \left(\frac{\text{(البضائع جرد قوائم في التغير} - \text{المشتريات} - \text{المبيعات)}}{\text{(البضائع جرد قوائم في التغير} - \text{المشتريات)}} \right)$$

على الصعيد العالمي، يمكن حساب هامش التجارة مباشرة من خلال **العلاقة (1):**

TM = S- (P-VS)
حيث:
TM = هامش التجارة
S = مجموع المبيعات
P = مجموع المشتريات
VS = التغيير في قوائم جرد البضائع

(2) مصادر البيانات

المصادر الرئيسية المستخدمة في استخدام هوامش التجارة هي:

- الدراسات الاستقصائية التي تتناول هياكل المؤسسات التجارية (في القطاع النظامي).
- الدراسات الاستقصائية القومية التي تتناول القطاع غير النظامي (أنشطة التجارة).

(3) المنهجية

يعبر هامش التجارة عن الإيرادات المحقّقة مقابل السلع المشتراة لإعادة بيعها، مطروحاً منها تكلفة المنتجات المشتراة بهدف التجارة. والمنهجية المعتمدة في الحسابات القومية المغربية تُميّز بين الهوامش المحقّقة في أنشطة التجارة غير النظامية وبين الهوامش التي تحققها المؤسسات المنظمة.

(أ) المؤسسات النظامية

تسمح الدراسات الاستقصائية التي تتناول هياكل المؤسسات التجارية بتقدير هوامش التجارة التي تجنيها المؤسسات المنظمة العاملة في مجال أنشطة التجارة (تجار الجملة وتجار التجزئة).

وفي الجدول أدناه عرض للمسائل المتعلقة بأنشطة التجارة:

المنتج	مجموع المبيعات		معدل متوسط الهامش (النسبة المئوية)	مجموع المشتريات		المخزون الأولي	المخزون النهائي
	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة		القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة
A. سلعة لإعادة البيع	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
A.1. البيع بالجملة	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....							
.....							
.....							
المجموع الفرعي 1	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

المنتج	مجموع المبيعات		معدل متوسط الهامش (النسبة المئوية)	مجموع المشتريات		المخزون الأولي	المخزون النهائي
	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة		القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة
A.1. البيع بالتجزئة	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....							
المجموع الفرعي 2	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
B. أنشطة الوساطة (العمولات المحصّلة)							
C. بيع الخدمات	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
.....							
المجموع الفرعي 3	.....		.....	.....	.....	.....	.....
D. منتجات قطاع الصناعة التحويليّة	.....		.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....		.....	.....	.....	.....	.....
.....							
المجموع الفرعي 4	.....		.....	.....	.....	.....	.....
المجموع	.....		.....	.....	.....	.....	.....

تُطَبَّقُ الطريقة المباشرة في حساب مجموع الهوامش بحسب المؤسسة، وذلك بعد تصحيح التغير في قوائم الجرد عن طريق نقل قيمتها من الأسهم المحاسبية إلى الأسهم الاقتصادية.

وبما أنّ التقارير عن التغيرات في قوائم الجرد لا تُوزّع دائماً بحسب المنتج، فإننا نستخدم معدلات الهامش التي تُدرج في تقارير الوحدات التي تشملها الدراسات الاستقصائية كما هو موضّح أدناه.

رسم توضيحي تحليلي

حساب الهامش (M) لكل شركة بحسب المنتج باستخدام المعدلات المبلّغ عنها:

$$M = \sum_{i} Si * Ti$$

حيث:
Si = مبيعات المنتج i
Ti = TMRi/(1 + TMRi)
TMRi = معدّل هامش التجارة المعلن على المنتج i

باستخدام **العلاقة (1)**، يمكن حساب مجموع هوامش التجارة بحسب الشركة (**M'**) على النحو التالي:

$$M' = S - (P - VS)$$

حيث:
S: مجموع مبيعات الشركة
P: مجموع مشتريات الشركة
VS: التغيير في جردة بضائع الشركة

يُستخدم هيكل هوامش التجارة بحسب المنتج المحسوب من المعدّلات المبلّغ عنها (**M**) بغية تقسيم هوامش التجارة (**M'**) المحتسبة بناءً على **العلاقة (1)**.

تُستخدم الهيكلية (**M**) بحسب المنتج من أجل توزيع التغير في قوائم جرد البضائع في الشركات المنظمة العاملة في قطاع التجارة.

(ب) الوحدات التجارية غير النظامية

تقدّم الدراسات الاستقصائية القوميّة التي تتناول القطاع غير النظامي بيانات مفصّلة عن المبيعات والمشتريات التي تحقّقها الوحدات التجارية غير النظامية. وفي القطاع غير النظامي، يُفترض بأنّ التغيُّر في قوائم الجرد كان طفيفاً إلى درجة تكاد لا تُذكر، ولذلك لم تشمله هذه الدراسة الاستقصائية.

أمّا الجزء ذو الصلة في استبيان الدراسة الاستقصائية المتعلّق بتقدير هامش التجارة بحسب المنتج فهو مدرجٌ في الجدول أدناه في ما يتعلق بأنشطة التجارة:

N	المنتج	المنتج	المرحلة الزمنية	الوحدة	الكمية	وحدة البيع	حجم المبيعات	وحدة الشراء	مجموع النفقات الشهر الماضي
		الرمز				الثمن	الشهر	الثمن	
1	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
2	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
3	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
4	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
5	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
6	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
7	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
8	.....	□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....
...		□□□□□□	.....		.....	.....	.....	.....	.....

وبما أن التغير في قوائم الجرد يُفترض أن يكون بلا تأثير يُذكر، فإن تقدير هامش التجارة بحسب المنتج الذي تكسبه الوحدات التجارية غير النظامية يستند إلى **العلاقة (1)** مع عدم وجود تغيير في قوائم الجرد.

$$TMi = Si - Pi$$

حيث

TMi = هامش التجارة على المنتج i

Si = مجموع مبيعات المنتج i

Pi = مجموع مشتريات المنتج i

(ج) الأنشطة التجارية الثانوية

وبما أن التجارة نشاط ثانوي هام لجميع الصناعات تقريباً، فإن تقدير هامش التجارة العالمي ينطوي على تقدير هامش التجارة الذي تكسبه الصناعات الأخرى (غير التجارية) كجزء من نواتجها الثانوية.

تقدّم الدراسات الاستقصائية الهيكلية التي أجرتها اللجنة العليا للتخطيط بيانات عن مبيعات ونفقات المنتجات المشتراة لإعادة بيعها في المؤسسات غير التجارية.

يعرض الجدولان أدناه الأسئلة المتعلقة بالتجارة كنشاط ثانوي:

جانب المبيعات: مبيعات المؤسسة (حجم المبيعات)

الإنتاج والمبيعات

منتج المؤسسة	الرمز		الوحدة العادية	المبيعات المحلية				المبيعات في الخارج		
				الكمية	القيمة مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة		(**) النسبة المئوية	المجموع		ضرائب التصدير
					المجموع	ضريبة القيمة المضافة المدرجة في الفواتير		الكمية	القيمة	
سلع لإعادة البيع	04									
المجموع الفرعي 2	05									

(**) جزء من المبيعات إلى المؤسسات المحلية غير التجارية

جانب المشتريات: تكلفة شراء السلعة لإعادة بيعها

شراء المواد الخام والمنتجات الاستهلاكية

المنتج	الرمز		الوحدة المادية	المصاريف مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد		ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد	ضريبة القيمة المضافة المدرجة في الفواتير	المخزون الأولي		المخزون النهائي	
				الكمية	القيمة			الكمية	٧	الكمية	٧
ثانياً. سلع لإعادة البيع	09										
المجموع الفرعي 5	10										

يُحسب هامش التجارة باعتباره الفارق بين مبيعات بضائع المؤسسة وبين تكلفة اقتنائها. تسمح لنا البيانات المتاحة من خلال الدراسة الاستقصائية حول الهياكل باستخدام **العلاقة (1)**، وذلك من أجل تقدير هامش التجارة للمؤسسات غير التجارية موزّعة بحسب نوع المنتج.

(د) حساب مجموع هامش التجارة بحسب المنتج

بهدف الحصول على مجموع هامش التجارة بحسب المنتج، يكفي الجمع بين هوامش التجارة في الحالات الثلاث السابقة بحسب المنتج. فالهامش الذي يرتبط بالإنتاج الفعلي للنشاط التجاري (ناتج تجار الجملة وتجار التجزئة) يقتصر على مجموع الهوامش المحسوبة بحسب المنتج في الحالتين الأوليين.

(هـ) تعديل هوامش التجارة في جداول العرض والاستخدام

تُضاف هوامش التجارة من أجل نقل العرض من السعر الأساسي إلى سعر المشترين، ولكنّ قيمة الاستخدامات (التي تكون بسعر المشترين) تشمل أساساً هامش التجارة، وبالتالي فهذا الناتج ليس له استخدام وسيط أو نهائي. وبهدف تجنُّب عدّ هذا الناتج مرّتين، يجب إلغاء قيمته عن طريق وضع إدخالات سلبية في خلية منتج التجارة الخاصة بمتّجه هامش التجارة.

2. هوامش النقل

(أ) مقدمة

هوامش النقل هي تكاليف نقل المنتجات التي يدفعها المشتري بشكل منفصل، وتُدرج في استخدام المنتجات بأسعار المشترين وليس بالسعر الأساسي لناتج المصنّعين أو في هوامش التجارة لتجار الجملة أو تجار التجزئة.

تشير هوامش النقل إلى السلع فقط بسبب طبيعتها المادية. فمن الناحية الاقتصادية، تُعتبر السلع المتطابقة الموجودة في مكانين مختلفين مختلفة هي أيضاً لأنّ نقلها تترتب عليه تكلفة تندرج ضمن إنتاج الخدمة. ويترافق مع النقل تغيير في خصائص السلعة. وإضافة إلى ذلك، فإنّ مكان استخدام السلعة يختلف في معظم الأحيان عن مكان إنتاجها.

لذلك لا يشمل هامش النقل في نظام الحسابات القومية الجوانب التالي ذكرها:

- خدمات النقل التي تقدّمها القطاعات المؤسسية لحسابها الخاص لأن النّقل يشكّل جزءاً من الخدمات المساعدة.
- خدمات النقل التي يموّلها المنتجون عندما لا تصدر فاتورة بتكلفة تلك الخدمة للمشترين.

لذلك، وحدها خدمات النقل في السوق، التي تُدفَع إلى أطراف ثالثة مقابل مدخلات تشتريها الوحدات المنتجة، تؤخذ في عين الاعتبار ضمن هامش النقل الذي يشمل بالضرورة نقل البضائع المستوردة عبر جزء من الطريق داخل الإقليم الوطني.

وهذا المفهوم يشير فقط إلى خدمات نقل المشتريات التي يدفعها المستخدمون إلى أطراف أخرى. ولا تمثل هذه المبالغ سوى جزء من خدمة نقل البضائع، وهي أقلّ حتى من مجموعة التكاليف المتصلة بذلك النقل (لأنّ الجزء الذي يعتبر خدمة مساعدة والذي تقدّمه أطراف محدّدة لحسابها الخاص، لا يُحتسب كإنتاج).

وتعتمد القدرة على تحديد هوامش النقل على المعلومات التي ترد من المستخدمين، أي على التكاليف التي دفعوها بالفعل مقابل خدمات نقل مشترياتهم.

ولكنّ هذه المعلومات تُستبعدُ في حالة الصادرات، حيث يمكن تصوّر الاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ففي هذه الحالة، لا تمثل هذه النفقات استهلاكاً وسيطاً محدّداً، بل يجب إدراجها ضمن أسعار شراء استهلاكها الوسيط للسلع. وفي حال حُدِّد المبلغ العالمي لهذه النفقات، ينبغي توزيع النفقات على السلع، أي وفقاً للتناسب النظري بالأطنان مقابل عدد الكيلومترات التي اجتازتها السلع المنقولة. أمّا من الناحية العملية، وبصرف النظر عن الحالات الخاصة حيث تكون الأوزان كبيرةً، فتتوزّع النفقات وفقاً لتناسب القيم العالمية.

لكن يرجّح أن يبقى هذا النوع من المعلومات غير متاحٍ في كثير من الحالات. ولا يمكن تحديد الكمية التي سوف تُخصص لهوامش النقل إلا عند النظر في جزء من إنتاج النقل المخصّص لنقل البضائع المرتبطة برصيد سلعة معيّنة.

ويُستحسَن أن تتمّ محاولة تقييم خدمات شحن البضائع باستخدام نَهجين. يستخدم النهج الأول المعلومات المتاحة حول وسائل النقل (أي أسطول المركبات)، وتكون وجهة النظر المعتمدة هنا هي وجهة نظر قطاع "النقل"، بغض النظر عن المنتجات المنقولة. أمّا النهج الثاني فيرتكز إلى الحاجة إلى نقل المنتجات.

كذلك يمكن إجراء القياس باستخدام المقادير الفيزيائية، حيث يُستخدم عادةً مفهوم الأطنان/الكيلومترات الذي يرتبط به مفهوم الثمن، أي

تكلفة شحن كل طن للكيلومتر الواحد وفقاً للمتّجه المُعتمد. أمّا مفهوم المعدّل فلا ينطبق هنا، وذلك على العكس مما يحدث في هوامش التجارة.

ومع ذلك، فإن جزءاً من هذا النقل فقط يؤدي إلى إنتاج ويُنفَّذ لحساب أطراف ثالثة (ويُستثنى منه النقل للحساب الخاص).

أمّا البنية التحتية الثقيلة (كالطرق، أو النقل الجوي أو البحري، أو خطوط الأنابيب)، فتديرها عادةً الشركات الكبيرة. ولذلك يسهل الحصول على بيانات إحصائية عنها تشمل كمية الإنتاج وأحياناً حتى تصنيف الدخل بحسب المنتج (أو الكميات المنقولة). أما هذا النوع من النقل، وبعضه متخصصٌ للغاية، فيسهل ربطه بالمنتجات المنقولة. وتشتدّ الصعوبات عند شحن البضائع على الطرق، حيث تمارس هذا النشاط معظم الوقت شركات صغيرة وحتى أصحاب مشاريع فردية ممّن يمتلكون مركبةً واحدة.

وفي مجال نقل البنية التحتية الثقيلة، يكون التحليل عادةً بحسب المنتج، وإلا فإنّ الوضع سيكون مطابقاً لحالة كارتر النقل. ففي هذه الحالة الأخيرة، لا يمكن تحليل احتياجات النقل بحسب المنتج إلا بعد خصم الجزء الذي أنجزته وسائل النقل المتخصّصة، غير أنّ هذا التحليل لا يسمح عموماً بالتمييز بين النقل للحساب الخاص والنقل لحساب أطراف ثالثة. وبناءً على المعلومات المتعلقة بالتسجيلات، يمكن أن يسمح تركيز أسطول السيارات بهذا التمييز، ولكن فقط في حالة المنتجات. وفي هذا النوع من التوزيع، لا تتوفر المعلومات إلا من خلال دراسة استقصائية محتملة تشمل المؤسسات أو الشركات.

وبهدف تحليل احتياجات النقل بحسب المنتج، يجب أن يشير العمل إلى الأطنان التي سوف تُنقل ومتوسط المسافات التي سوف تقطعها (وهنا يمكننا التمييز بين النقل المحلي للإنتاج، والنقل عبر مسافات طويلة، والنقل عبر مسافات قصيرة للتوزيع المحلي). وإذا أمكن، يمكن تقييم قيمة النقل المرتبطة بمنتج ما والفرضيات حول النقل لحساب أطراف ثالثة وما يشير إلى هوامش النقل.

(ب) مصادر البيانات

في ما يلي قائمة بالمصادر الإحصائية المتعلقة بالنقل:

- الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمؤسسات أو شركات النقل.
- بيانات إحصائية أو إدارية عن النقل المتخصص.
- أسطول المركبات، لا سيما في الحالات التي تتضّمن إجراءً إدارياً خاصاً بشركات النقل.
- بيانات حول حركة المرور على الطرق في بعض المحاور، بما فيها النقل داخل البلد.
- الضوابط وغيرها من الإجراءات الإدارية المتعلقة بنقل البضائع (مثل خارطة طريق للشرطة، أو مكتب الضرائب، أو ضبط الأوزان، أو الجمارك).
- حمولة المنتجات المراد نقلها (مع مراعاة مكان إنتاجها واستيرادها واستخدامها).
- أسعار الشحن للكيلومتر الواحد (وهي تختلف باختلاف المسافة التي ستجتازها الحمولة أو جودة الطلاء).

تعديل هامش النقل في جداول العرض والاستخدام

بهدف تجنُّب العدّ المزدوج في هوامش النقل (كعنصر للانتقال من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين وكناتج من نواتج قطاع خدمات النقل) فإنّه يجب إلغاء قيمتها عن طريق إدخال قيم سلبية في خلية نقل المنتجات ضمن متّجه هامش النقل.

الإطار 7. هوامش النقل في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من جانب العرض

يتضمّن جانب العرض تحديد خدمات النقل المضافة إلى البضائع في مختلف الصناعات، غير أنّ خدمات النقل هذه لا تُعتبر كلها هوامش نقل للأسباب التالية: فخدمات نقل السلع المستعملة، بما فيها خدمات إزالة السلع والخردة والنفايات والتربة وغيرها من السلع المماثلة في مشاريع البناء، لا تُعتبر منتجات في النظام؛ وكذلك النقل العابر حيث يشحن الناقل المحلي بضائع من بلد أجنبي ألف إلى بلد أجنبي باء؛ ومثلهما جميع وسائل الشحن إلى خارج الأراضي المحلية المرتبطة بواردات وصادرات السلع التي تُعتبر خدمات نقل وليست هوامش نقل. وحدها خدمات النقل التي تسهم في الفارق بين عرض المنتجات بالأسعار الأساسية واستخدام المنتجات بأسعار المشترين تُعتبرُ هوامش نقل.

كذلك، تحظى هوامش النقل بتغطية أقل، بناءً على التعاريف التي صدرت عن نظام الحسابات الأوروبي في عام 1995، وذلك مقارنةً بالنظام القديم، لأن تكاليف النقل لا تشكّل سوى جزءٍ من ثمن المشترين إذا كان على المشتري أن يدفع ثمنها بشكل منفصل.

إذا كان البائع يدفع ثمن النقل ولا يصدر فاتورة منفصلة للمشتري، فيجب أن ترد تكاليف النقل هذه كجزء من الاستهلاك الوسيط عند البائع. بالتالي، فإن تكاليف النقل هذه لا تشكل جزءاً من الفارق بين العرض بالأسعار الأساسية والاستخدام بأسعار المشترين إلاّ في حال اضطلع البائع بترتيبات النقل وإصدار الفواتير إلى المشتري، فأُدرجت، والحال هذه، ضمن مصفوفات هوامش النقل.

وينبغي التأكّد من مدى أهمّية إصدار البائع فاتورة منفصلة بتكاليف النقل. فبغرض تبسيط الجدلية، يمكن أن تُدرجَ هذه الحالات ضمن الأقل أهمية وينتهي الاستنتاج إلى انعدام هوامش النقل.

وفي حال لم يُطبّق هذا الافتراض المتطرف، فسوف يكون حساب هوامش النقل طبقاً للتعاريف التي صدرت عن نظام الحسابات الأوروبي في عام 1995 مهمة معقدة. فمن جانب العرض وحده، سوف يستحيل التمييز بين خدمات النقل التي يدفع ثمنها البائع وخدمات النقل ذات الصلة التي تصدر فواتير بها إلى المشتري. وبدءاً بناتج خدمات النقل في مختلف الصناعات، يمكن فقط حساب إجمالي خدمة النقل. ويشمل المبلغ الذي ينبغي خصمه من إجمالي الناتج إيرادات النقل المتصلة بالنقل العابر، والنقل خارج الإقليم المحلي، وإيرادات النقل المتصلة بشحنات لا تعُتبر منتجات، وإيرادات النقل التي يدفعها البائع والتي لا تصدر بها فواتير منفصلة وتلك التي يدفعها المشتري مباشرة. ثمّ يجب توزيع هوامش النقل الناتجة بحسب المنتجات ووسيلة نقلها.

وعادة لا تتوفر معلومات حول إيرادات نقل البضائع التي لا ينبغي اعتبارها هوامش نقل، ولا حول المنتجات المنقولة بعبارات نقدية. والإحصاءات الهيكلية التي تتناول المؤسسات التجارية لا تقدّم سوى بيانات حول مجموع الإيرادات. وتتمثل إحدى الوسائل البديلة لتغطية هذا النقص في الاستفادة من إحصاءات النقل التي تستقصي عادة أنشطة النقل من الناحية المادية وذلك عن طريق توفير بيانات عن المسافة التي تجتازها البضاعة المنقولة إن بالنقل المحلي أو العابر للحدود أو النقل العابر، وعن حجم البضاعة المنقولة من حيث الوزن والطن للكيلومتر الواحد، وأنواع البضائع المنقولة. وقد تغطي إحصاءات النقل أيضاً مختلف وسائل النقل، من طرق وسكك حديدية ومياه وجو وخطوط أنابيب.

(ج) المنهجية المغربية في تقدير هامش النقل بحسب المنتج

تمثل هوامش النقل خدمات شحن منتجات يصدر بها البائع فاتورة منفصلة. وهي تشكّل أحد عناصر التقييم اللازمة من أجل نقل العرض من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين.

(د) مصادر البيانات

المصادر الرئيسية المستخدمة في تقييم هذه الهوامش هي التالية:

- الدراسات الاستقصائية التي تتناول هياكل المؤسسات التجارية (في القطاع النظامي).

- الدراسة الاستقصائية الوطنية حول القطاع غير النظامي (أنشطة التجارة).

وتضطلع هذه المؤسسات بأنشطة في القطاعات التالية:

- الصناعة التحويليّة
- صيد الأسماك
- التعدين والمقالع
- الطاقة
- البناء
- التجارة خدمات الأسواق غير المالية.

ونظراً إلى النقص في المعلومات حول قطاعي الزراعة والإدارة العامة، لا تأخذ هذه الدراسة في عين الاعتبار هوامش النقل المرتبطة باقتناء البضائع المنقولة. ولا تصدر فواتير بتكاليف النقل بشكل منفصل بل تُدرج ضمن الاستهلاك الوسيط على خدمة النقل.

(1) المؤسسات العاملة في القطاع النظامي

تقدّم الدراسات الاستقصائية التي تتناول هيكلية المؤسسات المنظّمة معلومات عن تكاليف نقل المشتريات والمبيعات التي تقوم بها المؤسسات بواسطة وسائل النقل على النحو المبين أدناه:

تصدر المؤسسات فواتير بتكاليف النقل على مشتريات الأعمال بشكل منفصل عن أسعار المنتجات التي حصلت عليها. وهي تمثّل هوامش النقل التي تدفعها مقابل نقل هذه المنتجات. وتبيّن المؤسسات هذه التكاليف بشكل منفصل في حساباتها، أي إنها لا تحتسبها ضمن قيمة مشترياتها. لذا، فإن الرسوم المدفوعة تتوافق مع جميع المشتريات أيّاً تكن طبيعة هذه المنتجات (رمز المنتج). لذلك لا بد من اعتماد أقصى درجات التفصيل عند توزيع هوامش النقل المحتفظ بها لكل منتج وفق تصنيف المنتجات المعتمد في جداول العرض والاستخدام.

وتوزّع المؤسسات مشترياتها بحسب المنتج المصنّف وبحسب نوع المنتج القابل للنقل. أمّا تكاليف نقل المنتجات المباعة فتتحمّلها الشركة، ويُفترض أنّه لا تصدر بها فواتير منفصلة للجهات التي سوف تقتنيها (وبالتالي فهي تشكّل جزء من السعر الأساسي) وتعتبر الاستهلاك الوسيط للمنتج في خدمة النقل.

(2) الوحدات غير النظامية

تقدّم الدراسة الاستقصائية الوطنية حول القطاع غير النظامي معلومات عن تكلفة نقل السلع المباعة التي تتحملها الوحدات غير النظامية (ناتج الوحدة) والسلع المشتراة (الاستهلاك الوسيط أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) وذلك ضمن نموذج "مجموع النفقات".

يُفترض إصدار فواتير منفصلة بتكلفة نقل السلع التي تشتريها الوحدات غير النظامية بحيث تمثّل هوامش النقل، بيد أنّه يُفترض اعتبار تكلفة نقل السلع التي تبيعها الوحدات غير النظامية إلى المشترين بوصفها استهلاكاً وسيطاً ضمن خدمة النقل.

خامساً. تكاليف نقل السلع				
وسيلة النقل	الرمز	المبلغ بالدرهم		
		على المبيعات	على المشتريات	المجموع
النقل البري	01	.....	.....	.....
النقل بالسكك الحديدية	02	.....	.....	.....
وسائل النقل الأخرى	03	.....	.....	.....
المجموع	04	.....	.....	.....

النفقات	المرحلة الزمنية	رمز النفقات	رمز المرحلة الزمنية	القيمة بالدرهم	المنشأ
نقل المنتجات المشتراة	الشهر	12	4		
نقل السلع المباعة	الشهر	13	4		

(ه) هوامش النقل بحسب المنتج: المنهجية

تسمح البيانات التي تقدّمها الدراسات الاستقصائية حول هيكلية المؤسسات والدراسات الاستقصائية حول القطاع غير النظامي بتقدير هوامش النقل (أي التكاليف التي تتحملها الشركات التي تشملها هذه الدراسات والتي تضطلع بأنشطة في مختلف الصناعات) التي يتكبّدها المشترون. وهم يصنّفون وفقاً لتصنيف الحسابات القومية للصناعات المُعتمدة في جداول العرض والاستخدام.

ومن أجل تجميع متّجهات هامش النقل، نحتاج إلى الانتقال من هامش النقل بحسب الصناعة إلى هامش النقل بحسب المنتج وإضافة هذا الهامش إلى مشتريات الصناعات من البضائع المنقولة (فالبيانات الأساسية في الدراسات الاستقصائية لا تشمل هذه التكلفة ضمن سعر المشتري للسلعة المقتناة).

ويتطلب حساب هامش النقل بحسب المنتج ما يلي:

- إعداد مصفوفة مشتريات بالسلع المُحتمل نقلها (المنتجة محلياً أو المستوردة) موزّعة بحسب الصناعات ووفق المنتجات (تصنيفات جداول العرض والاستخدام)، ولا تشمل مشتريات الطاقة (التي لا تُدرج ضمن فواتير تكاليف النقل المقابلة لها بشكل منفصل): شراء Xij للصناعة j على المنتجات i.
- حساب متّجه تكلفة النقل (باستخدام بيانات الدراسات الاستقصائية عن القطاعين النظامي وغير النظامي): هوامش النقل TrM.j في الصناعة j.
- توزيع تكاليف النقل في كل صناعة بحسب المنتج وفقاً لهيكل مصفوفة مشتريات المنتجات القابلة للنقل.
- الحصول على مصفوفة (المنتج في الصف، الفرع في العمود TrMij) تمثّل هوامش النقل بحسب المنتج والفرع.
- إضافة قيمة تكاليف النقل في الفرع j في المنتج i إلى مشتريات الصناعة في المنتجات i بغية تمريرها إلى أسعار المشترين. وبما أن الشركات تبلّغ عن تكاليف النقل في الدراسات الاستقصائية، فإنّه يُفترض أنّها تمكّنت من إدراج هذه النفقات في فواتير منفصلة حول نفقات النقل التي لا تبلّغ عنها بسعر المنتج الذي اشترته.
- أخذ إجمالي كلّ صف من تكلفة النقل في مصفوفة الشراء كهامش نقل على مستوى المنتج. ثمّ يجري تحليل هوامش النقل الناتجة ومقارنتها بنواتج قطاع شحن البضائع، على أن أن يكون مجموعها حكماً أقلّ من ناتج قطاع شحن البضائع.

يعتمد تقسيم TrM.j وفقاً للمنتجات التي اشتراها الفرع j على المنهجية النسبية التالية:

$$TrMij = Xij / X.j * TrM.j$$

وتُحتسبُ هوامش النقل على المنتج i (TrMi.) بواسطة المعادلة التالية:

$$TrMi. = \sum_j TrMij$$

وفي النهاية، يكون سعر المشتري للمنتج i الذي حصلت عليه الصناعة j (X'ij) هو:

$$X'ij = Xij + TrMij$$

تتعلق تكاليف النقل الشرائية بالمنتجات المنقولة لأغراض الاستهلاك الوسيط أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

مثال

تسمح الدراسات الاستقصائية بالحصول على المتّجه M.j أدناه:

	الزراعة	التعدين والمقالع	الصّناعة التّحويليّة	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	المجموع
TrM.j	0	6	120	14	56	36	232	464

والمشتريات المفضّلة بحسب الصناعة حول السلع القابلة للنقل Xij:

Xij	الزراعة	التعدين والمقالع	الصناعة التحويليّة	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	المجموع
منتج زراعي	198	0	584	0	0	14	796	1 593
المنتجات المعدنية	0	4	394	43	30	1	472	944
منتجات القطاع التحويلية	187	33	1 461	33	482	185	2 381	4 762
مجموع الصناعات	385	37	2 439	76	513	200	3 649	7 299

باستخدام هيكل مشتريات الصناعات بحسب السلع، يمكن تقسيم هوامش النقل TrM.j على أنواع المنتجات ⟸ TrMij.

يشير المتجه الأخير إلى هوامش النقل بحسب المنتج TrMi:

TrMij	الزراعة	التعدين والمقالع	الصناعة التحويليّة	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	TrMi.
منتج زراعي	0	0	29	0	0	2	51	**82**
منتجات معدنية	0	1	19	8	3	0	30	**61**
منتجات الصناعات التحويلية	0	5	72	6	53	33	151	**321**
مجموع الصناعات	0	6	120	14	56	36	232	**464**

من خلال إضافة هوامش النقل TrMij إلى المشتريات الأولية بحسب الصناعة، يمكن تقدير أسعار المشترين للسلع القابلة للنقل بحسب الصناعة X′ij.

X′iz	الزراعة	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	المجموع
منتج زراعي	198	0	613	0	0	17	847	1 675
منتجات معدنية	0	5	413	51	33	1	502	1 005
منتجات الصناعة التحويليّة	187	38	1 533	39	535	218	2 532	5 083
مجموع الصناعات	385	43	2 559	90	569	236	3 881	7 763

الإطار 8. تكلفة النقل في مدونة المحاسبة التجارية المغربية

ترفع الشركات المغربية تقاريرَ بتكاليف النقل على:

- المشتريات: بموجب البند 61425
- المبيعات: بموجب البند 61426

المعالجة المحاسبية لتكاليف النقل متنوعة للغاية، لأنّ المورّد يحدّد شروط النقل وفقاً لشروط المبيعات.

1. **النقل المجاني:** يكون النقل مجانياً عندما لا يتحمّل العميل النفقات، وتوضع حينئذ علامة "مجاناً" أو "مرور مجاني" على الفاتورة. ولكنّ هذا لا يعني أن سعر البيع لا يحسب لتغطية تكاليف النقل لأنّ المورد يمكن أن يفرض تكلفة النقل على سعر البضاعة بشكل غير مباشر.

مثال: يُصنّع المنتِج سلعة A بقيمة 90 بالسعر الأساسي ويرسل شركة نقل B لكي تسلّم المنتج إلى عميل C بسعر 10 (وهي تكلفة النقل).

محاسبة العميل

البند	التوصيف	القيمة
61425	نقل المشتريات	0
61XX	المشتريات	100

لا تصدر فاتورة منفصلة بتكلفة النقل بل تُدرج التكلفة ضمن السعر الأساسي وهي الاستهلاك الوسيط للمورّد.

2. **الشحن الشامل:** يُسلِّم البائع البضائع بوسائله الخاصة، ثم يتقاضى مبلغاً مقطوعاً نظراً إلى الصعوبة في حساب تكلفة كل عملية تسليم بدقة مسبقاً.

النسخ في حسابات العميل: لا تُسجَّل تكاليف النقل في حساب معيّن بل تُدرج ضمن ثمن شراء البضائع.

مثال: يصنّع المنتِج سلعة A بقيمة 90 ويستخدم وسائله الخاصة من أجل توصيل السلعة إلى C الذي يتحمّل تكلفة نقل بقيمة 10.

محاسبة العميل

البند	التوصيف	القيمة
61425	نقل المشتريات	0
61XX	المشتريات	100

تكلفة النقل (10) هي هامش نقل يُسجَّل ضمن قيمة الناتج (= مشتريات C).

3. النقل المدفوع: يُصرف النقل عندما يصدر البائع (مُنتِج المنتَج) فاتورة إلى المشتري مقابل تكاليف الشحن المدفوعة إلى الناقل باسم المشتري.

محاسبة العميل

البند	التوصيف	القيمة
61425	نقل المشتريات	10
61XX	المشتريات	90

يشير البند 61425 إلى هامش النقل ولكنّه غير مدرج في ثمن المشتريات.

4. النقل المستحق: في هذه الحالة، لا تُدرج تكاليف النقل ضمن فاتورة المورِّد. ويستخدم العميل نفسه شركة نقل من أجل جمع السلع أو المواد المشتراة.

إنّ تكلفة النقل هنا ليست هامش نقل بل هي استهلاك وسيط للعميل.

مثال: يصنِّع المنتِج سلعة A بقيمة 90 بالسعر الأساسي ويرسل شركة نقل B من أجل تسليم المنتَج إلى عميل C بسعر 10 (تكلفة النقل) والذي يُدرج في فاتورة العميل.

محاسبة العميل

البند	التوصيف	القيمة
61425	نقل المشتريات	10
61XX	المشتريات	90

3. الضرائب على المنتجات

(أ) الضرائب على المنتجات (D.21): لمحة عامة

الضريبة على المنتج هي ضريبة مستحقة الدفع لكل وحدة من بعض السلع أو الخدمات. وقد تكون الضريبة مبلغاً محدداً من المال لكل وحدة (سلعة أو خدمة)، أو قد تُحتسَب وفق القيمة كنسبة مئوية محدّدة من سعر أو قيمة السلع أو الخدمات. والضريبة تصبح عادةً مستحقة الدفع عندما يُنتجُ المنتج أو يباع أو يستورد، ولكنها قد تصبح مستحقّةً الدفع أيضاً في ظروف أخرى عندما تُصدَّر السلعة مثلاً أو تُؤجَّر أو تُنقل أو تُسلَّم أو تُستخدم للاستهلاك الخاص أو تكوين رأس المال الخاص.

والضرائب ثلاثة أنواع؛ وهي:

- ضريبة القيمة المضافة.
- الضرائب على الواردات.
- الضرائب الأخرى على المنتجات.

(ب) الإعانات على المنتجات (D.31): لمحة عامة

تُعرَّف الإعانات على المنتجات باعتبارها المدفوعات الجارية غير المخصومة التي تقدمها الحكومة بهدف التأثير على مستويات إنتاج السلع والخدمات أو أسعارها. ويمكن حسابها لكلِّ وحدة أو بحسب القيمة أو بناءً على الفارق بين السعر المستهدف المحدّد وسعر السوق. غير أنّ الإعانات على المنتجات لا تنطبق إلا على ناتج السوق أو الناتج للاستخدام النهائي الخاص، وليس على الناتج "خارج السوق الآخر".

(1) الوصف

ترتبط جميع الضرائب والإعانات على المنتجات بكمية أو قيمة سلع وخدمات السوق المنتجة أو المباعة.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب:

- الضرائب المستحقة في وقت تداول المنتجات. وهذه الضرائب تؤثر على بيع السلع والخدمات أو نقلها، وهي ذات معدلات تستند غالباً إلى القيمة. وفي حالة ضريبة القيمة المضافة مثلاً، يستطيع بعض المشترين خصم الضريبة.
- الضرائب أو الإعانات المحددة على منتجات معيّنة. وهذه الضرائب تُفرض مثلاً على التبغ والمنتجات النفطية والعروض، وعلى الإعانات على الاحتياجات الأساسية.
- الضرائب أو الإعانات على الصادرات، حيث تكون الصادرات معفاة غالباً من الضرائب السابقة، غير أنّها قد تتأثر بالضرائب الخاصة (لا سيما على المواد الخام باهظة الثمن) أو قد تتوافر إعانات للترويج لها.

(2) المصادر

تصدر قيم هذه الضرائب والإعانات عن الحكومة، لذا لا ينبغي النظر في أي تحيز إحصائي بشأنها. من ناحية أخرى، قد تظهر فوارق زمنية. والضرائب مجموعة كبيرة ومتنوعة ولكل منّها ضوابطها الخاصة التي تشرح قاعدتها الخاضعة للضريبة، وكيفية تسديدها، واستثناءاتها وإمكانية خصمها. ولذا لا يكفي معرفة المبلغ بل جميع الطرائق بالتفصيل، لأن هذه الأخيرة سوف تكون في معظم الأحيان المعلومات الوحيدة التي تحسب في توزيع المجموع على كلّ منتج. ويجب اعتبار المعدّلات المطبّقة بمثابة معلومات يجب جمعها بالضرورة مع تدوين التاريخ الدقيق لأي تغيير يؤثر عليها.

تتضمن المعلومات المتاحة أحياناً تفاصيل الإيرادات لكل منتج. ولكن يجب التعامل مع هذه المعلومات بحذر (لأنّ مجموعها لا يعادل بالضرورة قيمة الدخل المُدرج في الميزانية). وإذا كانت الضريبة قابلة

للخصم فإنّه لا يضاف جزء من المبلغ المدفوع مقابل منتج معيّن إلى ثمن الشراء، حيث يستفيد المشترون من هذا الخصم.

(3) ضرائب وإعانات محددة

تسمح معرفة قواعد التطبيق بتحديد المنتجات والمورّدين أو المستفيدين المعفيّين أو الذين يتمتعون بمعدلات تفاضلية (ولكنّ مجموعات تصنيف المنتجات هذه قد لا تكون نفسها تلك المستخدمة في تصنيف الحسابات القومية). أمّا بخصوص الضرائب، فينبغي التّوصل إلى اتفاق بشأن المبلغ من دون صعوبة تُذكر. لكن يجب التأكّد إن كان هذا المبلغ مدرجاً في البيانات الواردة من الشركات وإن كان يشمل قيمة الإنتاج.

وتكون المعالجة عادةً أكثر صعوبة في حالة الإعانات، أقلّه عندما تكون هيئة عامة تتدخّل مباشرة في سوق المنتجات المعنية. ففي هذه الحالة، قد لا تُدرج الإعانات في الميزانية، أو ربما تُدرج جزئيّاً فقط، لأن الوكالة التي تديرها قد تتدخل في وقت واحد في عدة منتجات، بل قد تؤدّي مهام تجارية محددة (مثل الشراء أو التخزين أو النقل أو التكييف أو التوزيع).

(4) الضرائب والرسوم على الواردات

تقدّم الإحصاءات الجمركية عموماً سرداً مفصّلاً عن الضرائب المحصّلة عند الحدود موزّعة بحسب المنتج وبحسب طبيعته. ولكنّ المبلغ المسجّل مسبقاً هو المبلغ الإجمالي الذي تقدّمه الحكومة. وفي حال وجود اختلاف بين المصادر حول المبلغ، يجب تفسير هذا الفارق، والتّأكّد من كيفيّة التسديد (مثل التأخيرات وما يترتّب عليها من خصومات، والتسديد المحتمل عن طريق الإعفاءات الضريبية أو قيمٍ محدّدة سُجّلت كقيم سلبيّة ضمن بنود أخرى).

(5) حالة ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة النسبة المئوية على المنتجات التي تجمعُها الشّركات. وتُدرَج "ضريبة القيمة المضافة" في فاتورة البائع بشكل منفصل ولكنّها لا تُدفع كاملةً إلى الحكومة حيث يُسمح للمنتجين باحتجاز المبلغ ("ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم") الذي دفعوه بمثابة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المشتراة لاستخدامهم الخاص كاستهلاك وسيط، أو لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، أو بهدف إعادة بيعها.

وتجدر الإشارة إلى أن ضريبة القيمة المضافة التي تدفعها الأسر المعيشية لأغراض الاستهلاك النهائي أو تكوين رأس المال الثابت في المساكن غير قابلة للخصم.

إنَّ تفسير هذه الضريبة دقيق نسبيّاً، ويتطلَّب النظر فيها ضمن الحسابات القومية معالجة محدَّدة، ولكن تقييمها بحسب المنتج هو الأكثر تعقيداً.

وهي تُطبَّق على النحو التالي:

- يُحدَّد المعدل النظري بالنسبة إلى كلِّ منتج من منتجات التصنيف (عندما تحتوي المجموعة على منتجات تتأثر بمعدلات مختلفة، فقد يكون معدلاً هجيناً) للعام الجاري (حينئذ يجب التنبُّه إلى التغيّرات في المعدل التي تحدث خلال العام).
- تُحدَّدُ المعاملات التي لم تُدرج في فاتورة ضريبة القيمة المضافة (كالصادرات عموماً، ولكن أيضاً لبعض العملاء المقيمين).
- يُحدَّد المنتجون غير الخاضعين لنظام ضريبة القيمة المضافة (أنشطة معيّنة، عتبات الحجم، وحدات القطاع غير النظامي، هيئات القطاع العام، المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية).

- تُطبّقُ فواتير ضريبة القيمة المضافة مع التمييز بين إشعارات إرسال البضاعة التي تؤدي إلى خصم وبين تلك التي تُفرض عليها الضريبة بشكل نهائي.
- لا تخضع من حيث المبدأ، المنتجات التي من خارج السوق لضريبة القيمة المضافة (لأنّ ضريبة القيمة المضافة تنطبق فقط على المبيعات).
- تُفرضُ ضريبة القيمة المضافة عامةً وبشكل نهائي على الاستهلاك النهائي ككل، ولكن لا بد من أخذ التدابير التالية في الاعتبار:
  - لا تُفرض ضريبة القيمة المضافة على هامش الجزء الذي تسوّقه الوحدات في القطاع غير النظامي أو الوحدات غير الخاضعة للنظام.
  - لا تُفرض ضريبة القيمة المضافة على المبلغ الإجمالي للاستهلاك الوسيط، وعلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي المتعلق بالمنتجين في القطاع غير النظامي، وكذلك على الإنتاج غير المصرّح به للمنتجين في القطاع النظامي (الاحتيال الضريبي)، وعلى إيرادات التهريب.
- لا تحتوي المخزونات على ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم، حيث يُفترَض أن التغيرات في قوائم الجرد ضئيلة في القطاع غير النظامي، ويمكن للشركات التي دفعت ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتها في المخزونات.
- يجب التمييز بين المشترين، في الاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وفقاً لما إذا كان بإمكانهم خصم ضريبة القيمة المضافة أم لا.
- تمثّل المنتجات الزراعية وضعاً خاصّاً. فالمنتجون لا يصدرون عادةً فواتير ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الزراعية (المزارعين). وهي تظهر فقط عندما يمرّ المنتج عبر قناة تسويق تخضع مالياً لضريبة القيمة المضافة؛ وفي حال شراء مُنتجٍ آخر مباشرةً من المنتجين الزراعيين، لا تُفرض ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم.
- تُقدَّر قيمة ضريبة القيمة المضافة النظرية التي يدفعها عادةً المشترون الذين لا يحق لهم خصمها، بناء على هذه الفرضيات، لكلِّ منتج ولكل معاملة من المعاملات المعنية.
- يُستحسنُ إدخال عمودين مختلفين، لكلٍّ من الاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ويحد كلٌّ منهما "ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم" و"ضريبة القيمة المضافة المدرجة في الفواتير" وذلك من أجل تنفيذ العمل المتعلق بضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم.

ثم ننتقل إلى مجموع تلك المبالغ المدفوعة نظريّاً والتي تدلّ على فارق مقارنة بالمبلغ الذي جمعته الحكومة والذي يجب أن نحاول محوه في إطار توليف جداول العرض والاستخدام. وبموجب هذا الإجراء يُفترض أن تخضع القواعد التي ترعى شؤون هذه الضريبة لدراسة دقيقة قبل أيِّ تقييم، وإلّا ظهرت مفاجآت غير سارة لدى مقاربة البيانات في المرحلة النهائية.

الإطار 9. ضريبة القيمة المضافة ومعالجتها في المحاسبة الوطنية

تؤثر هذه الضريبة، من حيث المبدأ، على جميع المبيعات التي يقوم بها المنتجون الخاضعون لضريبة القيمة المضافة، باستثناء تلك المخصّصة للتصدير. وهي تُفرض (في الجمارك في معظم الحالات) على قيمة جميع المنتجات المستوردة. في المقابل، يمكن أن يسترّد هؤلاء المنتجون أنفسُهم ضريبة القيمة المضافة التي أُثرت على جميع مشترياتهم بما فيها الاستثمارات. ومن حيث المبدأ أيضاً، تُطبَّق ضريبة القيمة المضافة بالطريقة نفسها على مبيعات التجار. وفي هذه الحالة، تُطبَّق هذه الضريبة على الهوامش فتثير مشكلة المبيعات التي يقوم بها صغار التجار الذين يعملون خارج نطاق الرقابة الضريبيّة. ففي البلدان حيث الاقتصاد غير النظامي واسع النطاق، يقتصر فرض ضريبة القيمة المضافة عادةً على الوحدات الإنتاجية التي تتجاوز حجماً معيّناً، أو على تلك التي تدفع ضريبة الدخل بناء على بياناتها المحاسبية. كذلك قد تُعفى منها بعض الأنشطة التي تمارسها الوحدات الصغيرة (كالبناء أو البيع بالتجزئة).

ولا شكّ في أنّ استثناءات عديدة قد تظهر بين بلد وآخر، وأنّ ضريبة القيمة المضافة التي تؤثّر على منتجات معينة (مثل الوقود، ونفقات المطاعم) تكون غير قابلة للخصم ولا تصدر بها فاتورة عندما يكون البيع إلى فئات محدّدة من العملاء (مثل هيئات القطاع العام والمستشفيات والمؤسسات العسكرية والمنظمات غير الحكومية).

أمّا الشركة "الخاضعة لنظام ضريبة القيمة المضافة"، في الممارسة العملية، فهي في وضع شفاف تجاه هذه الضريبة، إذ تُحتسَب تكاليفها الفعلية صافية من الضريبة، رغم وجوب دفعها لمورّديها. ولهذا السبب تجري الشركات محاسباتها بدون ضريبة القيمة المضافة (إن للمبيعات أو المشتريات). من ناحية أخرى، تعمل الشركة كوكيل تحصيل لهذه الضريبة نيابة عن الحكومة. والمستهلك هو الذي يتحمّل ضريبة القيمة المضافة لأنّه غير مخوّل خصمَها، شأنه شأن المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط، أو بعبارة أخرى، جميع المنتجين الذين تصدر باسمهم فواتير بضريبة القيمة المضافة ولا يستفيدون من الخصم.

ومن وجهة نظر إحصائية، يوفّر تحصيلُ وزارةِ الخزانة الضريبةَ المبالغَ التي تدفعها الشركات الخاضعة لنظام ضريبة القيمة المضافة. كذلك يمكن من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات التي تجريها الشركات، الحصول على المبالغ التي تصدر بها فواتير عن هذه الشركات. ولكنّ هاتين الفئتين من المعلومات لا توفّران معلومات عن المبالغ التي يدفعها المشترون فعلياً. فالصلة بين الضريبة والمنتجات قائمة (بمعدلات متباينة)، غير أن تسديد الضريبة يعتمد على فئة المشتري ولا يمكن توثيقها بواسطة الإحصاءات (إلاّ إذا جُمعت البيانات بطريقة معقّدة نسبياً وهذا لا يحدث إلاّ في عدد قليل جداً من البلدان).

المعاملة المعتمدة في الحسابات القومية

ضريبة القيمة المضافة هي جزء من مجموعة الضرائب التي تؤثر على المنتجات، أي إنّها تؤثّر على توازن السلع لأنها واحدة من العناصر التي تحدّد ثمن شراء المنتجات. كما أنّها تُضاف إلى السعر الأساسي الذي يدفعه المشترون الذين لا يخضعون لنظام ضريبة القيمة المضافة، غير أنّها غير مدعومةٍ:

- من المشترين الذين يمكنهم خصمها (المنتجون الخاضعون لنظام ضريبة القيمة المضافة وفقط للمنتجات التي يُسمح بخصم ضريبة القيمة المضافة عليها).
- من المشترين الذين يستلمون من المورّدين فاتورة بدون ضريبة القيمة المضافة (المبيعات المعدّة للتصدير والمشترون الذين يتمتعون بامتياز معيّن).

(ج) المنهجية المغربية في تقدير الضرائب والإعانات على المنتجات

يمكن تقسيم الضرائب على المنتجات إلى:

- رسوم الاستيراد.
- ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم.
- ضريبة الاستهلاك المحلي والضرائب الأخرى على المنتجات.
- الإعانات على المنتجات.

يُقدَّر مجموع الضرائب والإعانات على المنتجات في إحصاءات الميزانية الحكومية، وفي الحسابات الإدارية التي تجريها الحكومة المحلية بحسب فئات الضرائب والإعانات. ومن ثم توزّع هذه المنتجات على المخصّصات (ومجموعها 278 بنداً) بغية ملء إطار العرض والاستخدام.

(1) رسوم الاستيراد

تقدّم إحصاءات الجمارك بيانات عن رسوم الاستيراد التي تُعرضُ بحسب الإنتاج ووفقاً لتصنيف النظام المنسَّق. ويُستخدم جدول الربط بين النظام المنسَّق وتصنيف المنتج المعتمد في جداول العرض والاستخدام في تحديد متَّجه رسوم الاستيراد موزّعة بحسب المنتج.

الإطار 10. المغرب، الإيرادات المتأتية من رسوم الاستيراد بحسب تصنيف النظام المنسق

مقتطف من إحصاءات الجمارك لعام 2017

التوصيف بحسب النظام المنسق	رمز النظام المنسق	رسوم الاستيراد (بملايين الدراهم)
سكر القصب الخام للتكرير	1701140010	778.2
السجائر التي تحتوي على التبغ	2402200000	277.1
سيارات جديدة للنقل، صالحة فى جميع أنواع التضاريس، والحمولات بين 500 و...	8703103100	248.7
سيارات جديدة أخرى، سعة أسطوانة لا تتجاوز ...	8703325390	156.9
سيارات جديدة أخرى، سعة أسطوانة لا تتجاوز ...	8703324300	130.4
دراجات نارية، سعة أسطوانة لا تتجاوز 50 سم3	8711101100	66
سيارات، سعة أسطوانة تتجاوز 2500 سم3	8703338390	17.5
أجهزة هاتف، بما فيها الهواتف الذكية وغيرها من الهواتف للشبكات الخلوية أو للشبكات اللاسلكية الأخرى	8517120090	79.1
أنواع أخرى من الفحم	2701190000	68.9
أحذية أخرى ذات نعل خارجي من المطاط	6404199090	47.4
أقمشة أخرى، ألياف نسيج اصطناعية	6001929919	39.9
ذرة (باستثناء بذور البذر)	1005900000	80.2
مركبات آلية أخرى لنقل البضائع، مستعملة	8704219952	60.6
قمح قاسٍ، من 1 إلى 31 آب/أغسطس	1001190090	65.7
قمصان قطنية	6109100010	33.8
برادات وثلاجات مدمجة للاستخدام المنزلى يزيد وزنها على 500 كلغ	8418100019	17.4
الطاقة الكهربائية	2716000000	82.4
برادات وثلاجات مدمجة للاستخدام المنزلي	8418100011	19.2
محرك مكبس احتراق داخلي بالضغط والاشتعال	8408202100	34.4
سراويل قطنية للرجال أو الصبيان	6203420020	27.5

المصدر: Administration of Customs and Indirect Taxes, Integrated customs statistics.

(2) ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة يمكن أن تخصمها الشركات ذات المحاسبة النظامية. أمّا الأسر المعيشيّة كالمستهلكين والوحدات غير النظاميّة غير المسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة فلا يُسمح لها بخصم ضريبة القيمة المضافة التي تخضع لها. وتغطي هذه الضريبة معظم السلع والخدمات، ومقابل كل منتج في جداول العرض والاستخدام ثمة تحديد لضريبة القيمة المضافة. ويُدرج كذلك الجزء الذي لم يخصمه مختلف الوكلاء الاقتصاديين سواء كانوا خاضعين لضريبة القيمة المضافة أم لا. ويمكن تقسيم هذه القيمة إلى فئتين:

- مجموع ضريبة القيمة المضافة المدرجة في فواتير مشتريات الأسر المعيشية وغيرهم من العملاء الذين لا يخضعون لضريبة القيمة المضافة.
- الجزء من ضريبة القيمة المضافة الذي لم تستردّه الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

تُدفع ضريبة القيمة المضافة عند شراء كل مُنتج أو اقتنائه بغض النظر عن وجهته أو استهلاكه الوسيط أو الاستهلاك النهائي المحلي أو تكوين رأس المال الإجمالي. وتُعفى الصادرات من حيث المبدأ من هذه الضريبة. ويُفترض بالشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة أن تستردَّها عندما تدفعها على المنتجات المشتراة، سواء كانت هذه الأخيرة مخصّصة لاستهلاكها الوسيط أو لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي الخاص بها.

بالتالي، تُقدَّر قيمة ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم بحسب المنتج وفقاً لنوع طلب الوكلاء الاقتصاديين. وتحسبُ الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة (المؤسسات النظامية) قيمةَ ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم على المنتجات المستخدمة في الاستهلاك الوسيط أو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مباشرةً من نتائج الدراسات الاستقصائية التي تتناول هيكلية المؤسسات، وذلك كجزء من استبيان الدراسات الاستقصائية المخصّص للأسئلة المتعلقة بكل منتج حول قيمة ضريبة القيمة المضافة المدرجة في الفواتير والمبالغ المستردّة.

أمّا في القطاعات الإنتاجية (التجارية وخارج السوق) غير الخاضعة لضريبة القيمة المضافة فتُحسب قيم ضريبة القيمة المضافة المدرجة في النفقات المتعلقة باقتناء مختلف المنتجات المخصصة للاستهلاك الوسيط أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بناءً على الأنظمة المعمول بها. وتُستخدم طريقة حساب مماثلة في حالة الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (وبخاصة المساكن). أما المعادلة المستخدمة فهي التالية:

ضريبة القيمة المضافة المستحقة = النفقات بأسعار المشترين * معدل ضريبة القيمة المضافة/(1 + معدل ضريبة القيمة المضافة)

حيث

تتعلق النفقات بالاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (التي لا تنتجها وحدات غير نظامية) وتقتنيها القطاعات غير الخاضعة لضريبة القيمة المضافة. أما معدل ضريبة القيمة المضافة فهو المعدّل النظامي بحسب المنتج.

وكما هو الحال بالنسبة إلى رسوم الاستيراد، يُعدّل مجموع ضريبة القيمة المضافة المحسوب وفقاً لنوع المنتج ونوع الإنفاق بحيث يتكيّف مع المبلغ الإجمالي الذي تحصّله الحكومة (ضريبة القيمة المضافة على الواردات + ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة المحلية) وذلك بعد إجراء بعض التصحيحات لمراعاة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المعاملات الأخرى التي لا تتعلق بالمنتجات (الفائدة).

(3) ضريبة الاستهلاك المحلي والضرائب الأخرى على المنتجات

تُستخدم إحصاءات الميزانية والحسابات الإدارية التي تضطلع بها الحكومة المحلية في توزيع هذه الضرائب بطريقة تجعل المنتجات الخاضعة لهذه الضرائب قابلة للتحديد مباشرة من خلال بنود ميزانية الحكومة.

(4) الإعانات على المنتجات

تُستمدّ الإعانات على المنتجات من الوثائق المحاسبية والإحصائية التي تقدمها المؤسسات الإدارية المعنيّة وهي "صندوق التعويضات" و"المكتب الوطني المشترك بين المهنيين للحبوب والبقوليات". ويدير هذا الأخير الدعم على الدقيق والحبوب بينما يدير الأول سائر الإعانات.

هاء. المعاملات مع سائر أنحاء العالم: الواردات والصادرات

تنتمي الواردات والصادرات إلى جوانب مختلفة من جداول العرض والاستخدام (حيث تُدرج الواردات ضمن جانب العرض، والصادرات ضمن جانب الاستخدام)، غير أنها تعالج في وقت واحد بحيث تأتي التعاريف المتعلقة بمحتواها متماثلة بشكل أساسي.

1. التعريف

تتكوّن واردات السلع والخدمات من معاملات يرسلها غير المقيمين إلى المقيمين، أما الصادرات فهي السلع والخدمات التي يرسلها المقيمون إلى غير المقيمين. والمعاملات لا تقتصر على المبيعات بل تشمل المقايضات والهدايا والمنح.

أمّا الواردات والصادرات فتحصل عندما تطرأ تغييرات على الملكيّة بين المقيمين وغير المقيمين[5]. ويجب تسجيل المعاملة عند تغيير الملكيّة، غير أنّ المعلومات المتاحة لا تسهّل تنفيذ هذه المعايير. ففي حالة الخدمات، الدفع هو المعروف عموماً، أما في حالة البضائع، فالبيانات حول المرور عبر الجمارك متاحة أيضاً. ولهذا السبب، نبدأ، في حالة السلع، بمراعاة حقيقة عبورها حدود الإقليم الاقتصادي، بحسب تقارير الإحصاءات الجمركية، ومن ثمّ بإعادتها إلى ميزان المدفوعات. يتبعها تصحيح شامل يشير إلى استهلاك المقيمين خارج الإقليم ومشتريات غير المقيمين المباشرة في السوق المحلية.

إنّ السلع المستوردة والمصدّرة لا تتحرك بالضرورة عبر الحدود. ومن الأمثلة على ذلك:

- السلع التي تنتجها وحدات أجنبية عاملة في المياه الدولية والتي تُستوردُ مباشرة (مثل الأسماك والزيوت).
- المعدات المنقولة التي يمكن أن يشتريها مقيمٌ من غير مقيمٍ ويستوردها من دون أن يتحرك جسديّاً.
- البضائع المستوردة التي قد تُفقد أو تُتلف بعد تغيير الملكية ولكن قبل مغادرة بلد المنشأ.
- المشتريات المباشرة للمقيمين في الخارج والتي تعتبر واردات، بينما تعتبر المشتريات المباشرة لغير المقيمين في السوق المحلية صادرات، وذلك من دون أي حركة للسلع أو الخدمات.

2. التقييم والتعديل

إنّ بيانات الواردات بحسب المنتج هي الأكثر قيمة في إحصاءات التجارة الخارجية بأسعار التكلفة والتأمين والشحن. وتستخدم هذه الأسعار في تقييم مجموع الواردات بحسب المنتج، غير أنّ مجموع الواردات يُقيّم بالأسعار المجانية على متن الناقلة وكذلك الصادرات بحسب المنتج.

5. SNA 2008.

في البيانات الجمركية، تُقيَّم واردات البضائع بالأسعار المجانية على متن الناقلة وهي تشمل تكاليف التأمين والشحن خارج الإقليم الاقتصادي، بغض النظر عن مكان إقامة الطرف الذي يقدِّم هذه الخدمات. وبهدف تجنب العدّ المزدوج، تعتبر تكاليف النقل ورسوم التأمين استيراداً للخدمات إذا كان مقدّم هذه الخدمات غير مقيم، أو إنتاجاً محليّاً للخدمات إذا كان منتجاً مقيماً من جهة، وجزءاً من سلع مستوردة وتقدَّر قيمتها بأسعار التكلفة والتأمين والشحن من جهة أخرى. لذا، يجب إدراج عمود إضافي في جدول العرض من أجل تجنب الازدواجية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

مثال على سعر التكلفة وتعديلها والتأمين والشحن، والسعر المجاني على متن الناقلة.

المنتج	الواردات (سعر التكلفة والتأمين والشحن)	تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن/مجاناً على متن الناقلة
منتجات زراعية	19 805	
المنتجات المعدنية	34 418	
الصناعة التحويليّة	206 788	
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1 565	
البناء	0	
التجارة وخدمات الإصلاح	0	
النقل	26 967	-19 903
التأمين	2 035	-576
الخدمات الأخرى	6 008	
تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن/مجاناً على متن الناقلة	-20 479	20 479
مشتريات المقيمين المباشرة في الخارج	7 614	
المجموع	284 721	0

المصدر: Moroccan national accounts 2007.

3. مصادر المعلومات

لبيانات التجارة الخارجية ومنتجاتها مصدران، أولهما إحصاءات الجمارك وهي تشمل غالبية السلع، وثانيهما ميزان المدفوعات الذي يغطي الخدمات.

(أ) إحصاءات الجمارك

في معظم البلدان، تُستمدّ البيانات حول واردات وصادرات السلع من البيانات الجمركية. وهي تُجمّع لأغراض إدارية، لا سيما بهدف فرض رسوم الاستيراد والتصدير.

يسجِّل هذا المصدر واردات السلع وصادراتها على مستوى مفصّل جدّاً باستخدام تصنيف النظام المنسق، ولكن بعض التصويبات التكميلية تبقى ضروريةً من أجل تجميع الحسابات القومية وإعداد جداول العرض والاستخدام.

والممارسات الاحتيالية شائعة في الرقابة الجمركية. فهي يمكن أن تشير إلى طبيعة المنتج المعني (تفادياً للحصول على حقوق أعلى)، أو إلى قيمة المنتجات، كما أنها قد تكون ببساطة نتيجةً لأعمال التهريب. ويمكن أن تؤدي الصلة بين البيانات الجمركية وبين الرقابة على الصرف إلى بيانات كاذبة. كذلك، قد يتسبّب تعدّد البيانات التي تعالجها المكاتب الإحصائية الجمركية في بعض الأخطاء، كالبيانات المُغْفَلَة، وغياب الرقابة على جودة البيانات، والأخطاء في ترميز المنتجات. ويحدث كثيراً أن تحصل تأخيرات بين سنة وأخرى نتيجة الاختلاف بين فترات التسجيل.

يجب البحث عن بعض المعلومات حول السلع في ميزان المدفوعات (سواء في الاعتمادات أو الخصومات)، من عرض السفن والطائرات، ونفقات المقيمين في الخارج. وفي بعض الأحيان، يُستحسن الرجوع إلى المعلومات الإحصائية في البلدان المعنية من أجل تبيان المعلومات التي سجلتها في علاقتها

التجارية مع البلد موضع التحليل، ولا سيما عن الكميات والقيم وتطوُّر الأسعار.

(ب) ميزان المدفوعات

يمثّل ميزان المدفوعات المصدر الرئيسي للخدمات، حيث يسجِّل واردات وصادرات الخدمات وفقاً للمدفوعات. وهو يشبه المفاهيم المعتمدة في الحسابات القومية، أقلَّه عندما يستند إعداد الميزان إلى الطبعة الأخيرة من دليل صندوق النقد الدولي.

(ج) التصويبات اللازمة

- في حالة خدمات النقل والتأمين، يجب إدخال تعديل سعر التكلفة والتأمين والشحن والسعر المجاني على متن الناقلة لكي تؤخذ في عين الاعتبار المبالغ المسجّلة ضمن واردات التكلفة والتأمين والشحن. ويجري هذا التعديل عادة ضمن إطار ميزان المدفوعات.
- في حالة السلع، تشير التصويبات بشكل متماثل إلى الواردات والصادرات:
  - إنزال المنتجات المستخرجة من البحر في الخارج بواسطة السفن المقيمة.
  - إعادة تزويد السفن والطائرات غير المقيمة بالوقود في الإقليم الاقتصادي.
  - الاستهلاك النهائي داخل الإقليم الاقتصادي للأسر المعيشية غير المقيمة.
  - الاستهلاك الوسيط الذي تشتريه محلياً المقاطعات البحرية.

الإطار 11. مشتريات المقيمين في الخارج والمشتريات المباشرة لغير المقيمين في السوق المحلية

في نظام الحسابات القومية، يشير الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية إلى السكان المقيمين، وهذا يعني ما يلي:

- يجب أن يشمل الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية مشتريات المقيمين في الخارج ويستثني مشتريات غير المقيمين في السوق المحلية.
- يجب أن تشمل الصادرات مشتريات غير المقيمين في السوق المحلية، وأن تشمل الواردات مشتريات المقيمين في الخارج.

فلننظر أولاً في الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية، حيث تقدّر بلدان عديدة هذا الاستهلاك ضمن الدراسات الاستقصائية التي تتناول إنفاق الأسر المعيشية ولا تغطي سوى الأسر المعيشية المقيمة، وتطلب من المجيبين تسجيل النفقات التي يتكبدونها في الخارج. وهذا يعني أنّه في حالة البلد الذي يستند إلى دراسة استقصائية تتناول نفقات الأسر المعيشية من أجل تحديد الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية، فإنّ هذا التقدير يأتي عادةً متّسقاً تمام الاتّساق مع نظام الحسابات القومية. فمشتريات غير المقيمين في السوق المحلية تكون قد استثنيت تلقائياً لأنّ الدراسة الاستقصائية لم تشمل غير المقيمين، وتكون الأسر المعيشية المقيمة قد صرّحت عن نفقاتها في الخارج. وبطبيعة الحال، سوف يلزم تعديل هذه النفقات إذا لم تطلب الدراسة الاستقصائية التي تتناول نفقات الأسر المعيشية من هذه الأخيرة التصريح عن نفقاتها في الخارج. ولكنّ هذه الحالات تبقى نادرةً، حيث إنّ الدراسات الاستقصائية التي تتناول الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية تولّد عادةً تقديرات تتّسق مع نظام الحسابات القومية بحيث لا تحتاج هذه البلدان إلى إجراء أيّ تعديل على مدخلاتها المتعلقة بالاستهلاك النهائي للأسر المعيشية لكي تأخذ في عين الاعتبار المشتريات المباشرة.

لكنّ بعض البلدان تستند في تقديرات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية إلى إحصاءات مبيعات التجزئة أو الإنتاج، وفي هذه الحالة لا تتّسق تقديراتها الأوّلية مع قواعد نظام الحسابات القومية.

وتُدرجُ مشتريات غير المقيمين في السوق المحلية وتستثنى مشتريات الأسر المقيمة في الخارج. ويمكن للبلدان التي لا تتسق تقديراتها الأولية مع نظام الحسابات القومية أن تلجأ إلى واحد من الإجراءين التالي ذكرهما:

- إذا كانت تملك معلومات مفصّلة عن مشتريات المقيمين في الخارج وعن مشتريات غير المقيمين في السوق المحلية، يمكنها حينئذٍ تعديل تقديراتها الأولية المفصّلة. والمعلومات تتوفّر عادةً في الدراسات الاستقصائية السياحية.

- إذا لم يكن بوسعها سوى تقدير مجموع قيمة مشتريات المقيمين في الخارج ومشتريات غير المقيمين في السوق المحلية، يمكنها حينئذٍ إضافة مجموع قيمة المشتريات وطرح مجموع قيمة مشتريات غير المقيمين في شكل تعديلين ضمن بند واحد يضاف إلى تقديرها الأولي للاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية.

وتختار بلدان عديدة الإجراء الثاني لأنّه أقلّ تطلُّباً للبيانات؛ والحال هذه، فإنّه سوف تظهر مشتريات المقيمين في الخارج كمدخل زائد ومشتريات غير المقيمين في السوق المحلية كإدخالات أخيرة ضمن عمود الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية في جداول العرض والاستخدام.

المصدر: UNECA (2012). Handbook on SUT: Compilation, application, and practices relevant to Africa.

4. الاستيراد والتصدير في جداول العرض والاستخدام المغربية

تُستَمَدُ واردات وصادرات السلع والخدمات من "بيانات التجارة الخارجية" وإحصاءات ميزان المدفوعات التي ينتجها "مكتب الصرافة"، أي الهيئة النظامية المسؤولة عن إعداد ميزان المدفوعات.

وبهدف إنتاج البيانات عن تصنيف الحساب القومي المستخدم في إعداد جداول العرض والاستخدام، أنشئ جدول الربط بتصنيف النظام المنسق المستخدم في إحصاءات التجارة الخارجية للسلع التي ينتجها "مكتب الصرافة"، وذلك استناداً إلى البيانات الجمركية.

وفي ميزان المدفوعات، يُسجَّل مجموع واردات السلع مجاناً على متن الناقلة مما يتيح المعلومات اللازمة لإدماج تعديل المجان على متن الناقلة/التكلفة والتأمين والشحن، حيث إنّ مجموع واردات التكلفة والتأمين والشحن متاحٌ من خلال البيانات التفصيلية المستمدة من إحصاءات التجارة الخارجية.

كذلك، يوفّر ميزان المدفوعات، في الجزء المتعلق بالخدمات، بيانات "بند السفر" كبند دائن (مشتريات الأسر المعيشية غير المقيمة المباشرة في السوق المحلية)، وكبند مدين (مشتريات مباشرة من الأسر المعيشية المقيمة في الخارج). وسوف يُسجَّل الجانب الائتماني ضمن بند السفر كتصدير، والجانب المدين كاستيراد ضمن جداول العرض والاستخدام.

الجدول 3. ميزان المدفوعات المغربي وفقاً لبيانات العام BPM6, 2015

	بند الدائن	بند المدين	عنصر التوازن (بملايين الدراهم)
حساب السلع والخدمات	**325 112.1**	**402 548.3**	**-77 436.2**
سلع	**181 783.3**	**325 247.7**	**-143 464.4**
البضائع العامة	181 331	325 164.3	-143 833.3
صافي صادرات التجارة	135.3	0	135.3
ذهب غير نقدي	317	83.4	233.6
الخدمات	**143 328.8**	**77 300.6**	**66 028.2**
خدمات الصناعة التحويليّة	12 264	48	12 216

	بند الدائن	بند المدين	عنصر التوازن (بملايين الدراهم)
خدمات الصيانة وخدمات الإصلاح	2 309.6	830	1 479.6
وسائل النقل	26 598.4	29 513.9	-2 915.5
النقل البحري	7 963	20 202.5	-12 239.5
النقل الجوي	14 641.8	7 154.1	7 487.7
وسائل النقل الأخرى	3 926.3	2 001.2	1 925.1
الخدمات البريدية والبريد السريع	67.3	156.1	-88.8
السفر	61 149.7	13 696	47 453.7
السفر لأغراض مهنية	2 751.7	1 165.2	1 586.5
السفر لأغراض سياحية	58 398	12 530.8	45 867.2
الإنشاءات	5 358	5 900.9	-542.9
خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية	1 118.8	647.4	471.4
الخدمات المالية	644.8	1 418.2	-773.4
رسوم استخدامات الملكية الفكرية	32.4	933.6	-901.2
خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسوب والمعلوماتية	14 032.3	1 851.1	12 181.2
الخدمات التجارية الأخرى	13 543	13 056.3	486.7
الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	689.3	323.6	365.7
السلع والخدمات الحكومية	5 588.5	9 081.6	-3 493.1
حساب الدخل الأساسي	**5 099.8**	**23 527.2**	**-18 427.4**
إيرادات الاستثمار	4 602.2	23 492	-18 889.8
الاستثمار الأجنبي المباشر	2 712.2	13 884	-11 171.8
استثمار الحافظة	1.6	3 801	-3 799.4
استثمارات أخرى	120.7	5 807	-5 686.3
أصول احتياطية	1 767.7	0	1 767.7
مصادر أخرى لحساب الدخل الأساسي	497.6	35.2	462.4
حساب الدخل الثانوي	**78 930.5**	**4 211.1**	**74 719.4**
قطاع عام	5 250.9	732.8	4 518.1
قطاع خاص	73 679.6	3 478.3	70 201.3
رصيد حساب المعاملات الجارية	**409 142.4**	**430 286.6**	**-21 144.2**

	بند الدائن	بند المدين	عنصر التوازن (بملايين الدراهم)
حساب رأس المال	**6.1**		**6.1**
صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (-)			**-21 138.10**
الحساب المالي			
	صافي الاقتناء في الأصول	الزيادة الصافية الالتزام	بند التوازن
الاستثمارات المباشرة	**6 379**	**31 781**	**-25 402**
الأسهم وبيع الأسهم	6 737	21 873	-15 136
سندات الدين	-358	9 908	-10 266
استثمار الحافظة	**-1 464**	**11 434**	**-12 898**
مشتقات مالية	**-2 439.6**	**-1 900.3**	**-539.3**
استثمارات أخرى	**-508.7**	**17 435.4**	**-17 944.1**
أرصدة أخرى	290.2		290.2
العملات والودائع	2 840.9	-3 275.6	6 116.5
القروض	-	14 852.6	-14 852.6
التجارة والائتمانات المسبقة	-3 639.8	5 858.4	-9 498.2
مزاد احتياطي	42 378.7		42 378.7
مجموع التغيرات في الأصول/الالتزامات	**44 345.4**	**58 750.1**	**-14 404.7**
صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (-)			**-21 144.2**
صافي الأخطاء والإسقاطات.			**6 733**

المصدر: 'Exchange office', Morocco.

واو. بناء جدول العرض المحلي الأولي

1. الاستهلاك الوسيط (P2)

(أ) لمحة عامة

يقيس الاستهلاك الوسيط قيمة السلع والخدمات التي تُحوَّل أو تُستهلك بالكامل في أثناء الإنتاج خلال الفترة المحاسبية.

ويمكن أن تكون الحدود بين الاستهلاك الوسيط وأنواع النفقات الأخرى معقدة:

- فالاستهلاك الوسيط لا يغطي تكاليف استخدام الأصول الثابتة التي تملكها المؤسسة ولا نفقات اقتناء الأصول الثابتة.
- والسلع أو الخدمات التي تدفعها الشركة ويستخدمها الموظفون في وقتهم الخاص ووفقاً لتقديرهم الخاص لتلبية احتياجاتهم أو رغباتهم

بشكل مباشر تشكّل مكافأة عينية، غير أنّ هذه السلع والخدمات تشكل استهلاكاً وسيطاً عندما يلزم الموظفون استخدامها في إنجاز عملهم.

- والخدمات المرتبطة باقتناء الأراضي ورأس المال الثابت تندرج ضمن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.
- وكلّ النفقات التي تساهم في إطالة مدّة صلاحية السلع التي تُعتبر رأس مال ثابت تندرج أيضاً ضمن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، لا ضمن الاستهلاك الوسيط.
- وعمليات شراء السلع والخدمات التي تُجريها الدولة والمؤسسات غير الربحية لصالح الأسر المعيشية تدخل ضمن نفقاتها الاستهلاكية النهائية.
- وجميع النفقات على سلع المنتجين المعمّرة الصغيرة تُعتبرُ استهلاكاً وسيطاً عندما تكون هذه النفقات منتظمة. ومن الأمثلة على هذه السلع الأدوات اليدويّة مثل المناشير والمجارف والسكاكين والفؤوس والمطارق والمفكّات.

(ب) المصفوفة المغربية للاستهلاك الوسيط

بهدف وضع مصفوفة الاستهلاك الوسيط بحسب الصناعة والمنتج، تُستخدم مصادر البيانات التي تنتج مصفوفة الإنتاج المحلي، وهذه المصادر هي:

- دراسات استقصائية للشركات المنظّمة (مع المحاسبة النظامية) التي تعمل في مجالات صيد الأسماك والتعدين والطاقة والصناعة التحويليّة والبناء والتجارة وخدمات السوق غير المالية.
- دراسات استقصائية حول القطاع غير النظامي (وحدات الإنتاج غير الزراعية).
- دراسات استقصائية حول استثمارات الحكومة.
- دراسات استقصائية زراعية (حول المحاصيل والثروة الحيوانية).
- إحصاءات الميزانية.
- حسابات إدارية صادرة عن السلطات المحلية.
- مستندات محاسبية صادرة عن المؤسسات والشركات في القطاع العام.

ويشير الاستهلاك الوسيط إلى الاستهلاك الفعلي للسلع والخدمات في عملية الإنتاج، أي إنّه لا يغطي شراء المنتجات المحفوظة في المخزونات لأغراض الاستهلاك الوسيط.

الاستهلاك الوسيط = الاقتناء – التغيرات في قوائم الجرد

يُقيَّم الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين والتي تساوي:

السعر الأساسي الذي يتلقاه منتج السلعة أو الخدمة
+ تكاليف النقل المدفوعة بشكل منفصل والتي تندرج ضمن فواتير المنتج (وقد استُعرضت المنهجية المستخدمة في تقدير هذه التكاليف ضمن الجزء المخصص لهوامش النقل، ويضاف المبلغ المقدر بحسب المنتج والصناعة إلى القيمة الأولية التي قدّمتها الدراسات الاستقصائية (التي شملت المؤسسات النظامية وغير النظامية) بغية الانتقال إلى الاستهلاك الوسيط بما في ذلك هوامش النقل)
+ هوامش التجارة
+ الضريبة غير القابلة للخصم مطروحاً منها الإعانات على المنتج

وتجدر الإشارة إلى أنّ:

- عمليات الاقتناء في القطاعات غير المسموح لها خصم ضريبة القيمة المضافة المدرجة في الفواتير (حيث المشترون هم خارج نظام ضريبة القيمة المضافة مثل القطاع غير النظامي) تُقيَّم بالسعر المدفوع بما فيه جميع الضرائب.
- عمليات الاقتناء في المؤسسات النظامية (حيث المشترون هم ضمن نظام ضريبة القيمة المضافة) تُقيَّم لأغراض الاستهلاك الوسيط بالسعر المدفوع مطروحاً منه ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم.

الجدول 4. مصفوفة الاستهلاك الوسيط بسعر المشترين: مثال مغربي

	الاستهلاك الوسيط بحسب الصناعة							مجموع الاستهلاك الوسيط
	A-B	C	D	E	F	G	O S	
	الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	التعدين والمقالع	الصناعة التحويليّة	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة وخدمات الإصلاح	الخدمات الأخرى	
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	19 811	0	58 410	0	29	1 385	1 914	81 549
التعدين والمقالع	0	353	39 445	4 250	3 044	87	516	47 695
الصناعة التحويليّة	18 659	3 338	146 051	3 345	48 240	18 481	33 149	271 263
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1 265	333	4 945	593	468	1 488	4 669	13 761
البناء	240	15	371	154	43	715	1 248	2 786
التجارة وخدمات الإصلاح	80	1	0	0	36	149	2 331	2 597
الخدمات الأخرى	1 974	2 177	14 216	1 736	3 534	13 730	51 977	89 344
المجموع	42 029	6 217	263 438	10 078	55 394	36 035	95 804	508 995

في المصفوفة الوسيطة، يوضح المجموع عبر الصفوف المقدار الذي تستخدمه جميع الوحدات المنتجة من منتج معين كاستهلاك وسيط (فنستنتج من الجدول 4 أنّ 81,549 هو مجموع طلب جميع الصناعات على المنتجات الزراعية لاستهلاكها الوسيط). ويوضح المجموع أسفل العمود مجموع جميع أنواع المنتجات المستخدمة كمدخلات استهلاك وسيطة في كل صناعة (حيث يستخدم النشاط الزراعي 42,029 موزعة على منتجات متنوعة لاستهلاكه الوسيط).

2. تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

(أ) لمحة عامة

يرتبط تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بشكل أساسي بالاستثمار في الأصول الثابتة الملموسة مثل الآلات ومعدات النقل والمساكن وغيرها من المباني والهياكل.

ولكنّه يشمل أيضاً الاستثمار في الأصول الثابتة غير الملموسة، وإدخال تحسينات على الأراضي، والتكاليف المرتبطة بنقل الأصول.

في حالة السلع، يُعتبر اقتناء السلع (مطروحاً منه قيمة التخلص) المعمّرة (أي التي تستخدم لأكثر من سنة واحدة) بهدف استخدامها في عملية الإنتاج جزءاً من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وبشكل عام، تُحدَّد قيمة دنيا لكي تستثنى منها الأدوات الصغيرة.

ومن بين هذه السلع، يمكننا أن نذكر:

- اقتناء الأسر المعيشية المساكن (بما فيها إنتاج الأسر لحسابها الخاص والذي يجعلها منتجة لخدمة مسكن).
- تربية الحيوانات للاستفادة من المنتجات التي تنتجها عاماً بعد عام (مثل أبقار الألبان وحيوانات الجر).
- تحسين الأراضي الزراعية والتنقيب عن الرواسب التعدينية وتعزيزها.
- العناية بالمزارع المعمرة (للتشجير أو الإنتاج الزراعي).
- التنقيب عن المعادن (الناجع منه وغير الناجع).
- الآلات والمعدات.
- أنظمة الأسلحة العسكرية.
- الإنتاجات الفكرية (مثل البرامج التطبيقية، والإنتاجات الترفيهية، والإنتاجات الأدبية).
- برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات.
- جميع الخدمات المرتبطة باقتناء هذه المنتجات.

عندما تُباع الأصول الثابتة فإنّها تُدرجُ ضمن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السلبي للوحدة التي تبيعها. فالأشغال التي تشير إلى السلع المعمرة التي لم تُنجز خلال الفترة، تُسجَّل قيمتها في قوائم الجرد باعتبارها تغييراً، باستثناء منتجات البناء حيث يكون المشتري معروفاً وتُحدَّد قيمة أشغال السنة ضمن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للمشتري.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اقتناء الأراضي والأغراض الثمينة لا يندرج ضمن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

(ب) المنهجية المغربية في تقدير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بحسب المنتج

تُعتمد طريقتان في تقدير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بحسب المنتج:

- تستند الأولى إلى طلب القطاعات على منتج تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وتُجمع المعلومات من الشركات بواسطة الدراسات الاستقصائية والعائدات الإدارية في القطاع العام.
- تستند الثانية إلى المنتج المتاح المخصّص لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وعرض الأصول الثابتة من الإنتاج المحلّي والواردات.

يرتكز إعداد الطريقتين بشكل متوازٍ ومتكامل إلى إطار أرصدة المنتِج للسلع المُرسمَلة باستخدام نهج تدفق السلع.

(1) جانب الطلب

تُستمدُّ البيانات المستخدمة في "نهج الطلب" من المصادر التالية وذلك من أجل حساب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي:

- الدراسات الاستقصائية التي تشمل الشركات غير الزراعية وغير المالية، موزّعة بحسب فئة نشاطها. وتوفّر هذه الدراسات الاستقصائية تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للشركات المنظمة بحسب المنتجات.
- المستندات المحاسبية للشركات المالية، حيث تتضمّن سجلات الأعمال المالية معلومات إضافية عن بيان الميزانية العمومية وتعرف بتسمية "جدول الأصول الثابتة غير المالية". ويبيِّن هذا الجدول تدفقات الأصول بحسب الفئة وأنواع التدفق (الاقتناء، والإنتاج للحساب الخاص، والبيع، والنقل، والسحب) التي تمّت خلال السنة المالية المعنية. ويُستخدم هذا الجدول في تقدير تكوين

رأس المال الثابت الإجمالي في الشركات المالية بحسب فئة الأصول.

- الدراسات الاستقصائية التي تتناول القطاع غير النظامي للأعمال التجارية غير المُدمجة. وتوفر هذه الدراسات الاستقصائية بيانات عن الاقتناء والتخلص بحسب أنواع المنتجات (الأصول). وتتوافق المنتجات المختارة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مع تلك التي تتجاوز قيمة شرائها الألف درهم.
- الدراسات الاستقصائية التي تتناول الاستثمار في الإدارات العامة (الدولة والمؤسسات العامة غير الربحية والسلطات المحلية) بين مختلف مكونات القطاع.
- إحصاءات الميزانية والحسابات الإدارية والوثائق المحاسبية في المؤسسات العامة. أما الانتقال من هذه المصادر المختلفة إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي فيتمّ من خلال جدول الربط الذي يجري إعداده بحسب "طبيعة النفقات الاقتصادية" التي تتكبّدها الهيئات الإدارية المعنية.
- إحصاءات تراخيص البناء (عن الجزء الذي تصرّح عنه الأسرة المعيشية) التي تُستخدم في في تقدير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للأسرة المعيشية (بالاستناد إلى شبكة مستمدة من دراسة استقصائية محدّدة حول إنجازات البناء المصرح به بحسب نوع أعمال البناء).
- اقتناء القطاع الزراعي للآلات والمعدات، وتُتاح هذه البيانات من الدراسات الاستقصائية التي تتناول مستويات معيشة الأسر المعيشية (عنصر العمالة المستقل: الجزء المتعلق بالزراعة) والبيانات التكميلية الواردة من وزارة الزراعة.

ويضاف إلى ما تقدّم تكلفة نقل ملكية الأصول غير المالية المنتجة وغير المنتجة إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وتشمل تكاليف النقل رسوم الختم والرسوم القانونية وهوامش التجار وعمولات الوكلاء وغيرها من التكاليف المرتبطة بنقل ملكيّة الأراضي والمباني. وهذه التكاليف لا تُحوَّل في جميع الحالات إلى رساميل، وبالتالي توضع تقديرات غير مباشرة من أجل تكملة مقياس تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بحسب القطاعات.

(2) جانب العرض

يُحسب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بناءً على المعلومات المتاحة بحسب المنتج.

أمّا الأساليب المستخدمة فتتمثَّل أولاً في إدراج قائمة بالمنتجات التي يُحتمل أن تكون مجمّدة ومن ثمّ تقدير العرض المحتمل للمنتجات التي ستكون مخصصة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وتشكل هذه التقديرات جزءاً من تنفيذ ميزان المنتجات لهذه السلع والخدمات المحدّدة.

وتوفّر الإحصاءات المستخدمة في هذا الإطار معلومات عن الجوانب التالية:

- إنتاج المنتجات الصناعية وبيعها (دراسات استقصائية تتناول هيكل المؤسسات والقطاع غير النظامي).
- الواردات بحسب المنتج وفقاً لتصنيف النظام المنسَّق (إحصاءات التجارة الخارجية).
- قيمة تراخيص البناء بحسب فئة البناء والوكيل الاقتصادي (إحصاءات تراخيص البناء).
- أعداد المواشي بحسب فئتها وفئتها العمرية (دراسة استقصائية حول الثروة الحيوانية، راجع الإطار 5).
- إنتاج المزارع (المزارع الجديدة ورعايتها حتى النضج). وهذا الإنتاج مخصّص للمنتج الزراعي المرتبط بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنّ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يُحدَّد وفقاً للنهجين وذلك بحسب طلب الوكيل الاقتصادي والمنتج، وطبقاً للمنشأ المحلي أو

الخارجي (الواردات)، ويجري التحكيم بين مختلف المصادر المستخدمة.

3. التغيرات في قوائم الجرد

(أ) لمحة عامة

تمثّل التغييرات في قوائم الجرد الفارق بين التدفقات الداخلة والخارجة في قوائم الجرد خلال الفترة المعنيّة، مقيّمةً بالسعر السائد في السوق يوم إجراء المعاملة (يمكن حينئذٍ حساب السلعة نفسها عند التدفّق الداخل والخارج بأسعار مختلفة). وتتضمّن قوائم الجرد جميع السلع التي لا تشكّل جزءاً من رأس المال الثابت والتي تكون في وقت معيّن في حيازة وحدات الإنتاج المقيَّمة. كما أنّها تتضمّن بعض الخدمات وهي:

- الخدمات التي يمكن أن تخضع لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ما لم تكن قد بيعت.
- الخدمات المنتجة التي تكون قيد التطوير.

وقوائم الجرد على أربعة أنواع (وكانت تعرف سابقاً بالمخزونات):

- المواد واللوازم المخزّنة بقصد استخدامها في الإنتاج كمدخلات وسيطة (بما فيها المواد الثمينة).
- الأشغال الجارية، بما فيها زراعة المحاصيل والأشجار وتربية الماشية والبنى غير المكتملة (باستثناء الإنتاج للحساب الخاص أو بموجب عقد بيع متفق عليه مسبقاً)، والأصول الأخرى غير المكتملة (مثل السفن) والبحوث المكتملة جزئياً، وإنتاج الأفلام وبرامج الكمبيوتر.
- السلع المنجزة الصنع، أي النواتج التي لا ينوي المنتج معالجتها أكثر (بما فيها تلك المستخدمة كمدخلات وسيطة في عمليات إنتاج أخرى).
- السلع المعدّة لإعادة البيع، أي التي اكتسبت بهدف إعادة بيعها في حالتها التي هي عليها.

ويحتفظ المستخدمون بالفئة الأولى من المخزونات (النوع الأول من قوائم الجرد)، وهي عموماً الشركات التي تنتج السلع والخدمات، بينما تقتصر الفئة الأخيرة على التجار. أما الفئتان المتبقيتان فيملكهما منتجو المنتجات المعنية.

(ب) المنهجية المغربية في تقدير التغيرات في قوائم الجرد بحسب المنتج

في الحسابات القومية المغربية، يُفترض أنّ التغيرات في قوائم الجرد (المخزونات) التي تحتفظ بها الوحدات غير النظامية طفيفة، وأن تقييم التغيرات في قوائم الجرد يتعلق أساساً بالمؤسسات المنظمة.

تقدّر التغيرات في قوائم الجرد بحسب المنتج باستخدام البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية التي تتناول هيكلية المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات الزراعية تخضع لتقدير خاص على الشكل التالي:

- التغيرات في قوائم جرد الحبوب باستخدام الوثيقة المحاسبية للهيئة العامة التي تدير شؤون هذا المخزون (المكتب المهني الوطني للحبوب والبقوليات ONICL).
- التغيرات في قوائم جرد الماشية وفقاً لعمر الحيوانات ونوعها (الإطار 5).

الإطار 12. حساب التغيرات في قوائم الجرد من بيانات المحاسبة التجارية

بالاستناد إلى نظام الحسابات القومية، ينبغي حساب التغيرات في قوائم الجرد بغض النظر عن فئتها وفقاً للمعادلة التالية:

إدخالات المخزون – السحوبات من المخزون – الخسائر المتكررة من قوائم الجرد

يجري التقييم وفقاً للسعر السائد لدى حدوث عملية التدفق الداخل أو السحب.

ولكنّ المعلومات المتاحة تتعلّق عملياً بالبيانات المحاسبية في الشركات أو أحياناً بكميات المخزون المحتفظ بها في نهاية السنة (كالحبوب ومواد التعدين والمنتجات النفطية).

أما في المحاسبة التجارية فتحسب قوائم الجرد عادةً باستخدام الأسعار المناسبة عند إعداد قوائم الجرد. يتمّ هذا الإعداد عادةً في نهاية السنة التقويمية. وهذا النوع من المعلومات لا يجيز تطبيق الطريقة التي أوصى بها نظام الحسابات القومية.

وبهدف استخدام طريقة تستند إلى توصيات نظام الحسابات القومية، تُطبَّقُ المعادلة التالية من أجل الحصول على قيمة التغير في قوائم الجرد (VS) لمنتج معين:

VS = [كمية المخزون في نهاية السنة – كمية المخزون في بداية السنة (نهاية العام السابق)] x متوسط سعر السنة

ويسمى الفارق بين المخزون النهائي والمخزون الأولي المستخلص من المحاسبة التجارية "التغير المحاسبي في المخزون". وهو يتوزّع عادةً على الفئات الأربع المذكورة أعلاه. وبهدف تقسيم هذا التقييم للتغيرات في قوائم الجرد إلى تصنيف مفصّل بحسب المنتج في جداول العرض والاستخدام، تُستخدم الدراسات الاستقصائية التي تتناول هيكلية المؤسسات، وذلك لأنّها تعرض المعلومات وفقاً لقيمتها في قوائم الجرد في بداية السنة وفي نهايتها وبحسب نوع المنتج.

وبما أن قيمة التغير في قوائم الجرد المحاسبية لا تتطابق مع قيمة الحسابات القومية، فإن الانتقال من الأول إلى الثاني أمر ضروري. وهذا الانتقال يحصل لكلّ نوع من المنتجات وفق المعادلة التالية:

VS = (SF : I (te / tb) / I (ta / tb)) – (SI * I (ta / tb))

حيث:

I (te / tb): هو مؤشر الأسعار بين بداية ونهاية العام (t)
I (ta / tb): هو مؤشر الأسعار بين بداية السنة (t) ومتوسط السعر في العام نفسه
SF: هو المخزون في نهاية العام (t)
SI: هو المخزون في بداية التمرين (t)
VS: هو التغير في قوائم الجرد في الحسابات القومية

4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية

يشمل الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية بشكل أساسي النفقات التي تتحمّلها الأسر المعيشية المقيمة من أجل شراء السلع والخدمات الاستهلاكية. وهو يغطي عملياً السلع والخدمات التي تتلقاها كدخل عينيّ، وذلك على الرغم من أنّها ليست هي التي تنفقها. ويستثني هذا الشكل من الإنفاق إنفاق الأسر المعيشية على اقتناء المساكن وأعمال الصيانة الأساسية، فهذا يشكّل تكوين رأس المال الثابت. وكذلك يُستثنى الإنفاق المخصّص لاقتناء الأشياء الثمينة.

ويمكن تقسيم إنفاق الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية إلى ثلاثة مكونات، غير أنّ التفاوت فيما بينها من حيث أحجامها شديد. وهذه المكونات هي:

- شراء السلع والخدمات.
- استهلاك المنتجين السلعَ والخدمات التي ينتجونها (ويسمّى في غالب الحالات "الاستهلاك الذاتي").
- المزايا العينية باعتبارها جزءاً من أجور الموظفين.

(أ) المشتريات من سلع وخدمات

تشكّل السلع وخدمات السوق الجزء الأكبر من هذا البند الذي يشمل أيضاً المدفوعات التي تتحمّلها الأسر المعيشية عند استهلاك بعض الخدمات خارج السوق، وهي:

- شراء سلع جديدة.
- اقتناء سلع مستعملة.
- شراء خدمات السوق.
- شراء خدمات خارج السوق.
  - يُستثنى من شراء السلع الجديدة شراءُ المساكن المصنَّفة ضمن تكوين رأس المال، ولكنه يشمل شراء السلع المعمرة، مثل السيارات، بما فيها السيارات المشتراة بموجب عقود إيجار.

الإطار 13. اقتناء السلع المستعملة

تنعكس المحاسبة عن عمليات اقتناء السلع المستعملة بطرق مختلفة بحسب طبيعة الوكلاء المشاركين في المعاملة. فعند بيع سلعة مستعملة بين الأسر المعيشية، يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي برمّته قيمة الهوامش التجارية التي يمكن تحقيقها خلال عملية البيع هذه فقط. وعندما تشتري الأسرة المعيشية سلعاً مستعملة من شركة (سيارة على سبيل المثال)، تُسجَّل قيمة الشراء بأكملها كإنفاق استهلاكي للأسرة المعيشية، بينما يسجّل البائع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كبند سلبي. وينطبق الشيء نفسه عندما يتعلق الشراء بسلعة مستعملة مستوردة.

  - تغطي مشتريات خدمات السوق التي تقوم بها الأسرة المعيشية مجموعة من الخدمات التي تقدمها أطراف أخرى خارج الأسرة المعيشية نفسها مقابل الدفع. وفي حالات عديدة، يسمح المبلغ المدفوع بقياس الإنفاق الاستهلاكي.

ولكنّ مقياس الإنفاق على خدمات معيّنة، شأنه شأن الإنتاج المقابل له، يعتمد على اتفاقات معينة. ولذلك:

- يعتمد مقياس إنتاج خدمات معيّنة على العمولة الوحيدة التي يأخذها مصدر توفير الخدمة وليس على إجمالي النفقات التي يتكبّدها المستهلك. فهذه هي حالة خدمات وكالات السفر التي تزوّد العملاء بخدمات السفر والسياحة نيابةً عن الموردين، مثل شركات الطيران ووكالات تأجير السيارات وخطوط الرحلات البحرية والفنادق والسكك الحديدية وشركات تأمين السفر. إنّ المجموع الذي تدفعه الأسرة المعيشية لوكالة سفر لا يمثّل إنفاقها الاستهلاكي على منتج وكالة السفر بل وحدها العمولة التي تعاد إلى الوكالة تشكّل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة المعيشية على خدمة وكالة السفر.
- يعتمد قياس الإنفاق الإستهلاكي على خدمات التأمين اعتماداً كلياً على القواعد المعتمدة في قياس نتاج هذه الخدمات.
- يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على الحدّ الفاصل بين الخدمات داخل السوق وخارجها. لذا، فإن الخدمات التي ينتجها الأطباء الذين يمارسون مهنتهم في إطار المهن الحرة تندرج دائماً ضمن خدمات السوق وإن كانت بمعظمها مموّلة من الرسوم الإلزامية، في حين أن إنتاج الخدمات الطبية الداخلية تندرج ضمن الخدمات خارج السوق.
- يجري أحياناً تحليل المدفوعات التي تقدمها الأسر المعيشية إلى الحكومة العامة، ولكن ليس كمدفوعات ضريبية، بل كأجر مقابل خدمة، وتندرج ضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية.

- تندرج مشتريات الخدمات خارج السوق ضمن المدفوعات التي تتحمّلها الأسر المعيشية بوصفها مستهلِكة للخدمات خارج السوق. ولا تغطي هذه المدفوعات معظم تكاليف الخدمات، وتسمى "المدفوعات الجزئية". ومن الأمثلة على ذلك رسوم المتاحف والأقساط المدرسية. والقسم الأكبر من إنفاق الأسر المعيشية يعزى إلى مشاركتها في نفقات المستشفيات.

الإطار 14. التمييز بين الرسوم والضرائب

ليس واضحاً ما إذا كانت المدفوعات التي تتكلّفها الأسر المعيشية إلى الوحدات الحكومية تقابل دائماً حصولها على مختلف أنواع التراخيص والتصاريح والإفادات وجوازات السفر وما شابه ذلك، وما إذا كانت هذه المدفوعات تندرج ضمن المدفوعات مقابل الحصول على خدمات أم ضمن الضرائب بحكم الواقع.

وبناءً على التوصيات الصادرة عن نظام الحسابات القومية لعام 2008، تندرج مدفوعات الأسر المعيشية مقابل الحصول على تراخيص من أجل امتلاك المركبات أو القوارب أو الطائرات أو امتلاكها، والتراخيص من أجل ممارسة الصيد الترفيهي أو الرماية أو صيد الأسماك ضمن فئة الضرائب. وذلك لأنّ الحكومة لا تقدّم في هذه الحالات أيّ خدمات فعليّة. أما المدفوعات للقيام بنشاط معيّن، مثل تراخيص سيارات الأجرة، فتندرج ضمن الضريبة على الإنتاج.

وأما المدفوعات التي تتكبّدها الأسر المعيشية مقابل جميع الأنواع الأخرى من التراخيص والتصاريح والإفادات وجوازات السفر وما شابهها فتتطلب خدمات حكومية مثل التفتيش، لذا فإنها تعتبر شراء خدمات وتندرج ضمن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية.

(ب) الاستهلاك الذاتي للسلع والخدمات

الاستهلاك الذاتي هو نظير إنتاج الأسرة المخصّص لاستهلاكها النهائي.

من حيث المبدأ، تخضع جميع السلع للاستهلاك الذاتي. ويجب حسابها إذا كانت ذات أهمية كبيرة ضمن مجموع العرض من السلع المعنية.

والاستهلاك الذاتي للخدمات يشمل بندين:

- الخدمات التي ينتجها المالكون الذين يشغلون مساكنهم الخاصة (الإيجارات المنسوبة).
- الخدمات المنزلية والشخصية الناتجة عن توظيف العاملين بأجر، وهي تشمل خدمات العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال، وأجور مقدمي ومقدّمات خدمات الرعاية. وبما أنّ خدمات النشاط المنزلي غير المدفوع الأجر لا تدخل في نطاق الإنتاج، فإنها لا تشكّل أيضاً جزءاً من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

(ج) الإعانات العينية

يعتبر التعويض العيني إعانة عينية. فهو يتكوّن من السلع والخدمات التي يقدّمها أرباب العمل كتعويض للموظفين، من دون مقابل أو بثمن أقل من ثمن شرائها. وقد ترتبط الإعانة بالسلع والخدمات التي ينتجها صاحب العمل أو يشتريها وهي تندرج دائماً ضمن إنتاج السوق.

ومن الأمثلة على هذه الإعانات تزويد الموظفين مجاناً بمنتجات الطاقة، وتقديم الوجبات لموظفي المطاعم، وتوفير المكالمات الهاتفية المجانية لموظفي شركات الهاتف، وما شابهها من إعانات.

كذلك تؤخذ في عين الاعتبار الإعانات العينية التي يحظى بها الجنود (مثل الملابس والغذاء والنقل) ومدفوعات أرباب العمل إلى مجالس العمل.

وعندما تُقدَّم سلعة أو خدمة مجاناً، تكون القيمة التي تسجل كإعانة عينيّة هي ثمن الشراء (في حال كان صاحب العمل هو الذي يشتري المنتج)، أو الثمن الأساسي (في حال كان صاحب العمل هو الذي ينتجه).

وعندما تُقدَّم السلعة أو الخدمة بثمن مخفَّض، فإنّ الجزء الذي يموِّله صاحب العمل يكون وحده جزءاً من المزايا العينية. وفي هذه الحالة، يتحمَّل الموظف النفقات الإضافية.

(د) المنهجية المغربية في تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية بحسب المنتج

يعزى معظم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية إلى إنفاق الأسر المعيشية على السلع والخدمات والذي يستند حسابه أساساً إلى المصدرين التاليين:

- الدراسة الاستقصائية لمستويات معيشة الأسر المعيشية (لعامي 1998 و2007).
- الدراسة الاستقصائية لاستهلاك الأسر وإنفاقها (لعامي 2001 و2014).

تنفِّذ اللجنة العليا للتخطيط هذه الدراسات الاستقصائية، حيث تقدّم معلومات مفصّلة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية على السلع والخدمات. ومن المعروف أنّ هذه الدراسات الاستقصائية تشكّل أدوات قيّمة من أجل فهم استهلاك الأسر المعيشية، إذ إنّها تهدف إلى دراسة النفقات التي تُسجَّل قيمتها وطبيعتها ضمن تصنيف من حوالى 1,150 وظيفة (حيث يجري إعداد جدول يربطها بتصنيف المنتج ضمن جداول العرض والاستخدام).

وتشمل الدراسات الاستقصائية المغربية التي تتناول "مستويات معيشة الأسر المعيشية" و"استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها" جميع نفقات الأسر المعيشية، بما فيها بعض النفقات الواردة خارج نطاق الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والمحدد في نظام الحسابات القومية. فترد، على سبيل المثال، ضمن بنود منفصلة بعضُ مدفوعات الأسر المعيشية التي ينبغي اعتبارها ضرائب أو تحويلات إلى المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، وتستثنى من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية.

كذلك، تجمع هذه الدراسات الاستقصائية معلومات عن الاستهلاك الذي لا ينتج عنه أيُّ إنفاق، مثل الاستهلاك الذاتي (كخدمات المساكن التي يقدّمها مالكو المساكن الذين يشغلون هذه المساكن، أو إنتاج المنتجات الزراعية أو غيرها من السلع لأغراض الاستهلاك النهائي الخاص)، والفوائد العينية الرئيسية التي يقدمها صاحب العمل (مثل توفير مسكن).

ويغطي الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بحسب المنتجات المدرجة في جداول العرض والاستخدام المغربي النفقات التي يتكبّدها السياح غير المقيمين ضمن الإقليم الاقتصادي. وينصبّ معظم هذا الإنفاق على الخدمات، مثل النقل والفنادق والمطاعم. ويرد مجموع هذه النفقات من ميزان المدفوعات ضمن بند السفر (بند الدائن)، وتقدر قيمته المصنفة بحسب المنتجات باستخدام البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية حول السياحة الدولية والتي تجريها وزارة السياحة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة الاستقصائية في الحصول على إحصاءات عن السياحة (تماشياً مع توصيات المنظمات الدولية) وتجميع بيانات حول خصائص سوق الخدمات السياحية، وذلك من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة.

أمّا المشتريات المباشرة للمقيمين في الخارج فتندرج ضمن صف خاص بها يتناول التعديل الإقليمي، وتدخل ضمن مجموع الواردات.

الجدول 5. نفقات السياح الدوليين بحسب البند، 2015 MDH

البنود	السياح الأجانب	المغاربة المقيمون في الخارج	المجموع
الفنادق وأماكن الإقامة التجارية الأخرى	11 139	561	11 699
المأكولات والمشروبات في الفندق	1 377	31	1 408
تقديم الطعام خارج الفندق	4 683	4 427	9 110
النقل الداخلي بالسكك الحديدية	139	46	185
النقل (بالسيارات والحافلات وسيارات الأجرة)	1 433	849	2 281
النقل الجوي الداخلي	18	14	32
تأجير السيارات	756	268	1 024
تأجير المعدات الترفيهية	873	815	1 687
وقوف السيارات والرسوم والإصلاحات	330	1 064	1 393
الوقود ومواد التشحيم	1 239	3 829	5 068
المعلومات السياحية والمرشدون	290	22	312
الخدمات الثقافية	691	533	1 224
الاسترخاء والخدمات الترفيهية الأخرى	3 040	2 947	5 987
الحرف اليدوية (باستثناء المنسوجات والجلود)	1 433	1 122	2 555
المنسوجات والمنتجات الجلدية	2 001	1 882	3 883
الرعاية الطبية	330	676	1 006
المجموع	29 772	19 086	48 854

المصدر: Ministry of Tourism.

إنّ تقدير الاستهلاك النهائي في الإقليم هو خطوة حسابية من أجل تقدير الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية المقيمة، وهو يشكّل مفهوم الاستهلاك النهائي للحسابات القومية، لا سيما حسابات القطاع المؤسسي. وإنّ الانتقال من المفهوم الأول إلى المفهوم الثاني يرتكز إلى توفّر معلومات من ميزان المدفوعات. ويُنجز ذلك بطريقة تجميعيّة، ومن دون أي تأثير على تعطيل المنتج. وعندما ننتقل من الاستهلاك النهائي في الإقليم إلى الاستهلاك النهائي للأسر المعيشيّة:

- تصبح نفقاتُ غير المقيمين "صادراتٍ" ضمن الإقليم الاقتصادي وتكون مستثناة من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.
- تضاف نفقات السكان من خارج الإقليم الاقتصادي إلى الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية ويقابلها تسجيل واردات إضافية.

الجدول 6. تعديل المقيمين مشترياتهم المباشرة في الخارج وغير المقيمين مشترياتهم المباشرة في السوق المحلية ضمن جداول العرض والاستخدام المغربية

	الإنفاق على الاستهلاك النهائى للأسرة المعيشية	صادرات السلع والخدمات	الواردات التكلفة والتأمين والشحن
مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائى للأسرة المعيشية ضمن الإقليم الاقتصادي	422 839		
المشتريات المباشرة لغير المقيمين في السوق المحلية	-62 834	+ 62 834	
المشتريات المباشرة للمقيمين في الخارج	7 614		+ 7 614
مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائى للأسرة المعيشية المقيمة	367 619 = 7 614 + 62 834 – 422 839		

المصدر: Supply and use table, Morocco 2007.

تُستخدم مصادر أخرى مباشرة من أجل التحقق من معقولية بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والتي وردت في تقارير الدراسات الاستقصائية عن إنفاق الأسر المعيشية على بعض المنتجات المحددة. ولاستكمال هذه البيانات:

- تُستخدم بيانات الميزانية الحكومية (الإيرادات) والحسابات الإدارية في الإدارة المحلية بغية تقدير الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية على الخدمات خارج السوق، وذلك في حالتين عامتين:
  - عندما يتم النظر في مدفوعات الأسرة المعيشية – ليس كضريبة بل كتعويض – مقابل خدمة تقدّمها أو تنظمها الإدارات العامة. وهذه الحالة هي حالة ضريبة إزالة الفضلات.
  - عندما تتعلّق مدفوعات الأسرة المعيشية بالمشاركة في خدمات خارج السوق، وذلك في شكل "دفع جزئي". وهذه الحالة هي حالة جميع الخدمات خارج السوق في الإدارات العامة، لا سيما الخدمات الصحيّة خارج السوق.
  - وتتوفّر هذه النفقات في الدراسات الاستقصائية التي تتناول نفقات الأسر المعيشية، وتُقابل موارد البيانات في هذين المصدرين من أجل تقييم الأرقام النهائية.
- تُستخدم بيانات البنك المركزي (البنك المغربي) في تقدير الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية على خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر.

5. الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة

(أ) مقدمة

يغطي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، إلى جانب السلع الرأسمالية، إنفاق الحكومتين المركزية والمحلية.

والاستهلاك الحكومي يتأتّى من ناتجها خارج السوق وإنفاقها على المنتجات التي تُزوّد بها الأسر المعيشية عن طريق منتجي السوق (الإعانات الاجتماعية العينية).

- تشتري الحكومة الناتج خارج السوق للقطاع الحكومي، والذي يُنتجُ من الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة. لذلك يمكن اعتبار النفقات النهائية مجموع تعويضات الموظفين ومشتريات السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت.
- تُخصمُ قيمة مبيعات السلع والخدمات بأسعار مجدية وغير مجدية اقتصادياً على حد سواء من المشتريات ومن نفقات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الخاصة بالحكومة.
- تتم تغطية الإعانات الاجتماعية العينية عبر مجموعة متنوعة من البرامج التي تُقدِّمها بشكل أساسي الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي (ولا سيما البرامج المعنية بالشؤون الصحية).

(ب) المنهجية المغربية في تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة بحسب المنتج

يُستخدم مصدران رئيسيان من مصادر البيانات من أجل حساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة:

- إحصاءات ميزانية الدولة التي تُرصدُ نفقاتها، الجارية منها أو الرأسمالية، ضمن حسابات الميزانية حيث يكون التركيز على نفقات الوزارات، وداخل كل وزارة، بحسب الفصل والمادة والفقرة. أما الإيرادات فيقدّم المصدر نفسه وثيقةً يفصّل جميع بنودها.
- الوثائق المحاسبية في الإدارة الحكومية المحلية وهيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العامة غير الربحية.

للحكومة العامة نوعان من الإنفاق الاستهلاكي النهائي:

- الإنفاق على السلع وخدمات السوق التي تحوِّلها إلى الأسر المعيشيّة في شكل تحويلات اجتماعية عينيّة (في الحسابات المغربية تشير إلى استرداد نفقات الأسر المعيشية على المنتجات الطبية والخدمات الصحية في السوق التي تقدّمها منظمات الضمان الاجتماعي).
- الإنفاق على الخدمات خارج السوق التي تنتجها بنفسها، والتي تحوّلها جزئياً أيضاً إلى الأسر المعيشية. وثمة جزء من الخدمات خارج السوق لا تترتّب عليه مدفوعات يتكلّفها المستخدمون على شكل مبيعات متبقيّة أو مدفوعات جزئية (مثل رسوم زيارة المتاحف، أو المدفوعات الجزئية في المستشفيات الحكومية، أو الإيصالات عن المبيعات). ولذا، فإنّ هذا الجزء وحده يندرج ضمن نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة.

من الناحية التحليلية، يمثِّل هذا المجموع المعادلة التالية:

P3 = P1 – P11 – P12 – المشتريات الجزئية للأسر المعيشيّة + قيمة السلع والخدمات المشتراة من منتجي السوق من أجل تسليمها إلى الأسر المعيشية مجاناً

حيث:

P3: هو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
وP1: هو الناتج العالمي
وP11: هو ناتج السوق
وP12: هو الناتج خارج السوق للاستخدام النهائي الخاص (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي)

6. الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية

يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية الخدمات التي

تنتجها خارج السوق. فهو يعادل ببساطة ناتجها خارج السوق مطروحاً منه المدفوعات المستحقة القبض من الأسر المعيشيّة عند حصولها على هذا الناتج.

في الحسابات المغربية، وبفضل الدراسة الاستقصائية الأولى لعام 2007 حول المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، احتُسبت مؤشرات عديدة في هذا القطاع، وهي:

ناتج القطاعات بحسب المنتج
الاستهلاك الوسيط بحسب القطاع والمنتج
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية بحسب المنتج
الاستهلاك النهائي في المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية
الرواتب وتكاليف العمالة.

ونظراً إلى النقص في المعلومات، فإن منتجات السوق التي تشتريها المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية وتقدمها مجاناً للأسر المعيشية كتحويل اجتماعي عيني لا تستردها كنفقات استهلاكية نهائية. ولذلك تُسجَّل هذه النفقات في أرصدة هذه المنتجات كجزء من الاستهلاك الوسيط للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية. ويُقدَّر الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية كمجموع نتاجها خارج السوق مقسّماً بحسب المنتج.

زاي. بناء مربّع إجمالي القيمة المضافة

يقيس إجمالي القيمة المضافة المساهمةَ التي يقدمها فرادى المنتجين أو القطاعات أو الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي. ويقاس إجمالي القيمة المضافة باعتباره قيمة الناتج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط. وهو مصدر توليد الدخل الأولي، أي إنّه جزء من الناتج يُستخدم في تسديد المدفوعات إلى مقدّمي خدمات العمالة وخدمات رأس المال وفي تسديد دفع ضرائب أخرى على الإنتاج مطروحاً منها الإعانات على الإنتاج.

في نظام الحسابات القوميّة، يُشار إلى الأجور والرواتب والمساهمات الاجتماعية لأصحاب العمل باعتبارها **تعويضات الموظفين**. أما تعويض مقدّمي الخدمات فهو الجزء المتبقّي من الناتج، وهو عنصر موازنة، ويسمّى **إجمالي الدخل المختلط** أو **إجمالي فائض التشغيل**. ويُستخدمُ المصطلح الأخير إذا تمّ دمجُ المنتِج بينما يُستخدمُ المصطلح السابق إذا لم يتمّ دمج المنتِج.

1. تعويضات الموظفين (D.1)

وتعرَّف تعويضات الموظفين باعتبارها مجموع الأجور، النقدية أو العينيّة، التي تدفعها المؤسسات. وهي تشمل الأجور والمرتبات والاشتراكات الاجتماعية التي يدفعها صاحب العمل (بما فيها الاشتراكات المنسوبة إلى الإعانات غير المموّلة).

الإطار 15. مقارنة بين الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص

يُصنف الشخص ضمن فئة "الموظفين" عندما ينخرط في نشاط إنتاجي. وهؤلاء "الموظفون" يعملون بموجب اتفاق (نظامي أو غير نظامي) داخل مؤسسة مقابل أجر يرتكز عادةً إلى الوقت الذي يستغرقونه في العمل أو على طبيعة العمل الذي ينجزونه. أما "العاملون لحسابهم الخاص" فيملكون مؤسسات غير مدمجة يعملون فيها، وهي ليست كيانات قانونية منفصلة أو وحدات مؤسسية منفصلة. ويحصل هؤلاء على دخل مختلط بدلاً من التعويض. ولأغراض تصنيف المداخيل في الحسابات الاقتصادية، يُعامل أيُّ شخص مشغول ينتج بالكامل لاستهلاكه النهائي أو تكوين رأس المال، سواء بشكل فردي أو جماعي، على أنه يعمل لحسابه الخاص، وكذلك أفراد الأسرة غير المدفوعي الأجر. وهذا يعني أنّ أجورهم تتّخذ شكل دخل مختلط. ومع ذلك، عندما يمتلك مساهم واحد (أو مجموعة صغيرة) شركة ويعمل فيها أيضاً ويتلقى أجراً (بصرف النظر عن أرباح الأسهم) فإنّه يُعامَلُ كموظف. ويُنظرُ إلى الطُلاب عموماً على أنهم مستهلكون (للخدمات التعليمية) وليسوا موظفين، إلّا إذا كانوا ملتزمين بشكل نظامي في توفير العمالة (مثلاً كمتدرّبين أو كتبة أو مساعدين باحثيين)، وفي هذه الحالة يعاملون كموظفين حتى لو لم يتلقوا أيَّ أجر نقدي على الإطلاق.

يمكن أن يكون الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص أرباب عمل (أي أولئك الذين لديهم موظفون مدفوعو الأجر) أو عمالاً لحسابهم الخاص. وضمن هذه المجموعة الأخيرة، فئة خاصة هي فئة العمال المستخدمين خارج المؤسسة الذين لديهم ترتيب أو عقد مسبق للعمل في مؤسّسة معينة، غير أنّ مكان عملهم ليس داخل أيٍّ من مؤسساتها بل في منازلهم، وهم لذلك يغطّون على الأقل بعضاً من تكاليف إنتاجهم.

يتميّز العاملون في منازلهم ببعضٍ من خصائص الموظفين وبعضٍ من خصائص العاملين لحسابهم الخاص، ويتحدد تصنيفهم استناداً إلى الأجر الذي يتقاضونه. فالعاملون الذين يتقاضون أجوراً مقابل مقدار العمل المنجز (أي المدخلات) يعتبرون موظفين، بينما العاملون الذين يتقاضون أجوراً مقابل قيمة مخرجاتهم فيعتبرون عاملين لحسابهم الخاص، وكذلك أولئك الذين يوظفّون آخرينَ للقيام بالعمل نفسه. أما المعيار التكميلي، كما سبق اقتراحه، فهو أن الموظفين لديهم عقود ضمنية أو صريحة خلافاً للعمال لحسابهم الخاص. ويترتب على هذا التميّز بين الفئتين آثار ملحوظة على الحسابات الاقتصادية، حيث يتقاضى الموظفون رواتبهم من القيمة المضافة للمؤسسة بينما تكون المدفوعات للعاملين لحسابهم الخاص عبارة عن مشتريات من سلع وخدمات وسيطة، حيث إنّ دخل هذه الفئة من العاملين هي "دخل مختلط".

(أ) الأجور والمرتبات (D.11)

تتألف الأجور والمرتبات من عدة عناصر هي:

- الأرباح المنتظمة، بما فيها تلك الخاصة بالعمل بالقطعة، والعمل الإضافي خارج دوام العمل النظامي، والعمل بعيداً عن المنزل، وما إلى ذلك.
- الإعانات التكميلية المتعلقة بالسكن والسفر لأغراض العمل وما إلى ذلك.
- الإجازة أو تسريح الموظفين من العمل لفترات قصيرة.
- المكافآت المخصصة والمدفوعات الاستثنائية الأخرى المرتبطة بالأداء العام للمؤسسة.
- العمولات والإكراميات التي يتلقّاها الموظفون والتي تعتبر مدفوعات مقابل خدمات تقدّمها المؤسسة وتدرجها في مخرجاتها وقيمتها المضافة.
- الاشتراكات الاجتماعية وضرائب الدخل وما أشبهها من مدفوعات يسدّدها الموظف حتى لو حجبها صاحب العمل من أجل دفعها مباشرة إلى السلطات.

تشكّل الأجور والرواتب العينية سلعاً وخدماتٍ يقدّمها صاحب العمل وهي ليست ضرورية للعمل. ويمكن أن يستخدمها الموظفون أو أفراد أسرهم في وقتهم الخاص ووفقاً لتقديرهم الخاص وذلك تلبيةً لاحتياجاتهم ورغباتهم. وقد يكون الدخل في هذا الشكل أقل استقطاباً من النقود، غير أنّه ما زال يحتاج إلى تقييم يتوافق مع السلع والخدمات الأخرى، باستخدام أسعار المشترين عندما يكون صاحب العمل قد اشترى الأصناف، وباستخدام أسعار المنتجين عندما يكون صاحب العمل قد أنتجها. وبعضٌ من هذه السلع والخدمات، مثل التنقّل إلى العمل ومواقف السيارات ودور الحضانة، لها بعضٌ من خصائص الاستهلاك الوسيط، ولكنها تُعتبَر تعويضاً لأنّها لا ترتبط بعملية الإنتاج أو ظروف العمل، ويضطّر العديد من الموظفين إلى دفع ثمن هذه الأشياء من دخلهم الخاص كاستهلاك نهائي.

ولا تشمل الأجور والرواتب سداد النفقات التي يتكبّدها الموظفون عند تولي وظائف جديدة أو تجهيز أنفسهم بالأدوات والملابس الضرورية لأداء عملهم. وهي تُعتبر استهلاكاً وسيطاً بالنسبة إلى أصحاب العمل. وتُخصم أيُّ نفقات ضرورية لا تُسدَّد من الأجور والرواتب فتُضاف إلى الاستهلاك الوسيط ولا تُعتبرُ استهلاكاً نهائياً للأسرة المعيشية.

(ب) اشتراكات أصحاب العمل (D.12)

تشمل هذه المساهمات مساهمات نقدية (D.121) يقدّمها صاحب العمل إلى برامج الضمان الاجتماعي أو صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة أو شركات

التأمين أو النظم الطبية. كما أنّها تشمل المساهمات المسندة (D.122) المتعلقة بالاستحقاقات غير الممولة. وتُستثنى من اشتراكات "أصحاب العمل" الاشتراكات المستحقَّة الدفع للموظف، حتى وإن حجبها صاحب العمل ودُفِعت مباشرة إلى صندوق النظام.

ويَدفع أرباب العمل أحياناً الاستحقاقات الاجتماعية غير الممولّة في شكل إعانات تربوية لمُعالي الموظفين، ومدفوعات عن إجازات المرض أو الأمومة ونهاية الخدمة. وهذه ليست شكلاً من أشكال الأجور لأنها لا ترتبط بحجم العمل المنجز بل تُقدَّم بشكل انتقائيٍّ للموظفين الذين يستوفون معايير معيَّنة. ولكنّ الالتزامات الطارِئة التي يدفعها صاحب العمل تُعتبَرُ شكلاً من أشكال أجور الموظفين.

(ج) تعويضات الموظفين: النهج المغربي

تمثِّل تعويضات الموظفين الأجور التي يتلقونها مقابل العمل الذي ينجزونه في أثناء عملية الإنتاج. وتشمل هذه التعويضات إجمالي المرتبات (النقدية والعينية) ومساهمات أرباب العمل في نظامي المعاشات التقاعدية وتأمين الضمان الاجتماعي للموظفين. ويمثِّل هذا العنصر الأخير الرسوم الاجتماعية التي يتحملها أرباب العمل، وهي تتألَّف عموماً من نفقات تتوزّع ضمن الفئات التالية:

- المساهمات الاجتماعية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- المساهمات في الصندوق المغربي للتقاعد المشترك بين المهنيين.
- المساهمات في الصندوق المغربي للتقاعد.
- المساهمات في نظام استحقاقات التقاعد الجماعي.
- المساهمات الاجتماعية في الصناديق الداخلية في بعض الشركات.
- المزايا الاجتماعية المباشرة لأصحاب العمل.
- أقساط التأمينات الاجتماعية ضد الأمراض وحوادث العمل.

ويعتمد تقدير تعويضات الموظفين بحسب الصناعة على مصادر بيانات مختلفة وفقاً لقطاع صاحب العمل.

(د) المؤسسات النظامية غير الزراعية وغير المالية

تُستخدم الدراسات الاستقصائية التي تتناول هيكلية المؤسسات في تقدير الأجور والمرتبات، ومساهمات أرباب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد المشترك بين المهنيين، والمدفوعات التي يسدّدها أرباب العمل إلى شركات التأمين التي تغطي الموظفين لديهم. كذلك تتضمّن الدراسات الاستقصائية المدفوعات الاجتماعية المباشرة التي يسدّدها أصحاب العمل.

(1) الشركات المالية

تُقدِّم الوثائق المحاسبية معلومات عن إجمالي المرتبات ومساهمات أرباب العمل الاجتماعيين في الوحدات العاملة في القطاع المصرفي وغيرها من معاملات الوساطة المالية والتأمينات.

(2) القطاع غير النظامي غير الزراعي

تقدّم الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تتناول الوحدات غير الزراعية بيانات عن إجمالي المرتبات التي يتقاضاها الموظفون عن العمل الذي يؤدونه بحسب نوع النشاط.

ويُفترض أن تكون المساهمات الاجتماعية في هذا الجزء من الاقتصاد طفيفةً.

(3) الزراعة

تُحدَّد الدراسة الاستقصائية التي تتناول مستويات معيشة الأسر المعيشية إجمالي الأجور (عنصر العمالة: قسم الزراعة). وتقدم هذه الدراسة الاستقصائية

معلومات عن عدد الموظفين في القطاع الزراعي، وعدد ساعات عملهم، والأجور التي يتقاضونها مقابل العمل الذي ينجزونه. وتُستكمَلُ ببيانات أخرى عن الأجور وتكاليف العمالة التي تدفعها المؤسسات التي تضطلع بأنشطة زراعية مستمدة من التعداد الزراعي.

ويقارن مجموع أجور الموظفين في القطاع الزراعي وعددهم ومدة عملهم من هذه المصادر ببيانات مستمدة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة من أجل التَّحقق من صحَّة هذه البيانات أو إجراء التصحيحات المناسبة.

(4) القطاع الحكومي العام

تندرج أجور الموظفين في مختلف الأنشطة ضمن القطاع الحكومي العام، وهي تُحسب مباشرة ضمن إحصاءات ميزانية الدولة، والحسابات الإدارية الخاصة بالسلطات المحلية، والوثائق المحاسبية في المؤسسات العامة التي تشكل جزءاً من القطاع، والمؤسسات المرتبطة بمنظمات الضمان الاجتماعي. وتسمح هذه الوثائق بحساب إجمالي الأجور والرسوم الاجتماعية بشكل منفصل، بحيث تجيز التمييز بين المساهمات الاجتماعية المباشرة والمساهمات المنسوبة، مثل الإعانات العائلية التي تمنحها الدولة إلى الموظفين من ميزانيتها مباشرة.

(5) المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية

تقدّم الدراسة الاستقصائية التي تتناول المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية بيانات عن المرتبات التي يتقاضاها الموظفون والمساهمة الاجتماعية التي تقدّمها المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية موزَّعةً بحسب الصناعة.

أخيراً، تجدرُ الإشارة إلى أن حساب المساهمات الاجتماعية التي يدفعها أصحاب العمل يتمّ ضمن فروع النشاط وبمستويات مختلفة من التفصيل، ووفقاً لقطاع أرباب العمل ومصادر البيانات ذات الصلة. لذا فإنَّ البيانات المحاسبية في المؤسسات التي تدير خدمات الضمان الاجتماعي وتقدمها تتيح الحصول على معلومات مباشرة عن الاشتراكات الاجتماعية (مساهمات الموظفين (D.6112)، والمساهمة المباشرة التي يقدّمها أصحاب العمل (D.6111)، والمساهمات الاجتماعية المنسوبة (D.612))؛ ويُعدل مجموع المساهمات الاجتماعية المفصلة التي يقدّمها أصحاب العمل بحسب نوع الأنشطة المقدَّرة من خلال مختلف مصادر البيانات ووفقاً لقطاع أرباب العمل وطبقاً لإجمالي المساهمات الاجتماعية التي يدفعها أصحاب العمل (D.6111 + D.612) المتاح في الوثائق المحاسبية في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

2. الضرائب الأخرى على الإنتاج والإعانات الأخرى على الإنتاج

في إطار "الضرائب الأخرى على الإنتاج" (D.29)، يمكن التمييز بين بعض الضرائب المفروضة على الإنتاج وليس على المنتجات الفردية، وهي تشمل الضرائب التالية:

- الضرائب على الرواتب أو القوى العاملة.
- الضرائب المتكررة على استخدام الأراضي والمباني وغيرها من الهياكل (أو على تملّكها).
- تراخيص مزاولة عمل أو مهنة معينة.
- الضرائب على استخدام المركبات أو المعدات الأخرى اللازمة للإنتاج.
- الضرائب على التلوث (باستثناء الرسوم التي تتقاضاها هيئات القطاع العام مقابل جمع النفايات والتخلص منها والتي تشكّل جزءاً من الاستهلاك الوسيط).

وتدفع هذه الضرائب بغض النظر عن ربحية الإنتاج. وتُستثنى من هذه الفئة الضرائب على الأرباح والمداخيل الأخرى التي تتلقّاها الشركات.

وتشمل الإعانات الأخرى للإنتاج (D.39) الإعانات المدرجة في كشوف المرتبات أو القوى العاملة المنشأة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، والإعانات المقدمة من أجل تعزيز التجهيزات المتعلقة بالحدّ من التلوّث.

في الحسابات القومية المغربية، تُستعمل إحصاءات الميزانية وحسابات الحكومة المحليّة من أجل تحديد ضرائب وإعانات أخرى على الإنتاج وتوزيعها بحسب الصناعة.

3. إجمالي الفائض التشغيلي وإجمالي الدخل المختلط (B3/B2)

هذه أسماء بديلة لبند التوازن في حساب توليد الدخل، وقياس الفائض المتراكم من الإنتاج قبل خصم المدفوعات أو إضافة إيصالات الفوائد والإيجارات وإيرادات الممتلكات الأخرى.

إنّ إجمالي الفائض التشغيلي هو العائد على رأس المال في القطاعات المؤسسية للشركات المالية وغير المالية، والحكومة العامة، والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، والأسر المعيشية مثل أصحاب المساكن وغيرها من المباني المخصّصة للإيجار، في حين أنّ إجمالي الدخل المختلط يكافئ في الوقت نفسه رأس المال والعمل الذي يؤديه أصحاب المشاريع الفردية التي تنتمي إلى القطاع المؤسسي للأسر المعيشية.

حاء. موازنة جداول العرض والاستخدام

يتطلّب إعداد جداول العرض والاستخدام جمع البيانات من مصادر عديدة ومختلفة ذات مستويات مختلفة من حيث جودتها.

ولكنّ البيانات ليست "مثالية"، بل يمكن أن تكون غير كافية أو غير موثوقة أو حتى خاطئة تماماً. وتتطلّب الموازنة بين جداول العرض والاستخدام بذل جهود كبيرة في تجميع البيانات وتحليلها وذلك من أجل الحصول على بيانات متسّقة فيما بينها وموثوق بها في عملية إجراء الحسابات القومية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- التدقيق المنهجي في البيانات وفي جودتها.
- استخدام افتراضات قابلة للتبرير.
- إجراء مناقشات مع متخصصين في الموضوع.
- تقدير القيم الناقصة.
- الموازنة بين جداول العرض والاستخدام وبين حسابات الصناعات.

تمثّل التعريفات الأساسية، وإجراءات التحقق من معقولية البيانات ومصداقيتها، وأسباب التناقضات فيما بين البيانات، المفاتيحَ الرئيسية في إجراءات تحقيق التوازن. وتشير التعريفات الأساسية إلى جداول عرض المنتجات واستخدامها (أرصدة السلع) ورصيد حسابات الصناعات. إذ إنّ تحقيق التوازن بين العرض وبين الاستخدام يضمن التوفيق بين جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي، بحيث:

- يعادل عرضُ المنتجات، من سلعٍ وخدمات تنتجها السوق المحلية والقطاعات خارج السوق، الطلب على المنتجات الوارد من المنتجين والمستهلكين المحليين، مضافةً إليه أيُّ صادرات.

- تعادلُ مدخلاتُ الصناعات، من سلع وخدمات تُستخدمُ في أثناء عمليَّة الإنتاج، مضافةٌ إليها مدخلات اليد العاملة وريادة الأعمال وغيرها من الضرائب، ومطروحةٌ منها الإعانات على الإنتاج، مخرجات الصناعات.

ويأخذ هذا النهج في الحسبان أيضاً حقيقة أن العرض يقاس بالأسعار الأساسية، بينما يُقاس الطلب بأسعار المشترين، وذلك عن طريق تعديل محاسبة العرض في متّجهات التقييم (الضرائب والإعانات على المنتجات وهوامش التجارة والنقل).

ومع ذلك، فإن موازنة جداول العرض والاستخدام ليست ضرورية من أجل تعريف العرض والاستخدام لكل منتج، وتعريف المخرجات والمدخلات في كل صناعة فحسب، بل إنّه يستفاد منها أيضاً في تتبُّع التناقضات بين البيانات الأساسية ومعرفة الخلل الواقع في طرق التقدير المستخدمة. ولذلك تبدأ عمليَّة تحقيق التوازن بالكشف عن التناقضات الكبيرة في البيانات الأساسية وفي جداول العرض والاستخدام الأولية غير المتوازنة والتي تحتاج إلى تحليل إضافي وتحقيقات مفصّلة.

1. المرحلة التحليلية في موازنة جداول العرض والاستخدام

بمجرد ملء جداول العرض والاستخدام الأولية (غير المتوازنة)، تكون قد أُنجِزت خطواتُ تنفيذ جداول العرض والاستخدام من المرحلة 1 إلى المرحلة 3. ومن أجل التوصل إلى جداول العرض والاستخدام النهائية والمتوازنة، يشمل عمل القيّم على الحسابات القومية مراقبةَ جودة البيانات الفردية التي جُمِّعت ومقارنتها بالبيانات الواردة من مختلف المصادر، وذلك ضماناً للاتّساق فيما بينها، وتوليفها عالمياً من أجل الحصول على بيانات حسابات قومية متَّسقة فيما بينها وموثوق بها. وتبقى الحاجة حينئذٍ إلى إتمام مرحلتين رئيسيتين، هما المرحلتان 4 و5.

يشكّل إعداد جداول العرض والاستخدام الأولي عمليّة تجاورٍ بين البيانات التي اقتصرت فيها المقاربات على المقادير التقديرية فقط. ففي المرحلة التحليلية، تكون المقاربات منهجية بين جميع البيانات التي جُمِعت، والإجراء المقترح في تطبيق هذه المقاربات يربط بشكل منهجي بين العلاقات المحاسبية الواردة في نظام الحسابات القومية وبين العلاقات الاقتصادية والتقنية التي توحّد جميع هذه المعاملات.

وتتمُّ المقاربة باعتماد نهج تكراري يستند إلى أدوات توليف جزئية، هي أرصدة العرض والاستخدام (أرصدة السلع) وحسابات الصناعات.

إنّ موازنة جدول العرض والاستخدام عملية تكرارية. فأساس هذا النهج يرتكز إلى عرض واستخدام المنتجات، ومدخلات الصناعة ومخرجاتها والتي تتشابك فيما بينها من خلال المخرجات والاستهلاك الوسيط للمنتجات. إنّ طبيعة مصفوفة جداول العرض والاستخدام تعني أن التعديلات على خلية واحدة من أجل تحقيق التوازن في الصّف يمكن أن تؤدي إلى اختلالات في صفوف وأعمدة أخرى. لذلك يمكن لكل رصيد منتج أن يخلّ بتوازن حساب الصناعة، والعكس صحيح.

وبهدف تسهيل التقارب بين هذه العمليات ذهاباً وإياباً، يُستحسنُ توفير بنود الاستهلاك الوسيط بوصفها بنودَ تعديلٍ. فهي تقع في وسط جداول العرض والاستخدام، سواء كمدخلات في مختلف الصناعات أو كاستخدام للمنتج. فإنّ مجموع الاستهلاك الوسيط لجميع المنتجات يساوي مجموع الاستهلاك الوسيط لجميع الفروع.

ولأغراض عمليّة، يحتوي توازن العرض والاستخدام على مجموع الاستهلاك الوسيط للمنتج فقط، ولا تضاف إليه التقسيمات إلى فروع. فالقيّم على الحسابات القومية المكلّف بموازنة المنتج لا يدير

عادةً توزيع الاستهلاك الوسيط لمنتجه بحسب الفروع، لأن هذا المتغيّر يكون في غالب الأحيان ذا قياس خارج النموذج المعتمد. وخلال هذه المرحلة التحليلية من توليف البيانات، يتعيّن على المحاسب المكلّف بإعداد رصيد العرض والاستخدام تحديد توازن المنتج باستخدام طريقة تدفق السلع (أي إنّ عليه تحديد مستوى المنتج المستخدم كاستهلاك وسيط من دون التنبُّه إلى المستوى المستحق ضمن كل صناعة). ومن المقبول بعدئذ الحفاظ على رؤية مزدوجة للاستهلاك الوسيط، أي "الطلب على الاستهلاك الوسيط" في الصناعات من جهة، و"عرض الاستهلاك الوسيط" للمنتجات في رصيد العرض والاستخدام من جهة أخرى. ويهدف تحقيق التوازن في جداول العرض والاستخدام إلى المساواة في الاستهلاك الوسيط بين حالتي العرض والطلب.

يتمُّ إعداد أرصدة العرض والاستخدام وحسابات الصناعات وفق طريقة لامركزية. ويسمح تقاسم النتائج بقراءة استعراضية للمجاميع الاقتصادية، وطرح الأسئلة حول بعض منها بحسب المقتضى. وفي هذه الحالة، فإنّه من الضروري وجود مرحلة لامركزية جديدة إلى حين التوفيق بين نهجي الإنتاج والإنفاق.

(أ) إعداد أرصدة العرض والاستخدام

يهدف إعداد هذه الأرصدة إلى توضيح البيانات التي تشير إلى العرض والطلب المحددين لكل منتج. وبما أنّ هذه البيانات تعبّر عن رصيد لاحق، فإن الفجوة المحتملة فيما بينها تُعزى إلى الاختلافات الإحصائية، وذلك لأن رصيد العرض والاستخدام سبق أن تحقّق.

وبما أن أرصدة العرض والاستخدام تتضمّن إحصاءات متعددة المصادر فإنّ فرص التوافق فيما بينها منعدمة. لذلك ينبغي مقارنة المصادر، والاستفسار حول المنهجية المطبّقة، وشرح الاختلافات بين العرض والطلب على السلع الأساسية.

تسمح المعلومات المفضّلة التي تُجمع عن الإنتاج والواردات بصياغة فرضيات حول وجهة المنتجات التي تتكوّن منها. لذلك يبرز عنصر يشكّل موضوع نقد حول بيانات الطلب فيسمح بتحسين التوزيع بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. أما من ناحية الاستهلاك الوسيط فالعمل التكميلي ضروري من أجل تخصيص مستخدمي الصناعة (أو مجموعة الصناعات)، ومجموع الكميّة المعتمدة في رصيد المنتج (عرض الاستهلاك الوسيط). ويمكن الاحتفاظ بالكمية التي لم تُخصّص بعد للصناعات بحيث تُستخدم في توليف جداول العرض والاستخدام.

وفي بعض الحالات، لا تكون المعلومات المتاحة للمعاملة معروفة بالمستوى الأساسي من التفاصيل المختارة لإعداد أرصدة العرض والاستخدام. وفي هذه الحالة، يمكننا الانتقال إلى التحكيم الأول على هذا المستوى الأقل تفصيلاً ومن ثمّ العودة إلى المستوى الأكثر تفصيلاً (أو الانتقال عن طريق التكرار بين المستويين المعنيّين).

في هذه المرحلة من العمل، يمكن أن يقوم المحاسب القيّم على الحسابات القومية والمسؤول عن إعداد رصيد العرض والاستخدام بوضع بعض الافتراضات المبررة بخصوص استخدامات السلعة في صناعات معيّنة. ففي حالة السلسلة الإنتاجية مثلاً، عندما تحوِّل صناعة واحدة منتجاً أو عندما تستخدم منتجاً معيناً كأولوية، فإنّه يكفي تغيير الطلب الوسيط في هذه الصناعة على هذا المنتج من أجل تلبية عرض الاستهلاك الوسيط. كذلك، يمكن أن يقوم المحاسب القيّم على الحسابات القومية والمسؤول عن إعداد رصيد العرض والاستخدام بتعديل الإنتاج الأساسي في الصناعة التي تنتج المنتج موضوع رصيد العرض والاستخدام بحيث يلبي مجموع الاستخدامات. ولكنّ هذا لا يعني أن جميع التناقضات بين العرض وبين استخدامات المنتجات تكون قد أُزيلت، لا سيما في حالة المنتج الذي يمكن أن يستهلكه جزء كبير من

الصناعات (كالتعبئة والتغليف، والوقود، وخدمات الأعمال التجارية).

يستند إعداد رصيد العرض والاستخدام عادةً إلى مقابلة العرض والطلب التفصيليَّين للمنتجات من خلال تطبيق "طريقة تدفق السلع"، حيث تُحدَّد الفجوات بين عرض المنتجات وبين استخداماتها وتُزال التناقضات خلال العملية التكرارية التي تحلِّل أوجه عدم الاتساق ومشاكل التقييم في نظام البيانات.

أما سدّ الفجوة بين مجموع العرض والاستخدام لكل منتج فيتمّ بواسطة "عمود الربط" ويجب على المسؤول عن إعداد رصيد العرض والاستخدام لسلعة معّينة أن ينظر في كيفية عزو بقايا العرض إلى استخدامات مختلفة وفقاً لطبيعة المنتجات ولأيّ معلومات خارجية يمكن أن يسترشد بها في عمله. وفي حال بروز تناقض واضح تخضع مختلف المعلومات الواردة للتقييم، لا سيما تلك المدرجة في جدول الاستخدام، حيث تكون العناصر الرئيسية ناتجة عن تقسيم بيانات المصدر إلى مجموعات منتجات بسبب النقص في البيانات المفصّلة. في بعض الحالات، قد تكون استشارة الأشخاص الذين شاركوا في إعداد الجداول أو مراجعةُ المصادر المستخدمة للحصول عليها ضروريةً. وفي هذه المرحلة أيضاً يجري التَّحقُق من جودة المفاهيم المستخدمة، ومن صحّة صورة خصائص وسوق المنتج. وفي غالب الأحيان، يكفي تحقيق من هذا النوع من أجل حلّ التناقض الأولي، وإلّا لزِم التعاون مع القيِّمين على التنسيق من أجل تحديد كيفية إجراء تحقيقات بمزيد من التّعمق، والاكتفاء بتقديم رصيد مؤقّت.

الإطار 16. رصيد عرض واستخدام الأرز باستخدام تطبيق ERETES

SUB in value, benchmark year

Produit:**001001001**
Libellé **paddy**
Campagne:**B 2014** Comptable:**admin**
Origine:**Nationale + Importée** Poste:**Central**

	completed basic price	Transport margins	Trade margins	Net Tax	Non-deductible VAT	Purchaser's Price
TOTAL SUPPLY	1900,000		385,000	-149,000		2136,000
TOTAL USES	1900,000		385,000	-149,000		2136,000
Princ. Market. OUTPUT	1616					
Princ. Non.Market. OUTPUT	284					
Second. Market. OUTPUT						
Second. Non. Market. OUTPUT						
IMPORT CIF						
Tax on Imports						
Transport MARGIN						
trade MARGIN			385			
TAX on export						
TAX on products						
Subsidies on products				-149		
Non deductible VAT						
Intermed. Consumption	1691		385	-149		1927
Purchased Final Cons						
FCEXP NMO Household	284					284
FCEXP NMO Gov						
FCEXP NMONPISH						
GFCF						
Ch. Inv. In-pgress,						
Ch. Inv. Fnshd,						
Ch.Inv. Gds. RESALE						
Ch.inv.MAT &Supp	-75					-75
EXPORTS						

الإطار 17. مثال حول عرض واستخدام خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر

يعرض المثال التالي، بأسلوب مبسّط، مفهوم خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر:

تبلغ ودائع أحد المصارف التي جمعها من الأسر المعيشية 100 مليار دولار، وتبلغ نسبة فائدتها 2 في المائة. ويقرض المصرف جميع هذه الودائع إلى شركات غير مالية بفائدة قدرها 7 في المائة. وبالتالي تتقاضى هذه الأسر المعيشية ملياري دولار ويتقاضى المصرف من الشركات غير المالية 7 مليار دولار. أما الفوارق البالغة 5 مليار دولار بين الفوائد التي تدفعها الشركات غير المالية وبين الفوائد التي يدفعها المصرف للأسر المعيشية فهي التي تمثّل إنتاج خدمات الوساطة.

وهذه الخدمات "تقاس بشكل غير مباشر" لأن أجورها لا تخضع لفواتير صريحة، بل هي هامش يُطبَّق على أسعار الفائدة، حيث يزيد من الفائدة التي يكسبها المصرف ويقلّل من الفائدة التي يدفعها. وبالتالي، فإنَّ شراء خدمات الوساطة المالية التي تُقاس بشكل غير مباشر هو حقيقة أن يكون المقترضون هم المودعين.

فقد كان على الأسر المعيشية التي تريد الاستثمار في أموالها، والشركات التي تحتاج إلى التمويل أن تلجأ إلى المصرف. ولذلك فإن كلا القطاعين يتحمّل تكلفة مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات الائتمان، من تنظيم إداري، وهندسة مالية، وإدارة مخاطر، وما إلى ذلك من خدمات.

يبقى تحديد التوزيع بين مستخدمي خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر والتي يبيعها المنتجون. فبالنسبة إلى كل قطاع من قطاعات المستعملين، يمكن تقييم الخدمة المقابلة للوساطة بالاختلاف بين الشروط التي تطبقها المصارف وبين الشروط التي يطبقها الوكلاء غير الماليين فيما بينهم في غياب الوساطة.

ويمكن الافتراض، استناداً إلى المثال أعلاه، بأنَّ الأسر المعيشية توافق على إقراض الأعمال التجارية بمعدل يتراوح بين 2 في المائة و7 في المائة.

وإذا تبيَّن أن معدل التوازن بين العرض والطلب على الأموال، في غياب الوسيط، يبلغ 5 في المائة، يمكن عندئذ تقييم تكلفة خدمة الوساطة لكل مستخدم:

- خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر والتي اشترتها الأسر المعيشية: (100 مليار * 5٪) – 2 مليار = 3 مليار ⟸ الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية
- خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر التي اشترتها الشركات: 7 مليار – (100 مليار * 5٪) = 2 مليار ⟸ الاستهلاك الوسيط

(ب) إعداد حسابات الصناعات

حساب الصناعة هو جدول يعيد إنتاج مختلف المعامَلات التي تظهر في إنتاج وتوليد حسابات الدخل في كل صناعة، ثم يضيف البيانات المتوفرة عن العمالة. ويمكن أن تُضاف عليه خطوط أخرى للتحقق من العلاقات الاقتصادية الرئيسية المرتبطة بهذه البيانات (مثل الناتج ونصيب الفرد من إجمالي القيمة المضافة، وتعويض الفرد، والمعامِلاتُ التقنية).

ويُستحسنُ إنتاج كل معامَلة بحسب نمط الإنتاج الاقتصادي (الإنتاج النظامي وغير النظامي، الإنتاج غير المعلن عنه، إنتاج الحكومة، إنتاج المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية) من أجل تسهيل الربط مع حسابات القطاعات المؤسسية.

وهذا الجدول يقدّم مساهمةً قيِّمة، إن لجهة تيسير إعداد جداول العرض والاستخدام أو لجهة نقل هذه الحسابات وفقاً للقطاعات المؤسسية. ولكن يجب أن نُدركَ أنَّ مثلَ هذه الصورة تفترض إدارة مختلفة تماماً

عن تلك المرتبطة برصيد العرض والاستخدام. ففي هذه الحالة لا حاجة إلى ضمان التوازن، فحساب فائض التشغيل كبند توازن أمرٌ شائعٌ في هذه الحالة، بل إنه يوفر فرصة للتحقق من العديد من أوجه التماسك الاقتصادي التي يمكن استخدام بعض المُعامِلاتِ لها:

- الاستهلاك الوسيط/الناتج
- الناتج/مجموع العمالة
- القيمة المضافة/مجموع العمالة
- (إجمالي فائض التشغيل + الدخل المختلط)/مجموع العمالة
- إجمالي رواتب الموظفين المُصرَّح عنهم/عدد الموظفين المُصرَّح عنهم
- إجمالي رواتب الموظفين غير المُصرَّح عنهم/عدد الموظفين المُصرَّح عنهم
- الدخل المختلط/(عدد رواد الأعمال الأفراد + العاملين في الأسرة)
- المساهمات الاجتماعية الفعالة/إجمالي رواتب الموظفين المُصرَّح عنهم.

تُستخدمُ النسب المدرجة في الإطار أعلاه كأدوات مفيدة في التحقق من معقولية البيانات ومصداقيتها. ويمكن اعتمادها في تقييم جودة المعلومات المستخدمة في تقدير الإنتاج وتوليد حساب الدخل في صناعة معيَّنة. وعند وجود نسبة غير متوقعة، كونها مرتفعة جداً أو منخفضة جداً، فإنّه يجب دراسة البيانات المستخدمة والتحقق منها.

الإطار 18. الإطار المستخدم في تطبيق ERETES لملء حساب الصناعة

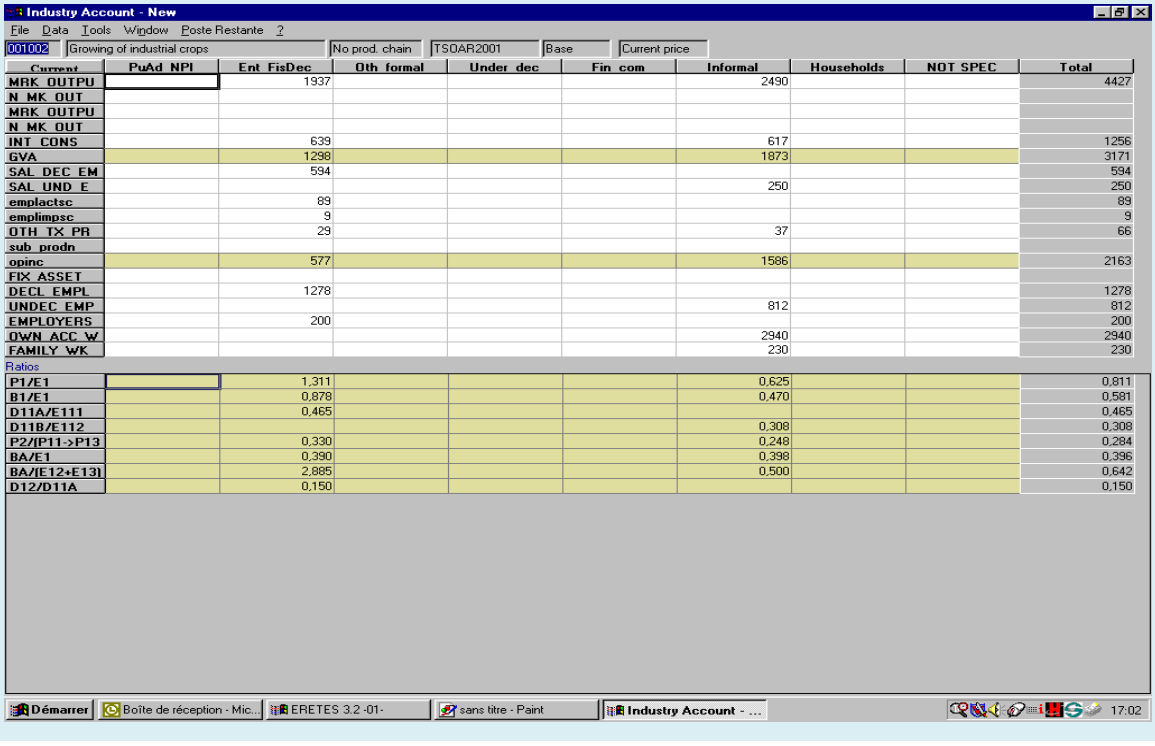

كذلك، يمكن تقييم البيانات من خلال دراسة العلاقة بين الناتج وبين الاستهلاك الوسيط المرتبط بالسلاسل الإنتاجية التي تنخرط فيها الصناعة (مثل ناتج صناعة اللحوم وعرض الاستهلاك الوسيط من الماشية).

وفي بعض الصناعات (مثل المركبات)، يمكن الإشارة أيضاً إلى رأس المال الثابت المستخدم في تقييم مستوى ناتج الصناعات الخاصة (أي خدمات النقل). كذلك يجب التدقيق في الروابط مع حسابات العمل، حيث تشكّل التغيُّرات في إنتاجية العمل مؤشراً مهمّاً من أجل الحكم على معقولية البيانات.

ترتبط هذه العناصر بعضها ببعض بواسطة مُعامِلاتٍ تقنية، وإنتاجية الفرد، ودخل العمالة. وينبغي البحث عن جميع المعلومات المتعلقة بهذه المُعامِلات، وهنا يمكن أن تؤدي الدراسات الاستقصائية للأنشطة غير النظاميّة دوراً أساسياً، وكذلك البيانات المتعلقة بالدخل والنابعة من الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأسر المعيشية.

يمكن أن يؤدي هذا البحث إلى تعديل مستوى الناتج، وإلى التعمُّق في بيانات العمالة أو عرض الاستهلاك الوسيط في سلسلة الإنتاج، وحتى قيمة المُعامِلات، فيصبح استكمال أعمدة الجدول ممكناً، سواء بالنسبة إلى الإنتاج المنسوب إلى الاقتصاد غير النظامي أو بالنسبة إلى اقتصاد الأسر المعيشية خارج السوق، وكذلك بالنسبة إلى المقترحات المتعلقة بالتصويبات الناجمة عن النقص في التقارير الواردة من الوحدات الاقتصادية التي ردَّت على استبيانات الدراسات الاستقصائية.

وينبغي تقديم مسألة مستوى العمالة في الصناعة إلى الشخص المسؤول عن متابعة هذه البيانات الاقتصادية لأنّه سيكون مسؤولاً أيضاً عن نقل هذا التصحيح إلى صناعة أخرى.

وبمجرد اتخاذ قرارات التحكيم الأساسيّة، يجب إكمال البيانات في حساب الصناعة، أي تعويض الموظفين، والمساهمات الاجتماعية، ومستوى الاستهلاك الوسيط.

2. المرحلة التركيبية في موازنة جداول العرض والاستخدام

يستخدم النهج التكراري جولات متناوبة تبدأ بعرض المنتجات، وتمرُّ بموازنة الاستخدام وحساب الصناعة وصولاً إلى التقديرات النهائية للمقاييس الثلاثة لالناتج المحلي الإجمالي في نهاية هذه الجولات. وفي نهاية كلِّ تكرار، تُجمع القيم الناتجة عن حسابات رصيد العرض والاستخدام والصناعات، ويتمُّ التحقق من جودتها ومعالجتها من خلال النظم المركزية. والهدف من هذا العمل هو التحقق مما إذا كان سيتمُّ الاحتفاظ بالبيانات الأصلية أو تعديلها وإنتاج التكرار التالي.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تحديد عدد التكرارات مسبقاً وصولاً إلى إنجاز المرحلة التحليلية غير ممكنٍ، حيث تعتمد السرعة في إنجاز هذه المرحلة على خبرة الأشخاص الذين يؤدون العمل وعلى جودة البيانات الإحصائية المتاحة. لذا يُستحسن الحرص على جودة البيانات منذ المرحلة اللامركزية الأولى، وإلاَّ برزت تشوُّهات يصعبُ التغلب عليها. والهدف هو تقليل التكرارات إلى عدد مناسب، على أن يتمّ التكرار الأخير بأسلوب مركزي من أجل حل التعديلات النهائية.

بعد الانتهاء من التكرار الأخير في المرحلة التحليلية، تتلاقى أرصدة العرض والاستخدام وحسابات القطاعات ضمن مجموعة العناصر التي تشكل محتوى هذه الجداول، وتُستثنى منها الاختلافات التي تُحلُّ بين العرض والطلب للاستهلاك الوسيط.

ويتركّز الاهتمام حينها على هذه الاختلافات، وذلك في إطار جدول يُعرف بمصفوفة الامتصاص، ويمكن

أن يكون بُعدُه هو نفسه المعتمد في أرصدة العرض والاستخدام وحسابات الصناعات، ولكن هذا يفترض مستوى من التفاصيل يصعب ضبطه. لذا، يُستحسنُ بشدة تقليل الحجم من أجل تحقيق هذا العمل التوليفي. وقد أظهرت التجارب أن العمل المنجز بالمستوى 1 من الصناعات والمنتجات يأتي بنتائج مرضية. وسوف يتعيّن تنظيم النقل وفق أكثر المستويات تفصيلاً في القرارات المتخذة خلال مرحلة التحكيم.

وتكتمل مصفوفة الامتصاص بمجموعة من الجداول التي تشكل جداول العرض والاستخدام، وتستعيد الأبعاد المعتمدة نفسها. وبمجرد تحديد الإطار، تُدرجُ البيانات الواردة من المرحلة السابقة بعد تجميعها وفقاً للتفاصيل المتفق عليها.

في هذه المرحلة، نحاول تقريب عرض الاستهلاك الوسيط بحسب المنتج وطلب الاستهلاك الوسيط بحسب الصناعة. والهدف هو التوصُّل إلى تقييم فريد لالناتج المحلي الإجمالي من دون إحداث خسارة في جودة المجاميع الاقتصادية التي نتجت عن العمل السابق.

وقبل إدخال أيِّ تعديل، يُستحسنُ تحليل الواقع تحليلاً معمَّقاً عن طريق تحديد استراتيجية تسمح بالتحقيق الأمثل للهدفين المذكورين.

وفي بعض الحالات، لا سيما إذا كان الاقتصاد معقّداً أو إذا كان هذا الإعداد هو الإعداد الأوّل لجداول العرض والاستخدام، يُفضَّل أن نتوقَّع في نهاية هذا التحليل بروز الحاجة إلى وقت جديد للبحث وذلك من أجل توضيح التناقضات التي لا تزال تعتبر شديدة الأهمية والتي لا تُطلقُ مباشرةً في إجراءات التحكيم (التي هي بالضرورة "عمياء"). بهذه الطريقة، يمكننا تقليل جزء كبير من العمل، لأنَّ التناقضات المرصودة مهمة بدرجة لا تسمح بتسويتها عبر تصحيح بسيط في هامش رصيد العرض والاستخدام.

(أ) التحليل بحسب المنتج

في هذا التحليل، ننتقل إلى قراءة السطور واحداً بعد الآخر، أولاً بملاحظة مجموع الفارق بين العرض والطلب للاستهلاك الوسيط، ثم بدراسة أبرز الخلايا. ثمَّ يمكننا تحديد فرضية التحكيم من دون تنفيذها مباشرةً لأنَّ المراجعة الشاملة تبقى ضرورية وتسمح بتبيان الاحتمالات الأخرى.

في إطار هذا التحليل ثمة أنواعٌ مختلفة ومهمة من المنتجات:

- بعضها ذات استخدامات ممكنة نادرة، وهي تشكِّل عامَّة جزءاً من سلسلة إنتاجية. وفي هذه المرحلة من العمل، يجب أن يكون الفارق ضئيلاً.
- أما المنتجات الأخرى، كالمنتجات الغذائية، فالطلب عليها محليّاً جيد. وفي هذه الحالة، تشير أيُّ تناقضات إلى خطأ في التوزيع مع الطلب النهائي.
- وبعضها الآخر تستهلكه جميع الصناعات (التعبئة والتغليف، واللوازم المكتبية، والوقود، وخدمات الأعمال التجارية وغيرها من الخدمات بشكل عام)؛ ويصعب تحديد الطلب والعرض بالتفصيل، ويمكن إجراء تحليل محدد، كما هو الحال في سوق الوقود مثلاً. فالاستهلاك الوسيط بحسب الصناعة ليس على المستوى الكافي من التفصيل في الإحصاءات التي تتناول هذه المنتجات ولذا كان الاقتراح بإخضاعها لدراسة تقييمية سريعة.

(ب) التحليل بحسب الصناعة

ويُستحسنُ بحسب التوصيات اعتماد النهج نفسه بالنسبة إلى الصناعات. فتحليل الفجوة الملحوظة أكثر دقة وهي تُعزى بنسبة منها إلى الجزء الذي لم يخصص بعد من عرض الاستهلاك الوسيط. ثم يجب التحقق من أن الاحتياطي الحالي (عرض الاستهلاك الوسيط) يكفي لتلبية الطلب. لكن الأهمّ هو تحديد الصناعات التي تظهر فيها صعوبات كبيرة. وفي هذه

الحالة، يمكننا أن نطرح تساؤلات حول المُعامِلات التقنية، أو مستوى القيمة المضافة، وبالتالي ربما إجمالي الفائض التشغيلي، وأخيراً الناتج بحدّ ذاته.

الإطار 19. مثال على التوازن بين عرض واستخدام منتج وفق النهج التكراري

"الزراعة ومنتجات الحيوانات الحية"

العرض

الناتج	51 567
الواردات	8 282
هوامش النقل	8 731
هوامش التجارة	649
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	26
الإعانات	
الضرائب الأخرى على المنتج	
رسوم الواردات	
مجموع العرض	69 255

الاستخدامات

الاستهلاك الوسيط	31 243
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	17 848
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	2 380
التغيّر في قوائم الجرد	1 152
الصادرات	5 017
مجموع الاستخدامات	57 640

التناقضات	11 615

التكرار 1: بعد فحص البيانات، يقرّر المسؤول عن توازن المنتجات الزراعية تعديل الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية مراعاةً لإنتاج الاستخدامات النهائية الخاصة (6,059 +) وإضافة التناقضات المتبقية إلى الاستهلاك الوسيط (5556 الاستهلاك الوسيط لصناعة اللحوم على الثروة الحيوانية).

العرض

الناتج	51 567
الواردات	8 282
هوامش النقل	8 731
هوامش التجارة	649
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	26
الإعانات	
الضرائب الأخرى على المنتج	
رسوم الواردات	
مجموع العرض	69 255

الاستخدام

الاستهلاك الوسيط	36 799
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	23 907
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	2 380
التغيُّر في قوائم الجرد	1 152
الصادرات	5 017
مجموع الاستخدامات	69 255

التناقضات	0

التكرار 2: بعد فحص مُعامِلات الناتج، والمقارنة بين العمليتين النظامية وغير النظامية في إنتاج اللحوم، يقرّر المسؤول عن حساب صناعة اللحوم قبول 2,647 فقط كاستهلاك وسيط إضافي على الماشية للجزء غير النظامي من صناعة اللحوم.

العرض

الناتج	51 567
الواردات	8 282
هوامش النقل	8 731
هوامش التجارة	649
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	26
الإعانات	
الضرائب الأخرى على المنتج	
رسوم الواردات	
مجموع العرض	69 255

الاستخدام

الاستهلاك الوسيط	28 334
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	23 907
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	2 380
التغيُّر في قوائم الجرد	1 152
الصادرات	5 017
الاستخدامات النهائية	60 790

التناقضات	8 465

التكرار 3: بعد التكرار الثاني، لم يعد الحساب متوازناً. فقد ظهر تباين جديد (8,465) ويجب تخصيصه لاستخدام آخر، أو على المسؤول عن توازن المنتجات الزراعية تغيير عرضه عن طريق التحقق من مواطن انعدام الاتساق في جانب العرض. وبعد إنجاز تحقيق عميق، يتَّضح أن استهلاك الأسر المعيشية من الماشية لم يندرج ضمن تقديرات استهلاكها النهائي. والقرار النهائي هو بإضافة 8,465 إلى الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية.

العرض

الناتج	51 567
الواردات	8 282
هوامش النقل	8 731
هوامش التجارة	649
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	26
الإعانات	
الضرائب الأخرى على المنتج	
رسوم الواردات	
مجموع العرض	69 255

الاستخدام

الاستهلاك الوسيط	28 334
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	32 372
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	2 380
التغيّر في قوائم الجرد	1 152
الصادرات	5 017
مجموع الاستخدامات	69 255

التناقض	0

(ج) التحكيم

يتمُّ تجميع المصفوفة بواسطة موجات متتالية من عمليات التحكيم يُنفَّذُ كلٌّ منها وفقاً للإجراء الصارم نفسه وذلك من أجل تمشيط المصفوفة سطراً بسطرٍ ثم عموداً بعمودٍ، وعلى عدة مرّات بحسب المقتضى، وذلك إلى أن يتحقَّق الهدف المحدَّد تحقيقاً كاملاً.

(د) التعبير عن جداول العرض والاستخدام وفقاً لنظام الحسابات القومية

بين جداول العمل والاتفاقيات التي اعتمدها نظام الحسابات القومية في تنظيم جداول العرض وبين الاستخدام بعض الاختلافات. من ناحية أخرى، ليست التصنيفات المستخدمة في توليف جداول العرض والاستخدام بالضرورة تلك المعتمدة في المنشورات. وعليه، فإنّه يجب إنجاز التحويلات المناسبة، لا سيما:

- إعادة فرض الضرائب والرسوم على الواردات.
- تعديل التكلفة، والتأمين، والشحن والمجان على متن الناقلة.
- تعديل مشتريات المقيمين وغير المقيمين والتجارة الخارجية.
- التوزيع بحسب الصناعة في خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر.

الجدول 7. مثال على التوازن في عرض واستخدام الاستهلاك الوسيط

	البيانات الأولية							
	نسبة إجمالي القيمة المضافة	74.4	82	62.4	66.9	40.4	69.6	
		الصناعات						القطاع الأولي الاستهلاك الوسيط
التدقيق	عرض الاستهلاك الوسيط	المنتج	A	B	C	D	E	F	
14 074	44 877	A	12 862	42		33	17 253	613	30 803
2 066	33 98	B		145			1 187		1 332
0	26	C		4		20	2		26
0	482	D		2	18	402	60		482
0	16 846	E	1 948	32			14 866		16 846
-5	0	F					5		5
16 135	65 629	المجموع	14 810	225	18	455	33 373	613	49 494
		الناتج الأولي للقطاع	57 802	1 247	48	1 376	55 958	2 016	
		إجمالي القيمة المضافة	42 992	1 022	30	921	22 585	1 403	

		البيانات النهائية							
		نسبة إجمالى القيمة المضافة	72.4	83	65.4	66.6	39.2	69.4	
			الصناعات						مجموع الاستهلاك الوسيط/القطاع
التدقيق	عرض الاستهلاك الوسيط	المنتج	A	B	C	D	E	F	
0	44 877	A	13 211	42		33	30 978	613	44 877
0	3 398	B		145			3 253		33 98
0	26	C		4		20	2		26
0	482	D		2	18	402	60		482
0	16 846	E	1 948	32			14 866		16 846
0	0	F					0		0
0	65 629	المجموع	15 159	225	18	455	49 159	613	65 629
		الناتج IA	54 979	1 323	52	1 364	80 853	2 005	
		إجمالى القيمة المضافة	39 820	1 098	34	909	31 694	1 392	

الخلايا الملونة بالأزرق الفاتح تتضمن البيانات المستمدة من التكرار الأخير للمرحلة التحليلية في حين أن الخلايا الخضراء اللون هي الاستهلاك الوسيط للصناعات بحسب المنتج والتي تغيَّرت قيمتها في مرحلة تحقيق التوازن بين عرض الاستهلاك الوسيط بحسب المنتج وبين طلب الاستهلاك الوسيط من الصناعات. أما النسبة المستخدمة في تقييم معقولية التغيُّرات المطبقة فهي نسبة إجمالي القيمة المضافة التي ظلَّت أقرب إلى النسبة الأولية المحسوبة من خلال البيانات الأصلية.

(ه) المنهجية المغربية في موازنة جداول العرض والاستخدام

يتمُّ ملء جداول العرض والاستخدام وجميع الحسابات القومية المغربية باستخدام تطبيق ERETES. هذه الأداة تسمح بموازنة جداول العرض والاستخدام باعتماد نهج تكراري ولامركزي.

ففي جداول العرض والاستخدام، تُجمع الأساليب الثلاث من أجل التوصُّل إلى تقدير فريد وقائم على

أسس راسخة للناتج المحلي الإجمالي. وبما أنَّ الفائض التشغيلي يُحسب كبند متبقٍ في جداول العرض والاستخدام المغربية، فإن أسلوب الدخل والإنتاج يعطيان، بحسب التعريف، النتيجة نفسها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، لذلك ففي الواقع ثمة أسلوبان فقط متوازنان. والتقديرات الناتجة عن الأسلوبين تستند في الحالات الممكنة إلى مجموعات مستقلّة من بيانات المصدر. والجمع بين هذه البيانات في جداول العرض والاستخدام يُلزمُ الإحصائيين استخدام تعريفات مشتركة، وتصنيفات منسقة وفريدة حول المنتجين والمستخدمين من جهة وحول السلع الأساسية من جهة أخرى. وفي ظل هذه الظروف، يمكن ربط البيانات ذات الصلة ومقارنتها بطريقة حسنة التنظيم. والجمع بين مجموعتي البيانات يسمح بتحليل متعمِّق يتناول أسباب العيوب وبتصحيح قائم على أسس سليمة.

ولكلِّ عرضٍ واستخدامٍ عن سلعة معيّنة، يُدرجُ في قاعدة البيانات تقدير يستند إلى بيانات المصدر. تُدرجُ التقديرات في قاعدة بيانات الحسابات التي يديرها تطبيق ERETES وتتضمّن السنة المحاسبية ذات الصلة، ومصدر البيانات، وتاريخ إدراجها في قاعدة البيانات، ورمز السلعة الأساسية، ورمز الصناعة وطبيعة العملية (عملية إنتاج، أم هامش، أم ضرائب، أم رسوم، أم استيراد أو تصدير، أم استهلاك نهائي، أم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي).

وبهدف تحقيق التوفيق الأنسب بين العرض والاستخدام، يُستثمرُ الوقت في تقييم المدخلات الخام وإدخال أيِّ تعديلاتٍ ضرورية هدفُها تحسين جودة البيانات، ومن ثمّ التحقُّق من الاتِّساق فيما بين مختلف المصادر، والعودة إلى الإحصاءات الأولية بغية التحقُّق من المواد ومراجعتها، وعند الاقتضاء، يتم إدخال تعديلات محددة إضافيّة من أجل تحسين جودة التكرارات الأولية قبل المباشرة بالتوفيق بين البيانات. بعد التحقق من البيانات من حيث الاتساق فيما بينها ومن حيث صحّتها ومعقوليتها، يمكن إكمال البيانات المتاحة من مصادر أساسية مختلفة وتصحيحها، والمضيّ في الموازنة بين جداول البيانات.

يُستحسنُ إجراء عمليات تدقيق عديدة تتناول معقوليّة البيانات عند البحث في أسباب الاختلافات بين البيانات. فالبحث يتناول مثلاً قيماً غير متوقعة في نسب حجم المخرجات مقارنة بحجم المدخلات وإنتاجية العمل. ولا بد من التأكيد على أن وجود قيم غير متوقعة في النسب لا يعني أن البيانات خاطئة بموجب القانون. فقيم النسب غير المعقولة تستدعي مزيداً من التحليل، وبالتالي فإنها تحتاج إلى تبرير أو اقتراح يرتكز على أسسٍ سليمة للتعديل.

ومن الأمثلة على عمليات التحقق من معقولية البيانات:

- لكل سلعة: مقارنة حصص فئات الاستخدام ضمن مجموع العرض خلال السنوات اللاحقة (مثل حصص التصدير).
- لكل سلعة: مقارنة ضريبة القيمة المضافة التي جُمِعَت مع ضريبة القيمة المضافة النظرية.
- لكل صناعة: مؤشر إنتاجية العمالة (نسبة مؤشر حجم القيمة المضافة ومؤشر مدخل العمالة).
- لكل صناعة: مقارنة حصة دخل العمالة في مجموع القيمة المضافة خلال السنوات اللاحقة.

ويُنظَّم التوازن بطريقة لامركزية، حيث يُكلّف كلُّ محاسبٍ معنيٍّ بإعداد جداول العرض والاستخدام، وبحسب كفاءته في مجال منتج أو عمل تجاري معيّن، يُكلّف بشريحة محدّدة من أصل 100 صناعة و278 منتجاً وذلك من أجل العمل على موازنة بياناتها. وتُقسَّم الصناعات والمنتجات بالاستناد إلى بعض المُعامِلات:

- الصناعات التي تعتمد أساساً على الحكومة، والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر

المعيشية، والشركات المالية: يمكن أن يُعهَدَ بهذه كلها إلى المسؤولين عن حسابات تلك القطاعات المؤسسية.

- الصناعات التي يُمارس فيها احتكار تُعهد إلى الأشخاص المسؤولين عن إعداد حسابات الشركة المناسبة.
- المنتجات المخصّصة أساساً للاستثمار والتي يُعهدُ بها إلى المسؤول عن مصفوفة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.
- وينبغي الالتفات إلى حيث تكون الفواصل في سلاسل الإنتاج نادرة، فمثلاً تُجلبُ الزراعة إلى الصناعات التي تحوِّل المنتجات الزراعية.

ويجري تحليل التناقضات بين مجموعي الطلب والعرض، وإدخال تعديلات ذات أسس راسخة من أجل إنجاز المعادلات المتطابقة في جداول العرض والاستخدام. والهدف من الموازنة تحقيق التوازن بين العرض وبين الاستخدام لكل مجموعة منتجات عن طريق إدخال تعديلات على المتغيِّرات الرئيسية في جانبي العرض والاستخدام. والتعديلات على مجموعة منتجات واحدة تؤثِّر على مجموعات منتجات أخرى وهذا يؤدي إلى تفاعل مستمرّ. وتنتهي الموازنة بالتدقيق في النتائج بحسب العمود. وبنتيجة التوازن بين عرض السلع الأساسية وبين استخدامها، تظهر مصفوفة الاستهلاك الوسيط، في معظم الحالات، اختلالات جديدة:

- بين مجموع الاستهلاك الوسيط في الصناعات لمنتج معين وبين عرض الاستهلاك الوسيط من رصيد العرض والاستخدام المرتبط بالمنتج نفسه.
- بين مجموع الاستهلاك الوسيط في صناعة معيّنة بحسب المنتج وبين الاستهلاك الوسيط من خلال حساب الصناعة.

وعلى الصعيد العالمي، يجري توليف جدول الاستهلاك الوسيط لاحقاً بشكل نهائي على النحو التالي:

- مقاربة مجموع الاستهلاك الوسيط بحسب المنتج (جانب الطلب) مع الاستهلاك الوسيط المحتفظ به في رصيد العرض والاستخدام (جانب العرض).
- مقارنة مجموع الاستهلاك الوسيط بحسب الصناعة (عمود الجدول) بالاستهلاك الوسيط المحتفظ به في حسابات الصناعة.
- موازنة مصفوفة الاستهلاك الوسيط بتفصيل أقلّ من التصنيف.
- تقسيم الفجوة بين العرض وبين الطلب بالتناسب بين الفروع مع الحرص على عدم الانحراف كثيراً عن النسب الرئيسية الأصلية (الاستهلاك الوسيط/الناتج، ضريبة القيمة المضافة/الناتج، الإنتاجية بحسب الصناعة ...).
- إتمام أنواع تدقيق البيانات وتقييمها والنظر في معقوليتها وإدخال التصويبات، ينتهي إلى تسويات تتضمّن تعديل الاستهلاك الوسيط في مختلف الصناعات.

عند الانتهاء من موازنة جداول العرض والاستخدام، ننتهي إلى مجموعة من البيانات المتّسقة والمتماسكة في عرض السلع والخدمات واستخدامها بشكل مفصّل. ثمّ تُناقشُ هذه النتائج ويأتي التحقق من صحّتها ضمن مجموعة صغيرة من المدراء والخبراء. وفي ما يلي بعض من مدخلات هذه المناقشة:

- نتائج الاقتصاد الكلي ومعقولية البيانات.
- الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة بحسب الصناعة.
- النفقات بحسب المنتج (بشكل تراكمي).
- التنقيحات مقارنةً بالتقديرات السابقة.
- تفسيرات النتائج الأبرز.

الجدول 8. مثال رقمي عن موازنة جداول العرض والاستخدام

جدول عرض واستخدام غير متوازن																						
جدول الاستخدام بأسعار المشترين														جدول العرض بالأسعار الأساسية والتّحول إلى أسعار المشترين									
bridge column	TOTpp	TOTfin	EXP	INV	GFCF	FCG	FCN	FCH	TIC	SER	MMC	AGR		SUPpp	TLS	TTM	SUPbp	SUPbp	IMP	SER	MMC	AGR	
3	527	283	224	-1	1	0	0	59	244	15	174	55	AGR	530	5	109	416	154	262	0	2	260	AGR
-8	8455	5679	3831	14	515	91	0	1228	2776	654	2021	101	MAN	8447	394	1130	6923	3368	3555	357	3185	13	MAN
-8	1032	569	21	0	537	6	0	5	463	198	262	3	CON	1024	83	0	941	16	926	45	880	1	CON
2	1994	1218	923	0	67	5	9	214	776	662	108	6	TTC	1996	30	-1240	3206	734	2472	2316	151	5	TTC
-5	3553	1479	495	0	168	36	0	780	2074	1618	435	21	FBS	3548	91	0	3457	552	2905	2820	80	5	FBS
3	2451	2192	51	2	12	1534	46	547	259	222	35	2	OSE	2454	30	1	2423	166	2257	2229	25	3	OSE
-13	18012	11420	5545	15	1300	1672	55	2833	6592	3369	3035	188	TIC	17999	633	0	17366	4990	12377	7767	4323	287	TOT
									-2	3	2	-7	OTLS										
									3180	2544	609	27	COE										
									1071	829	205	37	CFC										
									1537	1022	472	43	NOS										
									5785	4398	1288	99	GVA										
									12377	7767	4323	287	TOT										
									0	0	0	0	Row check										

جدول عرض واستخدام متوازن																						
جدول الاستخدام بأسعار المشترين														جدول العرض بالأسعار الأساسية والتحول إلى أسعار المشترين									
bridge column	TOTpp	TOTfin	EXP	INV	GFCF	FCG	FCN	FCH	TIC	SER	MMC	AGR		SUPpp	TLS	TTM	SUPbp	IMP	DP	SER	MMC	AGR	
0	528	284	224	-1	2	0	0	59	244	15	174	55	AGR	528	5	109	414	154	260	0	2	258	AGR
0	8447	5671	3823	14	515	91	0	1228	2776	654	2021	101	MAN	8447	394	1130	6923	3368	3555	357	3185	13	MAN
0	1035	572	21		540	6	0	5	463	198	262	3	CON	1035	83	0	952	16	936	45	890	1	CON
0	1991	1215	923	0	67	5	9	211	776	662	108	6	TTC	1991	30	1240-	3201	729	2472	2316	151	5	TTC
0	3553	1479	495	0	168	36	0	780	2074	1618	435	21	FBS	3553	91	0	3462	552	2910	2825	80	5	FBS
0	2454	2195	51	2	12	1534	46	550	259	222	35	2	OSE	2454	30	1	2423	166	2257	2229	25	3	OSE
0	18008	11416	5537	15	1304	1672	55	2833	6592	3369	3035	188	TIC	8 1800	633	0	5 1737	4985	0 1239	7772	4333	285	TOT
									-2	3	2	-7	OTLS										
									3180	2544	609	27	COE										
									1071	829	205	37	CFC										
									1549	1027	482	40	NOS										
									5798	4403	1298	97	GVA										
									12390	7772	4333	285	TOT										
									0	0	0	0	Row check										

4. جداول العرض والاستخدام: الإطار المناسب لتقييم شمولية الحسابات القومية

ألف. مقدمة

من أهم الخصائص التي تعبّر عن جودة الحسابات القومية هو مستوى "تعقيدها" أي مدى إدراج جميع الأنشطة الاقتصادية في الحسابات، الواردة وغير الواردة في التقارير. غير أنّ الوصول إلى هذا الأمر صعب وذلك بسبب المجموعة الواسعة من الأنشطة الاقتصادية التي يتكتّم المنتجون على بعضها عمداً. ويؤدي انخفاض تعقيد الحسابات القومية إلى حدوث انحرافات في الناتج المحلي الإجمالي، أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي. ويتسبّب التقليل من أهمية الناتج المحلي الإجمالي في تكوين صورة غير واضحة عن الاقتصاد ويعيق بالتالي إمكانية المقارنة بين البيانات على المستوى الدولي (وهذه مسألة ذات أهمية كبرى)، لا سيما عندما يقاس الفقر بطريقة احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تكتسي دراسة الاقتصاد الموازي وتقييمه أهمّيّة كبرى في هذا المجال، ذولك نظراً إلى أثر هذا الأمر على العمليات الاقتصادية، وتحديداً الاحتيال الضريبي، والمنافع غير المشروعة، وسوق القوى العاملة، وتوزيع الدخل. كما أنّها تؤثر على جودة البيانات الإحصائية، لا سيما تلك المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي ومجاميع الاقتصاد الكلي. ويصبح تقييم عناصر الاقتصاد الموازي ضرورة ملحّة لأن النقص في التقديرات التي تصدر عن الإحصاءات النظامية يؤدي إلى تقديرات بديلة لا تتوافق في حالات كثيرة مع المعايير الدولية ولا يعدّها متخصّصون في إعداد الإحصاءات.

يتمثّل أحد أبرز اهتمامات المحاسبين القيّمين على الحسابات القوميّة، مع أخذ الشروحات أعلاه في عين الاعتبار، في تحديد الأنشطة التي تحقّق مداخيل تتجاوز نطاق تغطية الملاحظة الإحصائية أو المالية وفقاً للمعايير الدولية.

أما التغطية الكاملة للإنتاج الاقتصادي فتشكّل جانباً حيوياً من الجوانب التي تحدّد جودة الحسابات القومية. ويصعب تحقيق هذه الشمولية بسبب الصعوبات في المحاسبة التي تتناول أنواع معيّنة من أنشطة الإنتاج.

ويشار إلى الأنشطة غير الواردة في البيانات الأساسية المستخدمة في تجميع الحسابات القومية – إما بسبب كونها إنتاجاً سرياً وغير قانوني وغير نظامي (وخاصة بالاستخدام النهائي للأسرة المعيشيّة) وإما بسبب أوجه القصور في نظام جمع البيانات الأساسية – باسم "الاقتصاد الموازي"، وإدراجها ضمن الحسابات القومية يُشار إليه بما يُسمَّى بـ "قياس الاقتصاد الموازي".

تؤدّي المعاملات الاقتصادية غير المقاسة إلى نقصٍ واختلالٍ في توازن الحسابات. فقياس نفقات الأسرة المعيشية على السلع والخدمات التي تنتجها سرّاً ممكن في غياب دافع يحفّز المشترين على إخفاء مشترياتهم بينما يمتنع المنتجون عن الإبلاغ عن أنشطة إنتاج هذه السلع والخدمات.

ولهذا الغرض، فإنّ منهجية نظام الحسابات القومية بنسختها الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 2008 (نظام الحسابات القومية، الأمم المتحدة، 2008) وكذلك التوصيات الواردة في العدد الصادر في عام 2002 من دليل "قياس الاقتصاد الموازي"، وكلاهما مستخدم دولياً، يتيحان للإحصائيين القيّمين على تجميع الحسابات القومية ولمستخدمي مؤشرات الاقتصاد الكلي أن يحددوا التعاريف المستخدمة تحديداً دقيقاً، وأم يفهموا جوهرها، وبالتالي تمكينهم من استعمال لغة العمل نفسها.

باء. حدود الإنتاج

الإنتاج هو أحد المفاهيم الرئيسية في الحسابات القومية. ويشار إلى القواعد التي وضعت من أجل "تحديد" المكوّنات التي ينبغي إدراجها باعتبارها إنتاجاً، وتلك التي ينبغي استبعادها باسم "حدود الإنتاج". ويحدِّد هذا الأمر نطاق المعاملات الجارية والرأسمالية في الحسابات القومية. فحدود الإنتاج تحدِّد المكوّنات التي ينبغي إدراجها في الحسابات باعتبارها ناتجاً، ونظام الحسابات القومية لعام 2008 الذي لا يعترفُ إلا باستخدامات السلع والخدمات المُنتجَة، يضع حدودَ الإنتاج في موقِعِ إدارة عناصر الاستهلاك الوسيط ومن خلالها في موقِعِ إدارة القيمة المضافة.

ولِحدودِ الإنتاج تداعياتٌ تمتدُّ إلى حد كبير إلى ما هو أبعدُ من حساب الإنتاج نفسه. فحدود الإنتاج تُحدّد مقدارَ القيمة المضافة المسجَّلة، وبالتالي مجموع مبلغ الدخل المترتِّب على الإنتاج. وتدير حدود الإنتاج كذلك نطاق السلع والخدمات المُدرجة ضمن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، والاستهلاك الفعلي.

وبالنظر إلى الجوانب الواسعة النطاق التي تميِّز مفهوم الإنتاج، فإن نوعية الحسابات القومية تتحدَّد إلى درجةٍ كبيرة بمدى شمولية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وبهدف تحقيق هذه الشمولية، ينبغي أولاً تحديد المكوّنات التي يُفترض إدراجُها في الحسابات القومية كإنتاج عن طريق وضع حدود بين الأنشطة التي تعتبر مُنتِجةً وبين تلك التي تعتبر غير مُنتِجةٍ بالمعنى الاقتصادي. ثمّ ينبغي وضع الحدود المحيطة بالإنتاج الاقتصادي الذي يلزم إدراجه في الحسابات القومية.

أما الأنشطة الإنتاجية فيعرّفها نظام الحسابات القومية لعام 2008 ضمن حدَّين أساسيين هما حدود الإنتاج العامة وحدود إنتاج نظام الحسابات القومية.

فحدود الإنتاج العامة ترسم الخط الفاصل بين الإنتاج الاقتصادي وبين الإنتاج غير الاقتصادي. ويركِّز التحليل الاقتصادي الذي يتناول الإنتاج بشكل رئيسي على الأنشطة التي تنتج مُخرجات يمكن تسليمها إلى وحدات مؤسسية أخرى أو تزويدها بها، إلاّ إذا أُنتِجت مُخرجات يمكن توفيرها بشكل فردي أو جماعي إلى وحدات أخرى.

وفي نظام الحسابات القومية، يُعتبر الإنتاج عملية مادية تُنفَّذ تحت مسؤولية وحدة مؤسسية وبمراقبتها وبإدارتها، وتُستخدم فيها العمالة والأصول من أجل تحويل مُدخلات السلع والخدمات إلى نواتج سلع وخدمات أخرى. ويجب أن تكون جميع السلع والخدمات المنتجة نواتجَ يمكن بيعُها في الأسواق أو أقلَّه نقلُها من وحدة إلى أخرى مقابل رسوم أو بدونها[6].

ولكي يكون النشاط مُنتجاً يجب أن يستوفي الشروط التالية:

6. SNA 2008, para. 1.40.

- يجب أن يكون بين النشاط والوحدة المؤسسية رابطٌ، وأن يُنجَزَ النشاط بتوجيه ومسؤولية وحدةٍ مؤسَّسيةٍ تُمارس حقوقَ الملكيّة على ما يتم إنتاجُهُ. وبالتالي، تُستبعَدُ العملياتُ الطبيعية البحتة من دون أيّ تدخُّل أو توجيه بشرّي. فمخزون الأسماك مثلاً والذي لا يخضع لإدارة حسنة يقع خارج هذه الحدود العامة، بينما تربية الأسماك تقع داخل هذه الحدود. ويجب الحرص على توفير شروط تسويق النواتج بحيث تكون قابلة للتبادل. والتسويق بدوره يتطلّب مراعاة معيار الطرف الثالث حيث لا يعتبر نشاط معيَّن منتِجاً اقتصادياً إلا إذا كان يمكن أن يؤدّيه شخص آخر غير الشخص الذي يستفيد منه. وبموجب هذا المعيار، تُستبَعَدُ الأنشطة البشرية الأساسية مثل الأكل والشرب والنوم وممارسة التمارين، وغيرها من الأنشطة، في حين أن الخدمات مثل الاغتسال أو إعداد وجبات الطعام أو رعاية الأطفال أو المرضى أو المسنين تقع ضمن هذه الحدود العامة لأنَّ تبادلها بين مختلف الوحدات ممكن.

إنّ حدود إنتاج نظام الحسابات القومية أكثر تقييداً من الحدود العامة وتصف نطاق الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي ينبغي إدراجها في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل نظام الحسابات القومية ضمن حدود الإنتاج مجموع الإنتاج الموجَّه نحو السوق بهدف البيع أو المقايضة. كذلك يشمل النظام جميع السلع أو الخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الرّبحية التي تخدم الأسر المعيشيّة أو المجتمعات المحليّة[7]. ولكنّ خدمات الأنشطة المنزلية داخل الأسر المعيشية ذات الاستخدام النهائي الخاص (باستثناء الخدمات التي تقدمها المساكن التي يشغلها أصحابها والخدمات التي يقدمها العاملون الذين توظّفهم هذه الأسر المعيشية)، لا تشمل حساب الإنتاج. وفي ما عدا هذه الأنشطة، تتطابق حدود إنتاج الحسابات القومية مع حدود الإنتاج العامة.

جيم. الاقتصاد الموازي

يتمثّل أحد الأسباب الرئيسية للعيوب التي تشوب الحسابات القومية إغفال الأنشطة الخارجة عن نطاق التحقيقات الإحصائية المنتظمة ونظم جمع البيانات (مثل الدراسات الاستقصائية التي تتناول حسابات المؤسسات، ونظم إعداد التقارير عن المعاملات الدولية، والإحصاءات حول تجارة البضائع). ويجب أن تتحول هذه التحقيقات الإحصائية إلى نظام منظَّم تلتزم بموجبه الشركات التجارية بالأنظمة الحكومية المتعلقة بدفع الضرائب، وتسجيل كيان تجاري وتشغيله، ومدّ موظفيها بفوائد معيّنة. لذلك قد تُحذفُ بعض الأنشطة لأنها غير قانونية أو مخفيَّة عن السلطات. ولكنّ بعض الأنشطة قد تُحذفُ أيضاً لأنَّ الأسر المعيشية تضطلع بها (وليس وحدات الأعمال) وهي لا تتطلّب الالتزام بالأنظمة التي يمكن تطبيقها على الشركات التجارية.

يصنّف نظام الحسابات القومية "المجالات" الرئيسية التي تواجهها مشاكل في القياس الإحصائي ضمن فئة "الاقتصاد الموازي"، وهي تتضمّن خمس شرائح عامة من الأنشطة، وهي: الأنشطة غير النظامية والأنشطة السرية والأنشطة غير القانونية والأنشطة للحساب الخاص والأنشطة المُغفَلة من نظام جمع البيانات.

1. الأنشطة غير النظامية

يتّبع نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودليل الاقتصاد الموازي التعريف الدولي للقطاع غير النظامي والذي حدّده المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل باعتباره وحدات تعمل في إنتاج السلع أو الخدمات وهدفها الأساسي استحداث فرص عمل ومداخيل للأشخاص المستهدفين. وتعمل هذه الوحدات عادة بمستوى تنظيمي محدود، حيث التقسيم ضئيل أو معدوم بين اليد العاملة وبين رأس

7. المصدر نفسه.

المال (بوصفهما عوامل إنتاج)، وضمن نطاق ضيِّق. وتستند علاقات العمل بمعظمها وحيثما وجدت إلى العمل العرضي أو القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية.

لذا، يشمل القطاع غير النظامي الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها الأفراد والأسر المعيشية كمصدر للدخل والتي لا تُسجَّل بشكلٍ نظامي كمؤسسة تجارية منفصلة. تقدِّم الأنشطة غير النظامية سلعاً وخدماتٍ قد تكون قانونيةً تماماً لأنَّ الهدف قد لا يكون بالضرورة التهربَّ من دفع الضرائب والاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي، أو تجاوزَ الأنظمة الحكومية، غير أنّ هذه الأنشطة قد تتهرّب في أثناء تطبيقها من هذه الضرائب وتتجاوز هذه الأنظمة.

لذا تكون الأنشطة غير النظامية صغيرة الحجم بطبيعتها، وتضمّ عدداً ضئيلاً من الموظفين أو لا تشمل أيّ موظفين على الإطلاق.

ويُعتبر القطاع غير النظامي قسماً فرعياً من قطاع الأسر المعيشية، فلا تمييز فيه بين الأصول المرتبطة بالأنشطة غير النظامية والسلع الاستهلاكية المعمِّرة للأسر المعيشية. لذلك تتَّصل أنشطة القطاع غير النظامي بمعاملات السلع والخدمات (كالتجارة والسفر والنقل) والتحويلات الجارية. وتجدر الإشارة إلى أن النشاط غير النظامي ليس قسماً فرعياً مثالياً من قطاعات الاقتصاد الموازي، ويمكن تغطية بعض الأنشطة غير النظامية كجزء من التحقيقات الإحصائية المنتظمة.

2. الأنشطة الخفية

يحدِّد نظام الحسابات القومية لعام 2008 الأنشطة السرِّية باعتبارها أنشطة قانونية ومنتجة بالمعنى الاقتصادي ولكنها سريّة بمعنى أنّها محجوبة عن السلطات من أجل الأسباب التالي ذكرها:

- تجنُّب دفع الضرائب واشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي.
- تجنُّب الاضطرار إلى تلبية معايير قانونية معيَّنة مثل الحد الأدنى للأجور، أو الحد الأقصى لساعات العمل، أو معايير ضمان السلامة أو الصحة.
- تجنُّب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية.

لذا، يمكن أن تشملَ الأنشطة السرية المعاملات غير المصرّح عنها (المتعلقة بالإنتاج أو الدخل)، والنفقات المبالغ فيها لأغراض ضريبية، وعدم الإبلاغ عن الموظفين أو التعويضات المدفوعة.

3. الأنشطة غير القانونيّة

ينصُّ نظام الحسابات القومية لعام 2008 صراحة على أنّ الإجراءات غير القانونية تحظى بالمعاملة نفسها كما الإجراءات القانونية عندما تدخل الوحدات المؤسسية المعنية في هذه الإجراءات بالاتفاق المتبادل. وهي تُعرَّف باعتبارها أنشطةً إنتاجيةً تولِّد سلعاً وخدماتٍ يحظرها القانون، أو تكون غير قانونية عندما يقوم بها منتجون غير مأذونٍ لهم. ويشير النظام إلى أنَّ الاختلافات في تعريف المعاملات غير القانونيّة بين الاقتصادات أو داخل اقتصاد معيَّن قد تتسبّب بمرور الوقت بظهور تناقضات في الحسابات الدولية في حال أُغفلَت المعاملات غير القانونية.

4. الإنتاج المنزلي للاستخدام النهائي الخاص

يشكِّل إنتاج السلع والخدمات للاستخدام النهائي الخاص ضمن الأسرة المعيشية جزءاً هاماً من مجموع الإنتاج في بلدان عديدة. وهو يضمّ العناصر التالية:

- الإنتاج المنزلي للسلع للاستخدام النهائي الخاص، بما فيها المحاصيل والثروة الحيوانية، وإنتاج السلع الأخرى للاستهلاك الخاص.

- بناء المنازل الخاصة وغيرها من أنواع الإنتاج الذي يدخل في تكوين رأس المال الثابت للحساب الخاص.
- خدمات السكن التي يشغلها مالك المسكن.
- الخدمات المنزلية مدفوعة الأجر، أي عن طريق توظيف العاملين في الخدمة المنزلية مدفوعي الأجر.

5. الإنتاج المُغفَلْ بسبب أوجه القصور في نظام جمع البيانات

لا ينفصل هذا الجانب من المشكلة عن الشمولية، إذ يضمّ جميع الأنشطة الإنتاجية التي ينبغي أن يأخذها برنامج جمع البيانات الأساسية في الحسبان ولكنَّه يغفل عنها بسبب أوجه القصور الإحصائية. ويشار إليه أحياناً بالإحصائية السرية مقارنةً بالاقتصاد السّري.

يمكن جمع الأسباب التي تسمح بإفلات الأنشطة من القياس المباشر بواسطة النظام الأساسي لجمع البيانات ضمن الفئات الرئيسية الثلاث التالية:

- النقص في تغطية المؤسسات: حيث تستثنى المؤسسات، أو أجزاء منها، من برنامج جمع البيانات.
- عدم استجابة المؤسسات: حيث تُدرجُ المؤسسات ضمن العيِّنة من غير أن تُجمع منها أيُّ بيانات.
- أوجه القصور في تقارير المؤسسات: حيث تُستحصلُ البيانات من المؤسسات ولكنَّ ردود المستجيبين على الدراسات الاستقصائية تكون خاطئة.

ولا يتوافق إدراج مختلف مجالات الاقتصاد الموازي مع أهميتها، فهو يختلف باختلاف حجمها وأهميتها بين بلد وآخر، حيث يمكن أن يكون القطاع غير النظامي بغير أهميّة في البلدان المتقدمة النمو، وذا أهمية كبيرة في البلدان النامية.

إن حجم القطاع غير النظامي، لا سيما في البلدان النامية، يثير اهتمام واضعي السياسات، وذلك لأنّ قطاعاً كبيراً أو متنامياً يرتبط بزيادة الفقر. وقد لا يستجيب القطاع بالأسلوب نفسه لمحفزات الاقتصاد الكلي المصمَّمة للاقتصاد النظامي. ويؤدي القطاع غير النظامي دوراً هاماً في استحداث فرص عمل وإنتاج الدخل وتوليده. وتشكّل العمالة في القطاع غير النظامي استراتيجية ضرورية لاستمرارية البلدان التي تفتقر إلى شبكات الأمان الاجتماعي مثل التأمين ضد البطالة، أو ذات الأجور والمعاشات التقاعدية المنخفضة جداً بحيث لا تغطي تكاليف المعيشة.

الإطار 20. النهج الجدولي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إزاء الشمولية، وأوصاف أنواع عدم الشمولية (N1 إلى N7)

N1	يجب أن يكون المنتج مسجلاً (منتج سرّي)	• لا ينجز المُنتِج إجراءات التسجيل من أجل التهرّب من الضرائب ومن التزاماته في صندوق الضمان الاجتماعي. يكون هؤلاء غالباً من صغار المنتجين الذين تتجاوز مبيعاتهم العتبات التي تلزمهم تسجيل دخلهم بعد تخطّي تلك العتبات. • لا يشمل النوع N1 المنتجين الذين ينجزون إجراءات التسجيل لأنهم يشاركون في أنشطة غير قانونية. لا يشمل النوع N1 جميع الأنشطة السرّية، وبعضها مرتبط بالنوع N6.

N2	منتج غير قانوني لا ينجز إجراءات التسجيل	• يغطي النوع N2 أنشطة المنتجين الذين يتجنبون كلّياً إجراءات التسجيل. يستثني النوع N2 الأنشطة غير القانونية التي تضطلع بها الكيانات القانونية المسجلة أو روّاد الأعمال الذين يعدّون تقارير (أو تكون البيانات في تقاريرهم خاطئة) حول أنشطة ترتكز إلى رموز قانونية.
N3	المنتج غير ملزم بإنجاز إجراءات التسجيل	• ليس المنتج ملزماً إنجاز إجراءات التسجيل لأنه لا يطرح في السوق ناتجاً. يكون هؤلاء عادة منتجين من الأسر المعيشية ومن خارج السوق ويشاركون في الأنشطة التالية: (أ) إنتاج السلع بهدف الاستهلاك الخاص أو بهدف تكوين رأس المال الثابت الخاص؛ (ب) بناء المساكن وإصلاحها. • يطرح المنتج بعض النواتج في السوق لكنّه دون المستوى المتوقع أن يسجّل بسببه كرائد أعمال.
N4	الشخص الاعتباري المسجل غير مدرج في الإحصاءات	• لا يجوز إدراج الشخص الاعتباري في الإحصاءات لأسباب متنوعة ومنها: قِدَمُ السّجل التجاري أو عدم كفاية إجراءات التحديث؛ عدم صحّة بيانات التصنيف (النشاط أو الحجم أو الرموز الجغرافية)؛ استبعاد الشخص الاعتباري من إطار الدراسة الاستقصائية لأن حجمه دون عتبة معيَّنة.
N5	رائد أعمال غير مدرج في الإحصاءات	• قد لا يُدرجُ رائد الأعمال المسجل في الإحصاءات لأسباب عديدة ومنها المصدر الإداري الذي يحتوي على قوائم بأصحاب المشاريع المسجلين والذي يمكن ألاّ يمرِّر دائماً إلى المكتب الإحصائي قوائم كاملة أو محدَّثة. وحتى إذا كان التدفق منتظم للمعلومات الدقيقة والشاملة من المصدر الإداري إلى المكتب الإحصائي، فقد لا يدرج صاحب المشروع المسجل في السجل التجاري لعدة أسباب (انظر الأسباب الواردة ضمن الخانة N4).
N6	البيانات الخاطئة الواردة من المنتج	• يعني تقديم بيانات خاطئة دائماً أن الناتج الإجمالي لا يُبلّغ عنه بالقدر الكافي، وأنّ الاستهلاك الوسيط مبالغ فيه من أجل التهرّب من (أو من أجل تخفيض) ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة أو الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي. ينطوي تقديم البيانات الخاطئة في حالات كثيرة على الاحتفاظ بمجموعتين من البيانات الحسابية؛ ودفع رواتب مسجّلة كاستهلاك وسيط؛ وتسديد مدفوعات نقداً من دون إيصالات؛ والاحتيال في دفع ضريبة القيمة المضافة.
N7	أوجه القصور في البيانات الإحصائية	القائمة التالية ليست شاملة، ولكن ينبغي التحقيق في هذه المواضيع لعدم شموليتها: • التعامل مع عدم الردّ على الدراسات الاستقصائية إنتاج منتجي السوق لأغراض الاستخدام النهائي الخاص • النصائح الأجور والمرتبات العينية • الأنشطة الثانوية. يتّضح أنّ جميع أوجه القصور في البيانات الإحصائية لا تؤدي إلى التقليل من تقدير الناتج المحلي الإجمالي (والتركيز هنا على توضيح المجالات التي يُرجَّح أن تؤدي إلى عدم شمولية التقييم الوطني).

دال. تغطية الاقتصاد الموازي ضماناً لشمولية الحسابات القومية

تشكّل التغطية الكاملة للإنتاج الاقتصادي جانباً حيوياً من الجوانب التي تؤثّر في نوعية الحسابات القومية. ويهدف الإحصائيون إلى قياس جميع أنشطة الاقتصاد الموازي التي تغطيها حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية وذلك من أجل تحقيق مستوىً أفضلَ من حيث الموثوقية وتغطية الناتج المحلي الإجمالي.

ويمثل تحقيق الشمولية في الحسابات القومية مهمةً صعبة. فقياس الاقتصاد الموازي عمل شاق للغاية بسبب طبيعة المادّة التي تقُاس، وبالتالي، فإنّ ذلك يصعّب عملية التقريب في إجراءات القياس. كما أنّ قياس الاقتصاد الموازي صعب بسبب طبيعته المراوغة، وهذا يجعل المعلومات المتعلقة به تتجاوز البيانات المتاحة من المصادر الإحصائية التقليدية ومكاتب السجلات الوطنية. فالاقتصاد الموازي يشكّل، من حيث تعريفه النظري، جزءاً من الإنتاج الذي تحققه المناطق التي لا يمكن تقديرها مباشرة من خلال النظام الاقتصادي الإحصائي التقليدي. أما من الناحية العملية فهو يشكّل جزءاً من قطاع الإنتاج الذي يجب حسابه من خلال تعديلات منها: عدم تسجيل الوظائف من العمال العاملين والعاملين لحسابهم الخاص، والنقص في البيانات حول الأجور، والتهريب، والنقص في البيانات عن الإنتاج لأغراض التهرُّب الضريبي، والإنتاج غير القانوني، والضعف في التغطية الإحصائية. وبالتالي، فإن عدم إدراج الاقتصاد الموازي في تقدير الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جسيمة لا تسمح بإجراء تحليل صحيح، ولا تساعد في تطوير النظام الاقتصادي الوطني ومقارنته بسائر الاقتصادات مقارنةً دقيقة. ولا شكّ في أنّ الناتج المحلي الإجمالي هو إحصائية تراكميّة رئيسية تُستخدَمُ على نطاق واسع كأكثر المؤشرات اقتباساً للأداء الاقتصادي، وهو، بعبارات بسيطة، مقدار القيمة المضافة التي يولّدها الإنتاج.ولا شكّ في أنّ حساب الناتج المحلي الإجمالي ضروري من أجل استيعاب جميع أنواع الإنتاج الحالي من سلع وخدمات، داخل حدود الإنتاج التي تمثل عملية إنتاجية حقيقية يقابلها طلب فعال في السوق. وتشمل مساحة الإنتاج داخل حدود الإنتاج مجموعتين رئيسيتين يجب إدراجهما من أجل تحقيق شمولية الناتج المحلي الإجمالي: الأولى تتمثّل في الاقتصاد المرصود، وهي مساحة الإنتاج التي تندرج مباشرة ضمن تقارير الإحصاءات من خلال التعدادات الاقتصادية و/أو الدراسات الاستقصائية السنوية والتحقيقات التي تُوجَّه إلى الوحدات الإنتاجية حول مختلف الأنشطة الاقتصادية. والثانية تتمثّل في الاقتصاد الموازي، وهي مساحة الإنتاج التي لا يمكن أن تندرج مباشرةً ضمن تقارير إحصاءات المصادر الاقتصادية الإحصائية التقليدية مثلما ورد أعلاه، غير أنّ تقديرات إنتاج الاقتصاد الموازي تُدرجُ في معظم البلدان ضمن الناتج المحلي الإجمالي الرّسمي. فقد سعى المحاسبون القيّمون على الحسابات القومية إلى إدماج مداخيل ونفقات الإنتاج غير المعلنة عن طريق التوفيق بين تقديرات مداخيل ونفقات ونواتج الناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام أساليب مختلفة في تغطية مجمل الإنتاج الذي يقع ضمن نطاق نظام الحسابات القومية، وبالتالي ضمان شموليّة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي.

هاء. أساليب قياس الاقتصاد الموازي

يستخدم حالياً مقياسان في استخلاص تقديرات النشاط الموازي:

(أ) النُّهُج المباشرة التي ترتكز إلى الدراسات الاستقصائية؛

(ب) النُّهج غير المباشرة التي ترتكز إلى الإحصاءات المستمدة من المصادر ذات الصلة وتقنيات تقدير الاقتصاد الكلي.

الإطار 21. الدراسة الاستقصائية 1-2-3

استُخدمَت الدراسة الاستقصائية 1-2-3 للمرّة الأولى في المكسيك في نهاية ثمانينات القرن الماضي. وقد صُمِّمت الدراسة الاستقصائية 1-2-3 في البداية في إطار دراسة القطاع غير النظامي (Roubaud, 1992)، ثمَّ توسَّعت تدريجياً بحيث تشمل قياس الفقر والحوكمة ورصدهما. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، انتشرت الدراسة الاستقصائية 1-2-3 داخل بلدان عديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللّاتينية.

المرحلتان الأوليان من الدراسة الاستقصائية 1-2-3 تشملان دراستَين استقصائيتَين تتناول الأولى القوى العاملة، وتتناول الثانية القطاع غير النظامي. أما المرحلة الثالثة فتتناول الدخل والنفقات وتشمل عيِّنةً فرعيَّةً من الأسر المعيشية (أو جميعها) مثلما حُدِّدت في المرحلة 1، وهي مصمَّمة من أجل تقدير أوزان القطاعين النظامي وغير النظامي في استهلاك الأسر المعيشية وذلك بحسب المنتج ونوع الأسرة المعيشية.

لقد صُمِّمت مرحلة الدراسة الاستقصائية **(المرحلة الأولى)** التي تتناول الأسر المعيشية من الدراسة الاستقصائية 1-2-3 خصيصاً من أجل قياس قضايا القطاع غير النظامي والعمالة. والاستبيان يتوجَّه إلى كلِّ فرد من أفراد القوى العاملة حيث تتناول الأسئلة عدد الأشخاص العاملين في المؤسسة، ونوع التسجيل (بحسب التشريعات الوطنية)، وأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، ونوع الحسابات وغيرها من المعلومات. وتُجمَع المعلومات لكلٍّ من الوظيفة الرئيسية والثانية. وهذا يوفر مرونةً في تعريف القطاع غير النظامي تعريفاً عملياً بحيث يمكن تعديله اِستناداً إلى الغرض من كل دراسة استقصائية (التعريف الوطني، والمقارنة الدولية، والدراسات الأكاديمية). ومن ثمَّ يمكن إنتاج معلومات حول حجم مجموع العمالة في القطاع غير النظامي، وحول عدد الوحدات الاقتصادية غير النظامية باستخدام السؤال المتعلق بالمركز في قطاع العمالة من أجل التمييز بين عدد أرباب العمل وبين العاملين لحسابهم الخاص. وهذه المعلومات الأخيرة حاسمة من حيث أهميتها من أجل اختيار عيِّنةٍ تمثيليةٍ من الوحدات غير النظامية في مرحلة الدراسة الاستقصائية التي تتناول القطاع غير النظامي.

وبعيداً عن العمالة في القطاع غير النظامي، ينصُّ الاستبيان على قياس العمالة غير النظامية في القطاع النظامي باستخدام مجموعة من الأسئلة حول نوع الحماية المرتبطة بالوظائف، مثل نوع عقود العمل، وكشوف الرواتب، ومختلف أنواع البدلات (وفقاً للظروف الوطنية). وكما هو الحال بالنسبة إلى القطاع غير النظامي، يوفِّر استبيان مرحلة الدراسة الاستقصائية التي تتناول الأسر المعيشية مرونةً بشأن معايير العمل غير النظامي التي ينبغي اختيارها بناء على التوصيات الدولية.

وتُنفَّذ **المرحلة الثانية** من الدراسة الاستقصائية بين روّاد المشاريع في القطاع غير النظامي الذين حُدِّدوا خلال المرحلة الأولى. وهي مُصمَّمة من أجل الإجابة على أسئلة دقيقة تتعلق بدور القطاع في الاقتصاد، وعن مساهمته الفعلية والمحتملة في تحسين الظروف المعيشية. أما الاستبيان الموحّد فهو استمارة فردية تتألف من سبع وحدات يمكن استكمالها بوحدات إضافيَّة وفقاً للأولويات الوطنية، على النحو التالي:

الوحدة ألف: خصائص المنشأة
الوحدة باء: القوى العاملة
الوحدة جيم: الإنتاج
الوحدة دال: النفقات والتكاليف
الوحدة هاء: العملاء والموردين والمنافسين
الوحدة واو: رأس المال والاستثمار والتمويل
الوحدة زاي: المشاكل والآفاق
الوحدة سين: التأمين الاجتماعي (اختياري).

الدراسة الاستقصائية التي تتناول الاستهلاك **(المرحلة الثالثة)** من الدراسة الاستقصائية 1-2-3 هي دراسة استقصائية تشمل الدخل والإنفاق ضمن عيِّنة فرعيَّة من الأسر المعيشية. وقد صُمِّمت من أجل تحديد مستوى استهلاك الأسر المعيشية وهيكليَّتها وبغية تقدير حصة القطاع غير النظامي من استهلاك الأسر المعيشية (وفي تكوين رأس المال الثابت للأسر المعيشية).

1. المقاربات المباشرة

قد تُواجه النُّهج المباشرة التي ترتكز إلى الدراسات الاستقصائية صعوبات في تغطية الأنشطة التي قد تكون أيضاً خفية أو غير قانونية. فالنهج المباشر هو الأنسب لمختلف مجالات الاقتصاد الموازي (والقطاع غير القانوني، وما شابههما من قطاعات). لكن يصعب توفير دراسة استقصائية موثوقة لأخذ العينات، وتغطية القطاع الموازي تغطية كاملة من دون إغفال أو ازدواجية في البيانات. كذلك يصعب تحديد مؤسسات عديدة في القطاع الموازي وتحديد موقعها لأنَّ أنشطة هذه المؤسسات تحدث داخل منزل المالك (مثل الخياطة وتجهيز الأغذية) أو بدون موقع ثابت (مثل البناء والنقل والتجارة المتنقلة). ومن أجل التغلُّب على هذه الصعوبات، استُعيض عن الدراسة الاستقصائية المباشرة التي تتناول القطاع الموازي بالدراسة الاستقصائية المختلطة التي تتناول الأسر المعيشية والمشاريع.

تتألف الدراسة الاستقصائية المختلطة التي تتناول الأسر المعيشية والمشاريع من مرحلتين، يتناول إطارها الثاني أخذ عيِّنات من وحدات القطاع الموازي من دراسة استقصائية تتناول في المرحلة الأولى الأسر المعيشية. فتدرُجُ لهذا الغرض أسئلةٌ يمكن أن تحدد الوحدات الإنتاجية في القطاع الموازي في استبيان الدراسة الاستقصائية التي تتناول الأسر المعيشية. وتتمثل المرحلة الثانية في دراسة استقصائية تشمل وحدات إنتاج القطاع الموازي من أجل جمع المعلومات حول ظروف العمل والأداء الاقتصادي في تلك الوحدات. ووحدات أخذ العينات في المرحلة الأولى من الدراسة الاستقصائية هي من الأفراد، في حين أنَّ وحدات المرحلة الثانية هي وحدات إنتاج القطاع الموازي. ومن هنا نشأت الإشارة إلى الدراسة الاستقصائية بصفة "المختلطة".

2. المقاربات غير المباشرة

النُّهُج غير المباشرة، التي تسمى نُهُج "المؤشر"، هي في معظمها وبطبيعتها من الاقتصادي الكلي. وتستند هذه النُّهُج بجزءٍ منها إلى التباين بين إحصاءات الإنفاق الوطني وبين الدخل؛ والتباين بين القوى العاملة النظامية والفعلية؛ ونُهج "استهلاك الكهرباء"؛ ونُهج "المعاملات النقدية"؛ ونهج "الطلب على العملة"، وذلك من بين نُهجٍ أُخرى.

(أ) التباين بين الإنفاق الوطني وإحصاءات الدخل

إذا تمكن العاملون في الاقتصاد الموازي من إخفاء دخلهم للأغراض الضريبية ولكن ليس نفقاتهم، عندئذ يمكن استخدام الفارق بين تقديرات الدخل القومي وتقديرات الإنفاق الوطني من أجل تقريب حجم الاقتصاد الموازي. ويفترض هذا النهج أن جميع العناصر في جانب الإنفاق تُقاس من دون خطأ وتبنى بحيث تكون مُنفصلة إحصائياً عن عوامل الدخل.

(ب) التباين بين القوى العاملة النظامية والفعلية

إنّ أسلوب مدخلات اليد العاملة هو أسلوب التَّحقق العالمي الرئيسي في تجميع التعديلات من أجل تحقيق الشمولية في جمع البيانات. وهو يستند إلى مقارنة إحصاءات القوى العاملة المستخلصة من تعدادات السكان أو الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة أو غيرها من الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأسر المعيشية التي تغطي العمالة، بالإضافة إلى التعدادات التي تشمل العمالة أو الدراسات الاستقصائية التي تغطي الأنشطة غير النظامية، فضلاً عن بيانات العمالة المستخلصة من التسجيلات في صندوق التأمين الاجتماعي أو السجلات الضريبيّة. ويُفترَض أن النّوع الأول من المصادر، الذي يُعرفُ أيضاً بالمصدر "الشامل"،

يتضمّن جميع أشكال العمالة (النظامية وغير النظامية) التي يمكن أن تُطرح منها الإحصاءات والتي تستند بدورها إلى النوع الثاني من المصادر التي توفّر إحصاءات عن العمالة "المسجلة" أو "النظامية". أما التقديرات المستمدة من تعدادات السكان أو الدراسة الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة فهي دائماً أكبر حجماً من التَّقديرات المستمدَّة من التَّعدادات الاقتصادية أو الدراسة الاستقصائية التي تتناول المنشآت أو السِّجلات الإدارية، لأن هذه الأخيرة لا تشمل العمالة خارج المؤسسات النظامية، غير أنّها تنتج إحصاءات عن الوظائف، وليس عن الأشخاص العاملين. واعتماداً على مدى تعدد الوظائف والفئات الفرعية من العمال موضع المقارنة، يُستخدم الرصيد المتبقي كبديل عن مجموع العمالة غير النظامية أو عن العمالة في الاقتصاد الموازي.

ويتطلب تجميع التعديلات الموثوق بها بيانات مفصلة عن القوى العاملة، بما فيها توزيع العمالة بحسب الصناعة وحجم مجموعة أصحاب العمل، والقدرة على حساب العمالة المكافئة بدوام كامل، ونسب الناتج والقيمة المضافة للفرد الواحد، وذلك بحسب الصناعة وحجم المجموعة.

(ج) نهج الكهرباء

يؤيد كوفمان وكاليبيردا (1996) فكرة أن استهلاك الكهرباء هو المؤشر المادي الأفضل المادي عن النشاط الاقتصادي العام (النظامي وغير النظامي). فهذان المؤلفان يقترحان، بالاستناد إلى النتائج التي تشير إلى أنّ مرونة الناتج المحلي الإجمالي الكلي للكهرباء قريبة من واحد، استخدامَ الفارق بين نمو استهلاك الكهرباء ونمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي بمثابة بديل عن نمو الاقتصاد الموازي. وهذا الأسلوب بسيط وجذاب، ولكنّ عيوبه عديدة، ومنها:

- ليست جميع أنشطة الاقتصاد الموازي مستهلكة لكمية كبيرة من الكهرباء (مثل الخدمات الشخصية) أو لمصادر الطاقة الأخرى (مثل الفحم والغاز وما شابههما)، ولذلك لا يُلتقط بهذه الطريقة سوى جزء من نمو الاقتصاد الموازي.
- الاختلاف الكبير بين البلدان ومع مرور الوقت من حيث مرونة الناتج المحلي الإجمالي الكلي للكهرباء.

(د) نهج المعاملات

باستخدام معادلة فيشر الكمية: Money*Velocity = Prices*Transactions وبافتراض وجود رابط ثابت بين تدفقات الأموال المتعلقة بالمعاملات ومجموع القيمة المضافة (النظامية وغير النظامية)، أي: الأسعار*المعاملات = k (الناتج المحلي الإجمالي الرسمي + الاقتصاد الموازي)، يمكن اشتقاق المعادلة التالية: k = Money*Velocity (الناتج المحلي الإجمالي النظامي + الاقتصاد الموازي). أما مخزون النقود وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية فمعروفة، وسرعة دوران النقود القابلة للتقدير. فإذا كان حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الاقتصاد النظامي معروفاً لسنة مرجعيّة، يمكن حينئذ حساب الاقتصاد الموازي لبقية العينة. ولكنّ هذا الأسلوب، على الرغم من جاذبيّته من الناحية النظريّة، يحتوي مواطن ضعف عديدة ومنها على سبيل المثال:

- الافتراض بأن k ثابتة بمرور الوقت يبدو كيفيّاً.
- إصدار الشيكات وبطاقات الائتمان يمكن أن يؤثر على المبلغ المطلوب من الحيازات النقدية وبالتالي على سرعة دوران النقود، من بين عوامل أخرى.

(ه) نهج الطلب على العملات

وإذا افترضنا أن المعاملات غير النظامية تتخذ شكل مدفوعات نقدية (لكي لا تترك للسلطات أثراً يمكن ملاحظته) فإن زيادة حجم الاقتصاد الموازي سوف يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على العملة. وبهدف عزل هذا الطلب "الزائد" على العملة، يقترح تانزي

(1980) استخدام نَهج السَّلاسل الزمنية التي يكون فيها الطلب على العملة دالَّة على العوامل التقليدية، مثل تطوُّر الدخل وممارسات الدفع وأسعار الفائدة، والعوامل التي تجعل الناس يعملون في الاقتصاد الموازي، مثل العبء الضريبي المباشر وغير المباشر، والأنظمة الحكومية وتعقيد النظام الضريبي. غير أنّ مشاكل عديدة ترتبط بهذا الأسلوب وما يترتَّب عليه من افتراضات:

- فهذا الإجراء قد يقلل من حجم الاقتصاد الموازي لأنّ المعاملات لا تتمُّ كلُّها باستخدام النقد كوسيلة للتبادل.
- والزيادات في ودائع الطلب على العملة النقدية قد يحدث بسبب التباطؤ في الطلب على الودائع عوضاً عن زيادةٍ في العملة النقدية المستخدمة في الأنشطة غير النظامية.
- والافتراض بالتساوي في سرعة دوران النقود في كلي النوعين من الاقتصادات يبدو كيفياً.
- والافتراض بعدم وجود اقتصاد موازٍ في سنة مرجعية قابل للجدل.

(و) نهج المؤشرات والأسباب المتعددة (المحاكاة)

يتناول أسلوب المحاكاة دراسة الأسباب العديدة التي تؤدي إلى وجود الاقتصاد الموازي ونموّه بمرور الوقت. والأسلوب التجريبي يستند إلى النظرية الإحصائية عن المتغيرات غير المرصودة والتي تأخذ في عين الاعتبار أسباباً ومؤشرات متعددة عن الظاهرة غير المرصودة والتي تشكل موضع القياس. وفي التقدير، يُستخدمُ نهجٌ في تحليل العوامل بغية قياس الاقتصاد الموازي كمتغير غير مرصود مع مرور الوقت. فالاقتصاد الموازي، وهو المتغير غير المرصود الذي يُعرف في علم الإحصاء بالمتغيِّر الكامن، ينتج عن مجموعة من العوامل (المرصودة) ويحفِّزُ أو يُسبِّب بدوره مجموعة أخرى من المتغيرات الإرشادية (المرصودة هي أيضاً). وانطلاقاً من فكرة وجود علاقة خطية بين المتغيرات المسبِّبة والاقتصاد الموازي من جهة، وبين الاقتصاد الموازي والمتغيرات المسبَّبة (أو الإرشادية) من جهة أخرى، فإنّه يمكن تقييم تطوُّر متغيِّر الفائدة بناءً على تقدير هذه العلاقة الخطيَّة.

(ز) استخدام البيانات الضريبيَّة

تُشكِّل عمليات التدقيق التي تحقَّق في الامتثال الضريبي مصادر هامة للبيانات من أجل مقابلة البيانات أو تجميعها (رغم المشاكل في حالات كثيرة) بهدف الحصول على هذه البيانات في السجلات الفردية.

والبيانات التي ينتجها التدقيق الضريبي لها دورها كذلك. فالدراسات الاستقصائية الكمية التي تتناول التهرب الضريبي تأتي بنتائج موثوق بها نظراً إلى حساسيّة هويّة المستهدفين، وإن كانت السّريّة مضمونة. إنّ عمليات التدقيق الضريبي، بطبيعتها، أكثر إلزاماً من الدراسات الاستقصائية. فالمؤسسات ملزمةٌ تقديمَ حساباتها الكاملة وعدم الاكتفاء بالمعلومات المستمدة منها وحسب، غير أنّ عينات التدقيق الضريبي مصمَّمة لأغراض التدقيق الضريبي وليس للأغراض الإحصائية، ودونها قيود من حيث تقدير عدم الشمولية وتشمل عادةً العناصر التالية:

- قد لا تتّسق التعاريف مع نظام الحسابات القومية.
- لا تكشف عمليات التدقيق عن جميع الإيرادات غير المعلنة بل عمّا يمكن أن يجده المدقّقون في الحسابات.
- تنحصر عمليات التدقيق في الحسابات في قطاعات أنشطة و/أو مناطق جغرافية معينة.
- لا تُختار عمليات التدقيق في الحسابات على أساس الاحتمال لأنها تركِّز على عيِّنات فرعيَّة مستهدفة لا تمثِّل السكان.
- لا تجمع عمليات التدقيق بيانات عن الأنشطة غير القانونية.

- تقدِّم عمليات التدقيق في الحسابات تقديرات نقطية وليس بيانات سلاسل زمنية.

ولكن في غياب مصادر أفضل يمكن أن تقدّم عيِّنات عمليات التدقيق في الحسابات الضريبية معلوماتٍ مفيدة عن بعض أنواع الأنشطة غير المرصودة، لا سيما تلك الأنشطة المرتبطة بالنقص في التقارير.

(ح) أساليب تدفق السلع

يستند أسلوب تدفُّق السلع إلى موازنة مجموع المنتجات الفردية من حيث العرض والاستخدام. ويُستخدم في تقدير ناتج سلعة عن طريق موازنة عرض تلك السلعة واستخدامها.

الناتج + الواردات = مجموع الاستهلاك الوسيط ككلّ، والاستهلاك النهائي، والتّغيرات في قوائم الجرد، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والصادرات

وهذا الأسلوب فعّال عندما يسُتُخدَمُ المُنتج لمرّة واحدة أو عدد محدود من المرّات، وإذا كانت البيانات الدقيقة حول هذه الاستخدامات متاحة، وهو يستند إلى على المعادلة التالية.

الإطار 22. التعديلات القائمة على الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة

كان المكتب الإحصائي الوطني الإيطالي رائداً في اعتماد نهج استخدام بيانات الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة بهدف تقدير الاقتصاد الموازي. ويتمثّل جوهر هذا النهج في تحديد مجموع مدخلات اليد العاملة في نشاط إنتاجي معيّن. ويمكن أن تقدّم دراسة استقصائية مصمّمة تصميماً جيداً وتتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة المعلومات اللازمة من أجل قياس أنشطة الاقتصاد الموازي. أما الإجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تنفيذ هذا النهج فهي:

تحديد مجموع مدخلات اليد العاملة: يُحدَّد مجموع مدخلات اليد العاملة في نشاط معين باستخدام بيانات دراسة استقصائية تتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة وتستكمل هذه البيانات بمصادر ديموغرافية وإدارية حول مشاركة اليد العاملة عند الحاجة إلى هذه البيانات وإذا كان الحصول عليها ممكناً. وبهدف الحصول على تقديرات مفصّلة، ينبغي أن تتضمّن الدراسة الاستقصائية الي تتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة أسئلة حول نوع النشاط وساعات العمل وحجم صاحب أو أصحاب العمل.

تحديد مدخلات اليد العاملة في الإنتاج المشمولة في الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية: ينبغي أن تجمع الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية بيانات عن الإنتاج وبيانات عن مدخلات اليد العاملة (مثل عدد الموظفين والوظائف، وساعات العمل، وما شابهها من معلومات).

الحرص على توفير المصدرين بيانات قابلة للمقارنة عن مدخلات اليد العاملة: ينبغي أن تسمح المعلومات المتعلقة بمدخلات اليد العاملة التي نتجت عن الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة والدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية باشتقاق بيانات حول مدخلات اليد العاملة ضمن وحدات مدخلات اليد العاملة القياسية والقابلة للمقارنة، مثل ساعات العمل أو العمالة المعادلة بدوام كامل.

تحديد مشاركة اليد العاملة غير المشمولة في الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية: تُقارنُ بيانات مدخلات اليد العاملة المشتقة من الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية ببيانات العمل المشتقة من الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة، وذلك بغية تحديد مشاركة اليد العاملة التي لا تشملها الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية. فإذا كانت الدراسة الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية لا تغطي مجموع النشاط (فتستثني مثلاً المنشآت التي يقلّ حجمها عن حجم معيَّن)، فإنّه ينبغي أن تشمل الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة، بحكم تعريفها، مدخلات أعلى عن اليد العاملة. وينبغي تقييمُ أيّ تناقضاتٍ بحثاً عن أوجه قصورٍ أو تحيُّز في قياس العمالة في كلي المصدرين. لذلك فإنَّ الفائض في مجموع مدخلات اليد العاملة المشتقَّة من مقارنة

الدراسات الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة في الأسرة المعيشيّة بمدخلات اليد العاملة في الإنتاج المشمولة في الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية تقدّم مقياساً حول إنتاج الاقتصاد الموازي، غير أنَّ العمالة التي تندرج ضمن كلي المصدرين تبقى مستبعدة.

تحديد الناتج والقيمة المضافة بحسب وحدة اليد العاملة: بهدف تحويل مدخلات اليد العاملة إلى مقاييس حول الناتج والقيمة المضافة، لا بد من توفير معلومات عن المخرجات والقيمة المضافة بحسب وحدة اليد العاملة. يعتمد تحديد هذه النسب على عوامل عديدة، وفي ما يلي بعضٌ من الخطوات المهمَّة:

- تحليل خصائص وحدات الإنتاج التي تندرج ضمنها العمالة غير المشمولة والتحقيق في أسباب العمالة غير المشمولة.
اشتقاق الناتج والقيمة المضافة بحسب وحدة اليد العاملة بالاستناد إلى دراسات استقصائية ودراسات مخصَّصة.
- استخدام البيانات المتاحة من الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية، إذا لم يكن إجراء دراسات مخصَّصة ممكناً.
تحديد النسب بالتفصيل الذي يسمح به توفُّر البيانات.

(ط) التعديلات القائمة على العرض

يستند هذا الأسلوب إلى معلومات عن عرض المدخلات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات. قد تكون المدخلات عبارة عن حزمة من المواد الخام الأولية، أو مادة خام رئيسية واحدة، أو مدخلات عن اليد العاملة، أو الأراضي، أو مخزون رأس المال الثابت، أو ما شابهها من المدخلات. فإذا توافرت بيانات حول عرض مدخلات واحدة أو عدة مدخلات مستخدمة في نشاط إنتاجي معين، أصبح حينئذٍ من الممكن تقدير مجموع إنتاج النشاط الذي يستخدم هذه المدخلات.

في حساب تقديرات المخرجات والقيمة المضافة من بيانات المدخلات ينبغي الاعتماد على نسب المدخلات والمخرجات. ويُستحسنُ اشتقاق هذه النسب عن الفترة الجارية من خلال دراسات استقصائية مخصصة من أجل احتساب التغيُّرات في الإنتاجية أو الأسعار النسبية في المدخلات والنواتج.
وعندما تُستخدم نسب قديمة، يُستحسن أولاً اشتقاق مقاييس حجم الناتج والقيمة المضافة. وينبغي عدم تطبيق النسب الثابتة من الفترات السابقة على القيم الحالية في فترة لاحقة وذلك بسبب التغيرات في الأسعار النسبية. ويمكن تحويل مقاييس الحجم إلى القيم الحالية باستخدام مؤشرات الأسعار المناسبة.

(ي) التعديلات القائمة على الطلب

تهدف التعديلات القائمة على الطلب إلى تحديد الإنتاج من خلال معلومات عن استخدامات محدّدة حول السلع والخدمات. ويعتمد هذا الأسلوب على بيانات عن استخدامات السلع والخدمات. ويمكن أن تكون المؤشرات أيُّ استخدامات للسلع والخدمات يمكن أن تصف إنتاجها بالشكل الكافي. فيمكن أن تكون نفقاتِ الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على شراء سلعة معينة (مثل الخدمات الصحية والشخصية)، أو استخداماتِ المنتجات الرئيسية كالمواد الخام (مثل تجهيز المنتجات الزراعية)، أو الصادرات (مثل سلع التصدير الرئيسية)، أو أيَّ بيانات إدارية تشير إلى الطلب على منتج معيَّن (مثل تسجيل السيارات، وتصاريح البناء، وما شابهها من البيانات).

تجدر الإشارة إلى أنَّ مؤشرات الطلب تكون موزّعة إلى أقسام. وفي معظم الحالات، لا تتوفر سوى بيانات عن واحد أو عدد محدود من الاستخدامات الرئيسية. ولا يشمل تصدير سلعة الاستخدامات المحلية لتلك السلعة. وبالمثل، لا يشمل استهلاك الأسر المعيشية للخدمات الشخصية الاستخدامات الأخرى، مثل استخدامات المنتجين والصادرات (ولكنّه قد يشمل الواردات، أي نفقات الأسر المعيشية في الخارج). لذلك، ينبغي أن يأخذ القيّمون على جمع البيانات في عين

الاعتبار الاستخدامات الأخرى للمنتج نفسه. كذلك تظهر تباينات بين تقييم الاستخدامات والناتج، فجميع الاستخدامات تُقيَّم بأسعار المشترين، في حين يمكن تقييم النواتج بالأسعار الأساسية أو أسعار المنتجين.

بعد اشتقاق مقياس للناتج، ينبغي اعتماد النسب (الناتج والقيمة المضافة) في حساب تقديرات القيمة المضافة.

(ك) التعديلات القائمة على الدخل

تتوافر البيانات المتعلقة ببعض فئات الدخل من خلال مصادر إدارية ويمكن استخدامها من أجل الحصول على مؤشر الإنتاج المشمول بالنظام الإداري. وفي معظم الأحيان يسهل الحصول على ضرائب الدخل التي يدفعها العاملون لحسابهم الخاص (أو أصحاب المشاريع الخاصة) أو على الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون لحسابهم الخاص. لكن لا بد من إدخال تعديلات إضافية ضرورية مراعاةً للأنشطة الخارجة عن النطاق الضريبي من جهة، والنقص في التقارير حول المداخيل ضمن الملفات الضريبية من جهة أخرى.

(ل) إطار العرض والاستخدام

يقدِّم إطار العرض والاستخدام أساساً مفصّلاً يسمح بتحليل الصناعات والمنتجات، وذلك من خلال تحليل متكامل ومفصّل ومنهجي يشمل العناصر التالية: (أ) حساب السلع والخدمات والذي يبين مجموع الموارد (الناتج والواردات) والتصرّف في السلع والخدمات (الاستهلاك الوسيط، والاستهلاك النهائي، والتغيُّرات في قوائم الجرد، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، واقتناء الأشياء الثمينة مطروحاً منها التصرُّف بها، والصادرات)؛ (ب) حساب الإنتاج والذي يبيِّن الناتج، والاستخدام الوسيط للسلع والخدمات، والقيمة المضافة؛ (ج) حساب توليد الدخل، والذي يبيِّن القيمة المضافة ومكوِّنات مداخيلها الأوَّلية التي تتولَّد عن عملية الإنتاج. وتوضح جداول العرض والاستخدام نوعين من الأرصدة:

- الأول، يساوي الناتج في كل صناعة الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه القيمة المضافة.
- الثاني، يساوي مجموع العرض لكلّ منتج إجمالي الاستخدامات.

وبسبب التناقضات بين هذه الأرصدة يُعزى الفارق إلى بنود غير مشمولة أو بنود لا تستند تقديراتها إلى أساس راسخ. ويمكن استخدام عوامل التعديل هذه في تجميع الحسابات القومية على مدى الفترة الزمنية التي تلي إعداد أحدث جداول العرض والاستخدام. ولكنَّ فعالية أساليب التقدير هذه تعتمد على مدى إمكانية إجراء تصحيحات على بيانات المصدر وذلك بسبب النقص في التقارير وعدم الاستجابة والتحيز. كما أنّ أساليب تدفق السلع لا تشمل جوانب النشاط الاقتصادي التي لا يمكن تسجيلها في قياسات العرض والاستخدام على حد سواء.

في السنوات الأخيرة، تزايد استخدام جداول العرض والاستخدام كأداة إحصائية في تجميع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الإطار يسهِّل على وجه الخصوص جملةً من المهام، أبرزها:

- تحديد الثغرات والتباينات في مصادر البيانات الأساسية.
- سدّ الفجوات عن طريق حساب التقديرات باعتبارها مقداراً متبقياً.
- مراجعة البيانات والمواءمة فيما بينها.
- تحسين الاتساق في تقديرات العرض والاستخدامات ومعقوليتها واكتمالها.
- حساب التقديرات عن الفترات التي تتوفر عنها بيانات أقلُّ تفصيلاً أو موثوقيةً باستخدام مُعامِلات ومعلومات من جداول مرجعية.

ولا بد من التأكيد على أنّ إطار العرض والاستخدام يحسّن من جودة قياس الناتج المحلي الإجمالي وإن كانت تقديرات مختلف الأنشطة غير المسجلة تستند إلى مختلف التعديلات المذكورة سابقاً.

الإطار 23. التعديلات في شمولية "ناتج الخدمات الشخصية"

العرض، مصادر البيانات

دراسة استقصائية تتناول هيكليّة المؤسسات: 363 كإنتاج رئيسي في قطاع الخدمات الشخصية

دراسة استقصائية تتناول القطاع غير النظامي: 2,502 كإنتاج رئيسي في قطاع الخدمات الشخصية

دراسة استقصائية تتناول القطاع غير النظامي: 80 كإنتاج ثانوي في قطاع آخر

مجموع العرض: 2,945 (بالأسعار الأساسية)

يُفترض أن المنتجين في القطاع النظامي وحدهم مخوّلون فرض ضريبة القيمة المضافة بالمعدل النظري البالغ 20 في المائة (263 * 20% = 72.6)، وأنّ ضريبة القيمة المضافة على الخدمات الشخصية غير قابلة للخصم.

العرض

الناتج	2 945
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	73
مجموع العرض	3 018

الاستخدامات، مصادر البيانات

دراسة استقصائية تتناول القطاع غير النظامي: **16** كاستهلاك بينيّ وسيط في قطاع الخدمات الشخصية

دراسة استقصائية تتناول مستويات معيشة الأسر المعيشية: **5 176** كأساس

الاستخدامات

الاستهلاك الوسيط	16
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	5 176
مجموع الاستخدامات	5 192
التناقضات	-2 174

التعديل الأول

تتأثّر أنشطة الخدمات الشخصية تأثراً شديداً، كما يُعرف عموماً، بظاهرة النقص في التقارير والنشاط غير النظامي.

وبالإشارة إلى أسلوب العمالة، فإن العمالة المعادلة بدوام كامل في نشاط الخدمات الشخصية تساوي بحسب الدراسة الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة 210,000 وظيفة، و20,000 وظيفة بدوام كامل بحسب الدراسة الاستقصائية التي تتناول هيكليّة المؤسسات، و120,000 في الدراسة الاستقصائية التي تتناول القطاع غير النظامي، وبالتالي فإن مشاركة اليد العاملة غير المشمولة في الدراسات الاستقصائية التي تتناول الأعمال التجارية تساوي 70,000 وظيفة.

وإذا استخدمنا إنتاجية اليد العاملة في القطاع غير النظامي (120,000/2,502)، فإن الجزء الذي لا يصرّح به المنتج عن اليد العاملة (النظامية منها وغير النظامية) تنتج 120,000/2,502 * 70,000 أيّ 1,460.

فالتعديل من أجل تحقيق الشمولية في البيانات يعطي إنتاجاً يتخطّى 1,460 وينسبُه القيّمون على الحسابات القومية في المغرب إلى قطاع الأسر المعيشية.

العرض

	البيانات الخام	التعديل	البيانات النهائية
الناتج	2 945	1 460	4 405
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	73	0	73
مجموع العرض	3 018	1 460	4 478

التعديل الثاني

* تصحيح الإنتاج بتعديل 1,460 يؤثّر في زيادة الاستهلاك البيني على الخدمات الشخصية بمقدار "9.3365" وذلك حفاظاً على المُعامِلات التِّقنيَّة نفسها من الدراسة الاستقصائية التي تتناول القطاع غير النظامي: (2,502/16).

* يظهر استعراض متعمق لبيانات مسح مستويات معيشة الأسر المعيشية أن مبلغاً قدره 600 إنفاق استهلاكي تم تصنيفه خطأ على أنه استهلاك نهائي للخدمة الشخصية في أثناء الإشارة إلى الخدمات المنزلية، وبالتالي تصحيح قيمة الاستهلاك النهائي في الجدول.

الاستخدامات

	البيانات الخام	التعديل	البيانات النهائية
الاستهلاك الوسيط	16	9.3365	25.3365
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	5 176	-600	4 576
مجموع الاستخدامات	5 192	-590.6635	4 601.3365
التناقضات	2 174	-590.6635	-123.3365

التوازن النهائي

بهدف تحقيق التوازن بين العرض والاستخدام، تقرَّر تعديل الإنتاج بمقدار 123.3365 مع الإبقاء على عناصر التوازن الأخرى من دون تغيير.

العرض

الناتج	4 528
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم	73
مجموع العرض	4 601

الاستخدامات

الاستهلاك الوسيط	25
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية	4 576
مجموع الاستخدامات	4 601
التناقضات	0

واو. التجربة المغربية في مقاربة القطاع غير النظامي

مرَّت التجربة المغربية في مقاربة القطاع غير النظامي بثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى

يعود تاريخ هذه المرحلة إلى بداية ثمانينات القرن الماضي. وكان المحاسبون القيّمون على الحسابات القومية أكثر اهتماماً بتقدير الناتج والقيمة المضافة في المؤسسات غير المدمجة وبإدماجها في الناتج المحلي الإجمالي وغيره من مجاميع الحسابات القومية، وذلك بدلاً من النظر إلى الجوانب غير النظامية في جزء من الاقتصاد. وفي هذه المرحلة، لم يكن قد أشير بعد إلى القطاع غير النظامي.

لذلك كان الهدف تقدير ناتج هذه المؤسسات باستخدام إحصاءات عن القوى العاملة المشاركة في الأنشطة الإنتاجية في المؤسسات غير المدمجة. وكان أسلوب التقدير يستند إلى تحديد السكان العاملين في المؤسسات غير المدمجة عبر تحديد قيمة التباين بين البيانات المستمدة من التعداد العام للسكان وبين البيانات المتعلقة بالقوى العاملة من المؤسسات.

أما الخطوة التالية فكانت تتمثَّل في تقدير ناتج المؤسسات غير المدمجة بالاستناد إلى قيم نصيب الفرد من وحدات اليد العاملة في الأعمال التجارية الصغيرة المدرجة في البيانات الواردة من المؤسسات.

2. المرحلة الثانية

تتميز هذه المرحلة بإنجاز الدراسة الاستقصائية الأولى عن القطاع غير النظامي وهي: "الدراسة الاستقصائية الوطنية للمشاريع غير النظامية المحلية لعام 1988". ولكنّ هذه الدراسة الاستقصائية ركَّزت على الوحدات الاقتصادية غير الزراعية في المناطق الحضرية التي لا تعتمد إجراءات محاسبية، فأغفلت بذلك الوحدات غير المحلية (مثل عمال المنازل، والباعة المتجولين، وسائقي سيارات الأجرة) والوحدات غير النظامية الواقعة في المناطق الريفية. فجاءت مساهمة هذه الدراسة الاستقصائية في عمل الحسابات القومية ضعيفة.

3. المرحلة الثالثة: الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تناولت القطاع غير النظامي

تزامنت هذه المرحلة مع إصلاح الحسابات القومية وإدخال نظام الحسابات القومية لعام 1993، وإنشاء سنة مرجعية جديدة في عام 1998. كان المحاسبون القيّمون على الحسابات القومية يفكِّرون في نظام تكميلي ومتكامل للدراسات الاستقصائية يمكن أن يحقِّق هدف الحسابات القومية. فقرروا إجراء دراسة استقصائية محدَّدة تتناول القطاع غير النظامي من أجل تقييم مساهمة الاقتصاد الموازي في استحداث فرص عمل وقيمة مضافة من خلال الدراسات الاستقصائية المختلطة التي تتناول الأسر المعيشية والمشاريع. وبهدف رصد تطور هذا القطاع، أُجريت دراستان استقصائيتان أخريان في عامي 2007 و2014.

وبالتالي، فإن الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تناولت القطاع غير النظامي هي دراسة استقصائية مختلطة (1-2 دراسة استقصائية). وتتمثل الخطوة الأولى منها في إجراء دراسة استقصائية تتناول القوى العاملة وتُستخدم من أجل تحديد "وحدات الإنتاج غير النظامية" من خلال تحديد أصحابها العاملين لحسابهم الخاص أو العمال لحسابهم الخاص. أما الخطوة الثانية فتتمثّل في إجراء دراسة استقصائية تتناول وحدات الإنتاج غير النظامية وهدفها تقييم الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير النظامي غير الزراعي.

وفي إطار الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في المغرب، يُعرَّفُ القطاع غير النظامي باعتباره القطاع الذي يشمل جميع وحدات الإنتاج غير الزراعية التي لا تعتمد إجراءات المحاسبة الكتابية الرسمية (أي مسك الدفاتر).

(أ) أهداف الدراسة الاستقصائية

كان الهدف من الدراسة الاستقصائية:

- التعرف على خصائص وحدات الإنتاج غير النظامية وأدائها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد.
- قياس مساهمة القطاع غير النظامي في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها استحداث فرص العمل، والإنتاج، والحصول على الدخل، وتكوين رأس المال البشري، وتعبئة الموارد المالية.
- توفير تدفق المعلومات إلى الحسابات القومية بهدف إنشاء حسابات الإنتاج والتوزيع في القطاع غير النظامي.

(ب) مجال التحقيق

أثّرت الدراسة الاستقصائية على جميع وحدات الإنتاج التجارية التي ليس لديها حسابات كاملة تسمح بوصف نشاطها.

واقتصرت الدراسة الاستقصائية الوطنية على الأنشطة غير الزراعية، فلم تندرج المَزارِع ضمن نطاق الدراسة بل اقتصر الأمر على الأنشطة التجارية والحرفية التي يضطلع بها المزارعون كأنشطة ثانوية.

(ج) خطة الدراسة الاستقصائية

بهدف إعداد دراسة استقصائية إحصائية، لا بد من توفير إطار من أجل أخذ العينات التي تشمل جميع السكان موضوع التحقيق. ولسوء الحظ، لا تتوفّر عادة قائمة بالوحدات غير النظامية. والبلدان ذات القطاع غير النظامي الواسع النطاق لا تملك سجلاً تجارياً. ومن أجل سدّ هذا النقص في أُطر أخذ العينات، ظهر اتّجاه واضح في السنوات الأخيرة هدفه دراسة القطاع غير النظامي من خلال دراسات استقصائية مختلطة تتناول الأسر المعيشية والأعمال التجارية. وهذه الدراسات الاستقصائية تمثِّل النَّهج الأنسب عندما يكون الهدف جمع بيانات شاملة عن القطاع غير النظامي ككل وعن مختلف العناصر التي يتكوَّن منها. ويمكن أن تغطي هذه الدراسات جميع أصحاب المشاريع في القطاع غير النظامي (باستثناء المشرَّدين) وأنشطَتهم، بغض النظر عن حجم المشروع ونوع النشاط وطبيعة مكان العمل ونوع العمل. وتشمل هذه الدراسات الاستقصائية جميع الأنشطة التي تُؤدَّى كوظيفةٍ رئيسيَّةٍ أو ثانويةٍ، والأنشطةِ داخل منزل المالك أو تلك الأنشطةِ المنفّذة في غير مكان ثابت.

في المغرب، اعتُمد هذا النوع من الدراسات الاستقصائية في مقاربة القطاع غير النظامي، واستخُدمت الدراسة الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة كأساس من أجل الحصول على عيِّنة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تناولت القطاع غير النظامي.

ولأغراض الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تناولت القطاع غير النظامي، يملأ المسَّاحون المشاركون في الدراسة الاستقصائية التي تتناول القوى العاملة استمارةً تقدِّم المعلومات اللازمة (مثل اسم المجيب على الدراسة وعائلته، وعنوان المؤسَّسة، ومعلومات عن توافر إجراءات المحاسبة أو عدم توافرها، وما شابهها من بيانات) حول وظيفة المجيب، سواء أكان صاحب العمل، أم عاملاً لحسابه الخاص، أم عاملاً في منزله، أم موظفاً إداريّاً. وبهذه الطريقة يمكن الوصول إلى وحدات الإنتاج غير النظامية التي ينبغي رصدها في إطار الدراسة الاستقصائية الوطنية التي

تناولت القطاع غير النظامي (وجميعها تسمّى بوحدات الإنتاج غير النظامية ضمن الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تناولت القطاع غير النظامي).

(د) عرض الاستبيانات

بهدف جمع المعلومات الضرورية لإنجاز الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تتناول القطاع غير النظامي، يتمُّ إعداد نوعين من الاستبيانات، الاستبيان A والاستبيان B.

الاستبيان A: يُستخدم هذا الاستبيان من أجل تحديد الإجراءات غير النظامية ضمن عيِّنة الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تتناول القطاع غير النظامي بناءً على المعلومات التي تُجمع خلال الدراسة الاستقصائية حول العمالة. وهي:

- التأكد من أن الوحدات غير النظامية المدرجة في الدراسة الاستقصائية التي تتناول العمالة لا تزال تعمل وتحديث المعلومات المتعلقة بها.
- التحقق من وجود وحدات غير نظامية جديدة أُنشئت بين إجراء الدراستين الاستقصائيتين الأخيرتين (الدراستين الاستقصائية التي تناولت القوى العاملة والدراسة الاستقصائية الوطنية التي تتناول القطاع غير النظامي).

الاستبيان B: يشكِّل هذا الاستبيان "النواة" التي تستند إليها الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تتناول القطاع غير النظامي. والهدف منه جمع معلومات عن خصائص وسلوكيات المؤسسات غير النظامية، وشروط العمالة والعمل فيها، وإنتاجها، ونفقاتها ورسومها، ومكان نشاطها، ومعداتها، واستثمارها.

استخدمت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية في إعداد الحسابات القومية عن السنوات المرجعيَّة (1998 و2007 و2014)، وحُمِّلت جميع بيانات الدراسة الاستقصائية في قاعدة بيانات الحسابات القومية باستخدام تطبيق ERETES، وهي تُستخدَمُ في إعداد أرصدة العرض والاستخدام الخاصة بالمنتجات وحسابات الإنتاج بحسب الصناعة. وهذه البيانات تتَّسق ومصادر البيانات الأخرى التي تقدم معلومات عن استيراد المنتجات وتصديرها، وعن ناتج القطاع النظامي، والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والإدارة العامة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والتغير في قوائم الجرد.

5. تجميع جداول العرض والاستخدام والتوصيات العامة

ألف. التحديات في تجميع جداول العرض والاستخدام

إنّ إعداد جداول العرض والاستخدام عمليةٌ دونها صعوبات وتعقيدات. فإنتاج مثل هذه الأداة المعقَّدة ليست بالمهمَّة السّهلة حتى في البلدان حيث الأنظمة الإحصائية متطوِّرة. ولكنّ النظام الإحصائي هشّ في بلدان نامية عديدة، بما فيها بلدان عربية، ويتعرض لضغوط متزايدة في مسعاه إلى وضع مصادر بيانات شاملة وموثوقة. لذا، فإن تجميع جداول العرض والاستخدام في هذه الاقتصادات مهمة شاقة للغاية وتتطلب استثماراً كبيراً في الموارد البشرية. وهذا الاستثمار، وإن كان مكلفاً، يبقى ضرورياً من أجل ضمان جودة تقديرات الحسابات القومية. ومع حلول كل سنة تالية، تصبح مهمّة تجميع جداول العرض والاستخدام أسهل وإمكانيات تنقيح بياناتها وتحليلها أكبر وأكثر فائدةً.

فالمشاكل الرئيسية التي تواجهها المكاتب الإحصائية في المنطقة العربية في تجميع جداول العرض والاستخدام تُعزى مبدئياً إلى الافتقار إلى بيانات موثوق بها ومفصَّلة تفصيلاً وافياً، وإلى النقص في الموظفين، وإلى النقص في التقنيات، وإلى القيود المالية.

1. النقص في البيانات المفصَّلة

يتطلَّب تجميع جداول العرض والاستخدام بيانات كثيرة، والتحدي الأكبر يتمثَّل في غياب دراسات استقصائية تتناول المؤسسات وتوفِّر بيانات مصنَّفة تُعدّ ضرورية لإعداد مصفوفات عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط التي يجب أن تكون مفصّلة بحسب المنتج.

وبهدف سدّ الثغرات في البيانات وفي توزيع البيانات المتاحة بشكل مفصَّل، نقدِّم التوصيات التالية:

- استخدام المصادر الإدارية لأغراض إحصائية. فإعداد البيانات الإدارية سريع نسبياً وتكلفته أقلّ وإصداره ممكن في غضون فترة أقصر من إصدار البيانات التي تُجمع من خلال التعدادات والدراسات الاستقصائية.
- تنظيم زيارات إلى أبرز المؤسسات بغية جمع المعلومات حول هيكلية مخرجاتها ومدخلاتها.
- التّوجه مباشرةً إلى منتجي البيانات والأطراف ذات الصلة (كالخبراء، والنقابات المهنية) من أجل الاستفسار عن هيكليَّة المدخلات في صناعة معيَّنة.
- استخدام المُعامِلات التِّقنية من بلد مجاور كنقطة انطلاق (هيكليَّة الاقتراض في اقتصادات مماثلة)، ودمج هذه المُعامِلات وتطبيقُها على تقديرات مجموع الطلب الوسيط بحسب النشاط بهدف وضع تقديرات أوّلية حول الطلب الوسيط بحسب المنتج، ومن ثمَّ تحليلها ضمن عملية تحقيق التوازن في جداول العرض والاستخدام.

2. النقص في الموارد البشرية

في معظم البلدان العربية، تكون إدارات الحسابات القومية وحدات صغيرة جداً لا يتجاوز عديدها

العشرة موظفين في أفضل الأحوال، وهذا يجعل إنتاج جداول العرض والاستخدام تحدياً كبيراً تواجهه هذه الوحدات الصغيرة. وتتفاقم صعوبة هذا العمل الذي يتطلّب جهداً كبيراً وحرصاً في توفير بيانات شاملة مع نقل الموظفين الأكفّاء أو ترقيتهم.

وبهدف التغلب على القيود التي تترتب على النقص في الموظفين المؤهلين إعداد جداول العرض والاستخدام، نقترح:

- وضع سياسة هدفها حلُّ المسائل المتعلقة بالموارد داخل إدارة الحسابات القومية مثل التوظيف واستبقاء الموظفين وتنمية قدراتهم.
- توظيف مرشحين من ذوي المهارات المناسبة وزيادة عدد الاقتصاديين والإحصائيين وتنمية المهارات البشرية اللازمة.
- توخّي الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة.
- الاستثمار في تحسين تقنيات تجميع البيانات وتطوير مهارات ومعارف القيّمين على إعداد جداول العرض والاستخدام.
- البحث عن مساعدة تقنية خارجية ملائمة.

3. القيود المالية

تواجه بعض المكاتب الإحصائية في المنطقة العربية نقصاً في الميزانية التي تحتاجها لإعداد دراسات استقصائية حول المدخلات والمخرجات من جهة (وهذه بيانات ضرورية من أجل إنجاز جداول العرض والاستخدام)، ودعم جميع تكاليف تجميع إعداد جداول العرض والاستخدام من جهة أخرى (فالموارد المالية ليست كافية للحصول على تكنولوجيا المعلومات الملائمة التي الإجراءات الدقيقة في إنجاز جداول العرض والاستخدام).

وبغية مواجهة التحديات التي تترتّب عليها القيود المالية، نشدّد على اعتماد التوصيات التالية:

- تفعيل إجراءات التواصل حول أهمية جداول العرض والاستخدام بغية تحسين الوعي حول المنفعة التي تترتّب على إعداد جداول العرض والاستخدام وإبراز أهميتها في إنتاج إحصاءات متماسكة وشاملة يسترشد بها معدّو السياسات، وتعبئة الأموال اللازمة لإنجاحها.
- اِلتماس المساعدة المالية من المنظمات الدولية من أجل إنجاز الإحصاءات وتنفيذ خدمات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإنجاح إعداد جدول العرض والاستخدام.

باء. توصيات عامة

تشكّل جداول العرض والاستخدام أدوات إحصائية هامة في إعداد الحسابات القومية لأنها تتيح تحقيق الاستفادة المثلى من جميع البيانات المتاحة. كما أنّها تفيد في تبيان الثغرات والتناقضات وفي تقييم نظام البيانات، وبذلك فإنّها تساهم في تحسين دقة البيانات التي تستند إليها مصادر إعداد الحسابات القومية. كذلك تضمن جداول العرض والاستخدام الشمولية في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحقيق التوازن الذي يؤدي إلى تقدير واحد ومتسّق في الناتج المحلي الإجمالي.

وبهدف تنفيذ مشروع بناء جداول العرض والاستخدام والاستفادة من إنتاج مثل هذا النظام المعقّد، نتقدّم بالتوصيات التالية:

- إعداد جدول عمل مفصّل يتضمّن توقيت كل خطوة (من جمع البيانات ومعالجتها، مروراً بموازنة جداول العرض والاستخدام، ووصولاً إلى نشرها). وينبغي تشارُك هذا الجدول مع مورِّدي البيانات الأساسية المستخدمة في تجميع جداول العرض والاستخدام ومع مستخدميها، بحيث تصدر البيانات في توقيتها النهائي المحدّد ويُزوَّد مستخدمو جداول العرض والاستخدام بها في

التوقيت المناسب. وبالتالي، فإنَّ أيَّ اهتمامٍ لا يتَّجه نحو إصدار البيانات من أصحاب المصلحة قد يؤخر الجدول الزمني في إعداد جداول العرض والاستخدام.

- تعزيز التعاون بين المكتب الإحصائي وبين الوزارات التنفيذية ذات الصلة به وذلك من أجل تبادل البيانات والاستفادة منها.
- تعزيز العلاقات مع مصادر البيانات المستخدمة كمدخلات في جداول العرض والاستخدام.
- تحقيق التوازن الأمثل بين جهود إعداد الجداول وبين أهمية النواتج المرتبطة بها.
- تحديد عدد صفوف والأعمدة في جداول العرض والاستخدام بحسب مصادر البيانات المفضّلة المتوفّرة وحجم الموظفين المشاركين في إعداد هذه الجداول.
- تنظيم عمل جميع الموظفين المشاركين في إعداد الجداول باستخدام أداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات مناسبة لإدارة قاعدة البيانات ومعالجة جداول العرض والاستخدام. فهذه الأداة ينبغي أن تحافظ على البيانات الأولية وتوثّق جميع التغيُّرات التي يدخلها كل محاسب على بيانات الصَّف ضمن الجدول.
- استخدام الأساليب اليدوية (وليس الإجراءات التلقائية) في الموازنة وذلك من أجل التقارب بين صفوف والأعمدة في الجداول، وحرصاً على تقليل التناقضات المتبقِّية إلى أقصى حدّ (أقل من 5 في المائة).
- الاستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية من دون إغفال ضرورة فهم الموظفين المحليين خصائصَ الاقتصاد المحلي بتفاصيله التي لا يمكن للمستشارين الزائرين أن يغوصوا فيها.
- الحرص على توثيق الإنتاج في مذكِّرات منهجية شاملة من أجل رصد جودة جداول العرض والاستخدام وتحسين المنهجية المستخدمة في ملء هذه الجداول بالبيانات. فهي تتطلَّب وصفاً دقيقاً وشفافاً لعملية الإنتاج، وتسهِّل نقل المعرفة عند انتقال الموظفين إلى إدارات أخرى. كذلك، ينبغي أن يكون مستخدمو جداول العرض والاستخدام ملمِّين بطريقة تجميع هذه الجداول وبالافتراضات التي استُرشد بها في إعداد هذه الجداول.
- إعداد جداول العرض والاستخدام كل خمس سنوات عند تجميع الحسابات القومية للسنة المرجعية لأن المكاتب الإحصائية لا تستطيع تحمل عبء إنتاج هذه الجداول سنوياً.

6. خلاصة

إنّ الهدف الرئيسي من الحسابات القومية هو تقديم وصف شامل عن الاقتصاد، أي إنّ تجميع الإحصاءات يهدف بما أمكن إلى تغطية الأنشطة الإنتاجية التي تنتمي إلى حدود الإنتاج.

ينبغي أن تبدأ الجهود الرامية إلى تحقيق الشمولية في تحديد الناتج المحلي الإجمالي بجمع البيانات التي تشمل التخطيط للدراسات الاستقصائية، والأسئلة التي يتعين إدراجها في هذه الدراسات، والتدقيق في البيانات الإدارية، والخطوات اللازمة من أجل جمع المعلومات عن المجالات غير المشمولة.

ولا ينفكُّ المحاسبون القيّمون على الحسابات القومية عن بذل جهود هدفها إدماج مصادر البيانات العديدة والمختلفة بحيث تكون شاملة، غير أن بعض البيانات تبقى لا تغطي جميع قطاعات الإنتاج فلا تندرج ضمن حدود نظام الحسابات القومية لعام 2008. فينبغي قياس بعض الأنشطة الإنتاجية بصورة غير مباشرة باستخدام معلومات بديلة، بما فيها بيانات العمالة، والتدقيق في الحسابات الضريبية، والنماذج الاقتصادية المعتمدة في تقدير إنتاج العناصر غير المشمولة (بسبب عدم الرّد على الاستبيانات مثلاً)، وتقدير حجم القطاع غير النظامي، والإنتاج السرّي، والأنشطة غير القانونية، وذلك حرصاً على حساب جميع الأنشطة الإنتاجية المضطلع بها في الاقتصاد.

تحرص جميع المكاتب الإحصائية حرصاً شديداً على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بوصفها أولوية في عملها. وعليها، فإنّ قيامها بإعداد جداول العرض والاستخدام جزء لا يتجزأ من إنتاج الحسابات القومية، بل هي الأساس في ذلك، خصوصاً أنها تُستخدم لإحراز التوازن بين حسابات الناتج المحلي الإجمالي في النُّهج الثلاثة، أي نُهج الإنتاج والإنفاق والدخل. وتشكّل جداول العرض والاستخدام أداةً قوية في مقارنة البيانات الواردة من مصادر مختلفة وتحسين اتِّساق الحسابات القومية، وتسمح بتحليل المنتجات والصناعات وتجميع الإنتاجية على مختلف مستويات التصنيف. وبفضل جداول العرض والاستخدام يتمكَّن الاقتصاديّون وغيرهم من المعنيين في هذا المجال من دراسة الأعمال الداخلية في اقتصاد معيَّن، ولا سيما مساهمة الصناعات والمنتجات في الناتج المحلي الإجمالي. وتقيس هذه الإحصاءات إنتاج المنتجات وتحللها بحسب الصناعة، فتفصِّل تدفقات المنتجات المشتراة بحسب الصناعة، وتوزيع المبيعات بحسب المنتج، والإيرادات المكتسبة كجزء لا يتجزأ من تجميع الناتج المحلي الإجمالي.

حاولت بعض المكاتب الإحصائية إعداد جداول العرض والاستخدام امتداداً لإنتاج الحسابات القومية العادية، غير أنّ الرُّدود جاءت شبه معدومة على النظامين. فتجميع جداول العرض والاستخدام بعد تجميع نَهج الإنتاج لا يسمح بتقدير مُستقِلٍّ لجداول العرض والاستخدام لأن الأرقام ينبغي أن تظل متماشيةً مع النتائج المنشورة. كذلك، لا يمكن تقييم موثوقية التقدير الأولي لالناتج المحلي الإجمالي واتساقِّه من خلال عملية ممكنة تعتمد مقاربة البيانات ومصالحتها.

المرفق 1. مثال عن أساليب التقييم في تداول السلع

تبيِّن الأمثلة التالية تداول السلع من المنتج إلى المستهلك النهائي:

(أ) يغطي الجدول A1 الحالة التي لا يصدر فيها تاجر الجملة فاتورة منفصلة عن تكلفة نقل البضاعة من المنتج.
(ب) يبين الجدول B1 الحالة التي تُلزم تاجر الجملة دفع تكلفة التسليم بشكل منفصل.

وفي المثال الوارد في الجدولين A1 وB1، تبلغ قيمة المشتري التي دفعها المستهلك 121 مقابل شرائه الأرز. وفي المحاسبة القومية، يتم التعامل مع المستهلك كما لو كان يستهلك مجموعة من المنتجات، كالأرز، وهوامش التجارة والنقل، والضرائب على المنتجات. فمن أجل المقارنة مع مرور الوقت وفيما بين المستهلكين، والقضاء على تأثير السياسة الضريبية الحكومية وتكاليف التوزيع (وهي هوامش التجارة والنقل)، يجب قياس السلع والخدمات بحيث تبيِّن القيمةُ كميَّةَ السلعِ المُنتجة والمُستهلكة.

ويتضمّن الجدولان A2 وB2 جداول عن تدفق السلع الأساسية تتناول المثالين A وB.

فالمثال الأول، المُبيَّن في الجدولين A1 وA2، يعرض العقد المبرم بين المنتِج وتاجر الجملة القاضي بتسليم الأرز عند بوابة تاجر الجملة، بقيمة أساسية أعلى للأرز المُسلَّم التي تبلغ 100 في الجدول A1، وذلك لأنّ فاتورة أجرة النقل لا تصدر بشكل منفصل وتُرسَلُ إلى تاجر الجملة. وفي الجدول A2، تصدر فاتورة النقل بشكل منفصل إلى تاجر الجملة، ويبلغ هامش التجارة المُنتج في هذه الحالة 11، ويتمُّ التعامل مع تكلفة النقل على أنها الاستهلاك الوسيط لتاجر الجملة. وهنا تبرز الحاجة إلى ناتج النقل من أجل نقل البضائع فقط من تاجر الجملة إلى بائع التجزئة، ويتمُّ التَّعامُل معها على أنها استهلاك وسيط لبائع التجزئة. وبالتالي يتمُّ إنتاج هامش التجارة 8، ويُفترض هنا أنَّ على المُنتِج أن يزيد من مدخلاته الوسيطة من أجل جلب البضائع إلى بوابة تاجر الجملة.

الجدول A1. مثال: التداول من منتج الأرز إلى مستهلك (فاتورة رسوم النقل غير منفصلة)

المنتج	تاجر الجملة	تاجر التجزئة	المستهلك (الأسرة المعيشية)
بضائع مباعة للبيع بالجملة (تُحسب رسوم النقل ولكن ليس ضمن فواتير منفصلة): 100 ضريبة البيع: 2 (غير قابلة للخصم)	بضائع مشتراة لإعادة البيع التكلفة: 102 (100 + 2) مباعة إلى البائع بالتجزئة: 110 ضريبة البيع: 2 رسوم النقل الإضافية (فاتورة منفصلة إلى البائع بالتجزئة): 3	بضائع المشتراة لإعادة البيع الكلفة: 112 مباعة إلى المستهلك: 120 ضريبة البيع: 1	سعر المشتري: 121 الأرز: 100 هامش النقل: 0 ضريبة البيع: 5 هامش التجارة: 16
الناتج: جيد (الأرز): 100	الناتج: هامش التجارة: 8 = 110 – 102 النقل: 3	الناتج: هامش التجارة: 8 = 120 – 112 الاستهلاك الوسيط على خدمات النقل = 3	سعر المشتري: 121

الجدول A2. جداول تدفق السلع الأساسية عن المثال A1

المنتج	السعر الأساسي	الضرائب على المنتجات	هوامش النقل	هوامش التجارة	العرض بسعر المشتري	الاستخدامات بسعر المشتري
الأرز	100	5 = 1 + 2 + 2	0	16 = 8 + 8	121 = 16 + 5 + 100	121
خدمات النقل	3		0		0	3 (الاستهلاك الوسيط للبائع بالتجزئة)
خدمات التجارة	16			-16	0	0

الجدول B1. مثال: التداول من منتج الأرز إلى مستهلك (فاتورة رسوم النقل منفصلة)

المنتج	تاجر بالجملة	تاجر بالتجزئة	المستهلك (الأسرة المعيشيّة)
بضائع مباعة إلى تاجر الجملة (فاتورة رسوم النقل منفصلة) السعر الأساسي: 97 هامش النقل: 3 ضريبة البيع: 2	بضائع مشتراة لإعادة البيع التكلفة: 99 (97 + 2) بضائع مباعة إلى البائع بالتجزئة: 110 ضريبة البيع: 2 رسوم النقل الإضافية (فاتورة منفصلة إلى البائع بالتجزئة): 3	بضائع مشتراة لإعادة البيع الكلفة: 112 بضائع مباعة إلى المستهلك: 120 ضريبة البيع: 1	سعر المشتري: 121 الأرز: 97 ضريبة البيع: 5 هامش التجارة: 19

المنتِج	تاجر بالجملة	تاجر بالتجزئة	المستهلك (الأسرة المعيشيّة)
الناتج: جيد (الأرز): 97 النقل: 3	الناتج: هامش التجارة: 11 = 110 – 99 النقل: 3 الاستهلاك الوسيط لتاجر الجملة على خدمات النقل = 3	الناتج: هامش التجارة: 8 = 120 – 112 الاستهلاك الوسيط لتاجر الجملة على خدمات النقل = 3	سعر المشتري: 121 = 19 + 5 + 97

الجدول B2. جداول تدفق السلع الأساسية عن المثال B1

المنتَج	السعر الأساسي	الضرائب على المنتجات	هوامش النقل	هوامش التجارة	العرض بسعر المشتري	الاستخدامات بسعر المشتري
الأرز	97	5 = 1 + 2 + 2	0	19 = 11 + 8	121 = 19 + 5 + 97	121
خدمات النقل	6		0			الاستهلاك الوسيط لتجار الجملة وتجار التجزئة: 6
خدمات التجارة	19			-19		0

المثال C1: التداول من منتج الأرزّ إلى مستهلك (فاتورة منفصلة برسوم النقل إلى المستهلك)

الجدول C1. يتعيَّن على الأسر المعيشية أن تدفع ثمن خدمة نقل الأرز من بائع التجزئة إلى منازلها. وفي هذه الحالة، لا تندرج تكلفة النقل ضمن خانة هامش النقل بل كاستهلاك نهائي للأسرة المعيشيّة في خدمات النقل

المنتِج	تاجر الجملة	تاجر التجزئة	المستهلك (الأسرة المعيشيّة)
بضائع مباعة إلى تاجر الجملة (رسوم النقل مدرجة ولكن ليس ضمن فواتير منفصلة): 100 ضريبة البيع: 2	بضائع مشتراة لإعادة البيع الكلفة: 102 بضائع مباعة إلى البائع بالتجزئة: 110 ضريبة البيع: 2 رسوم النقل الإضافية (فاتورة منفصلة إلى البائع بالتجزئة): 3	سعر المشتري/الاستبدال الكلفة: 112 بضائع مباعة إلى البائع بالتجزئة: 120 ضريبة البيع: 1 فاتورة منفصل برسوم النقل إلى المستهلك: 3	سعر المشتري: 121 الأرز: 100 ضريبة البيع: 15 هامش التجارة: 16 هامش النقل: 3
الناتج: جيد (الأرز): 100	الناتج: هامش التجارة: 8 = 110 – 102 النقل: 3 ←..... الاستهلاك الوسيط لتاجر التجزئة	الناتج: هامش التجارة: 8 = 120 – 112 النقل: 3	سعر المشتري: 124

الجدول C2. جداول تدفق السلع الأساسية عن المثال C1

المنتَج	السعر الأساسي	الضرائب على المنتجات	هوامش النقل	هوامش التجارة	العرض بأسعار المشتري	الاستخدامات بأسعار المشتري
الأرز	100	5 = 1 + 2 + 2	3	16 = 8 + 8	124 = 16 + 3 + 5 + 100	124
هوامش التجارة	6		-3		3	3 (الاستهلاك الوسيط لبائع التجزئة)
خدمات النقل	16			-16	0	0

تجدر الإشارة إلى أن تكاليف نقل البضائع المشتراة لإعادة بيعها يُدرجها تجار الجملة أو تجار التجزئة كاستهلاك وسيط إذا صدرت بها فواتير منفصلة.

ينبغي تقييم البضائع المشتراة لإعادة بيعها، باستثناء أي رسوم نقل يصدر بها المورّدون فواتير منفصلة أو يدفعها تجار الجملة أو تجار التجزئة إلى أطراف ثالثة. فخدمات النقل هذه تشكّل جزءاً من الاستهلاك الوسيط لتجار الجملة أو تجار التجزئة[8].

المصدر: Vu, Quang Viet, 2011. Compiling GDP by final expenditure, an operational guide using commodity flow approach.

8. SNA 2008, para. 6.148, c.

المرفق 2. استهلاك رأس المال الثابت في القطاع الحكومي العام في الحسابات القومية المغربية

يتكون القطاع الحكومي العام من:

- جميع وحدات الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية.
- جميع صناديق الضمان الاجتماعي على كل مستوى من مستويات الحكومة.
- جميع المؤسسات غير الحكومية التي تعمل خارج السوق تحت سيطرة الوحدات الحكومية وبتمويلها.

يُقدَّر ناتج القطاع الحكومي العام من خلال تكاليف الإنتاج وهي:

- الاستهلاك الوسيط.
- تعويضات الموظفين.
- استهلاك رأس المال الثابت.

بهدف تقدير ناتج القطاع الحكومي العام المحتسب من خلال تكلفة الإنتاج الإجمالية، لا بد من تقدير استهلاك رأس ماله الثابت لأنه يشكّل جزءاً من التكلفة. ويعتبر تقدير الناتج الخطوة الأولى نحو تقدير إنفاقه الاستهلاكي النهائي.

فاستهلاك رأس المال الثابت (K.1) هو الانخفاض في أثناء المحاسبة في القيمة الحالية للأصول التي يستخدمها القطاع، غير أنّ قيمة الموارد الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج في أي فترة لا تمثِّل مجموعةً محددة من المعاملات بل هي مجرد معاملة تُنسب إلى القطاع ولا يمكن قياسها إلا من خلال نظام من الاتفاقيات.

في الحسابات القومية المغربية، يُحسب الطلب على النقود في الإدارات العمومية على أساس فئات المنتجات التي تُحدَّد وفقاً لعمرها المحتمل. وهذه الفئات هي التالية:

- المباني.
- أعمال الهندسة المدنية.
- معدات النقل.
- أجهزة الكمبيوتر.
- الأثاث والمعدات المكتبية.
- مواد أخرى.

ولكلِّ أصلٍ عمرٌ ثابت يساوي مدة استخدامه، وهو العمر المحتمل الذي تُحدِّده نتائج "الدراسة الاستقصائية التي تتناول الاستثمار في القطاع الحكومي" بحسب أنواع الأصول والقطاعات الفرعية:

العمر المحتمل

نوع الأصل	الدولة	المؤسسات غير الحكومية العاملة خارج السوق	السلطات المحلية
الإنشاءات	50	56	45
معدات النقل	13	13	14
أجهزة الكمبيوتر	7	8	7
الأثاث والمعدات المكتبية	19	18	20
معدات أخرى	19	24	15
أصول الأخرى	29	21	37

- تُقدَّر قيمة رأس المال الثابت الحالي بتكلفة استبدالها في السنة قيد الاستعراض.
- الإهلاك الاقتصادي المطبق خطي (توزيع القيمة المُراد استهلاكها بالتساوي طوال فترة عمر الأصل).

يستند حساب استهلاك رأس المال الثابت في الحكومة العامة إلى التقدير الأول لعام 1998 (A98)، المشتقّ من البيانات المستمدة من "الدراسة الاستقصائية التي تتناول الاستثمار في القطاع الحكومي" التي أجرتها اللجنة العليا للتخطيط.

أما في السنوات التي تلت عام 1998، فقد ارتكزت العلاقة المطَّبقة على كل فئة من فئات الأصول على البارامترات التالية في إعداد الدراسة الاستقصائية:

A: استهلاك رأس المال الثابت.
d: عمر فئة العقار قيد الدراسة.
t: السنة التي يحسب فيها استهلاك رأس المال الثابت.
P: الرقم القياسي لفئة العقار قيد الدراسة.
I: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

المرفق 3. تصنيف الصناعات في الحسابات القومية المغربية

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
A00	1	الزراعة والغابات ومصائد الأسماك
A00001	2	المحاصيل والبستنة والخدمات ذات الصلة
A00002	2	الماشية والصيد والخدمات ذات الصلة
A00003	2	الحراجة، وقطع الأشجار والخدمات ذات الصلة
B05	1	صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية
B05000	2	صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية
C01	1	التعدين واستخراج الفحم والليغنيت والجفت
C01000	2	استخراج الفحم والليغنيت والجفت
C02	1	استخراج المعادن الخام
C02000	2	استخراج المعادن الخام
C03	1	استخراج أنواع أخرى من المعادن الخام
C03001	2	استخراج الفوسفات الطبيعي
C03002	2	استخراج معادن غير فلزية
D15	1	الصناعة التحويلية للمنتجات الغذائية والمشروبات
D15001	2	إنتاج اللحوم ومنتجاتها وتجهيزها وحفظها
D15002	2	تجهيز الأسماك والمنتجات السمكية وحفظها
D15003	2	تجهيز الفواكه والخضروات وحفظها

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
D15004	2	الصناعة التحويليّة للزيوت والدهون النباتية والحيوانية
D15005	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات الألبان
D15006	2	الصناعة التحويليّة للحبوب والنشويات
D15007	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات الألبان
D15081	2	الصناعة التحويليّة للسكر
D15082	2	الصناعة التحويليّة للمنتجات الغذائية الأخرى
D15009	2	الصناعة التحويليّة للمشروبات
D16	1	الصناعة التحويليّة لمنتجات التبغ
D16000	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات التبغ
D17	1	الصناعة التحويليّة للأنسجة
D17001	2	الغَزْل
D17002	2	النسيج
D17003	2	تشطيب المنسوجات
D17004	2	الصناعة التحويليّة لمواد النسيج
D17051	2	الصناعة التحويليّة للسجّاد والبسط
D17052	2	الصناعة التحويليّة لمواد النسيج الأخرى
D17006	2	الصناعة التحويليّة للأقمشة المحبوكة وغيرها من المواد
D18	1	الصناعة التحويليّة للملابس البالية، وخلع الملابس وصباغة الفراء
D18000	2	الصناعة التحويليّة للملابس البالية، وخلع الملابس وصباغة الفراء
D19	1	دباغة وخلع الملابس من الجلود، صناعة الأمتعة وحقائب اليد والسروج والحزام والأحذية
D19001	2	تجهيز الجلود ودباغتها

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
D19002	2	صناعة الأمتعة وحقائب اليد والسروج والحزام والأحذية
D20	1	الصناعة التحويليّة للأخشاب والمنتجات الخشبية
D20000	2	الصناعة التحويليّة للأخشاب والمنتجات الخشبية
D21	1	الصناعة التحويليّة للورق والمنتجات الورقية
D21001	2	الصناعة التحويليّة للّبّ الورق والورق والورق المقوّى
D21002	2	الصناعة التحويليّة للورق أو الورق المقوّى
D22	1	نشر الوسائط المسجّلة وطباعتها واستنساخها
D22000	2	نشر الوسائط المسجّلة وطباعتها واستنساخها
D23	1	تكرير النفط ومنتجات الطاقة الأخرى
D23000	2	تكرير النفط ومنتجات الطاقة الأخرى
D24	1	الصناعة التحويليّة للمواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
D24001	2	صناعة الكيمياويات الأساسية
D24002	2	الصناعة التحويليّة للكيماويات الزراعية
D24003	2	الصناعة التحويليّة للدهانات والورنيش والمنتجات ذات الصلة
D24004	2	صناعة الأدوية
D24005	2	صناعة الصابون والعطور ومنتجات التنظيف
D24006	2	الصناعات الكيماوية الأخرى
D25	1	الصّناعة التّحويليّة لمنتجات المطّاط والبلاستيك
D25000	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات المطّاط والبلاستيك
D26	1	الصناعة التحويليّة للمنتجات غير المعدنية الأخرى
D26001	2	الصناعة التحويليّة للزّجاج والمنتجات الزجاجية

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
D26002	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات السيراميك والبلاط
D26003	2	الصناعة التحويليّة لبلاط الطين والطوب
D26004	2	الصناعة التحويليّة للإسمنت والجير والجصّ
D26005	2	الصناعة التحويليّة لمواد الإسمنت أو الخرسانة أو الجصّ
D26006	2	قطع الحجر وتشكيله وتشطيبه
D26007	2	الصناعة التحويليّة لمختلف المنتجات المعدنية
D27	1	الصناعة التحويليّة للمعادن الأساسية
D27000	2	الصناعة التحويليّة للمعادن الأساسية
D28	1	الصناعة التحويليّة للمنتجات المعدنية المصنعة، باستثناء الآلات والمعدات
D28000	2	الصناعة التحويليّة للمنتجات المعدنية المصنّعة، باستثناء الآلات والمعدات
D29	1	الصناعة التحويليّة للآلات والمعدات
D29000	2	الصناعة التحويليّة للآلات والمعدات
D30	1	الصناعة التحويليّة للمعدات المكتبيّة والمحاسبيّة والحاسوبيّة
D30000	2	الصناعة التحويليّة للمعدات المكتبيّة والمحاسبيّة والحاسوبيّة
D31	1	الصناعة التحويليّة للآلات والأجهزة الكهربائية
D31001	2	الصناعة التحويليّة للمعدات الكهربائية
D31002	2	الصناعة التحويليّة للأسلاك والكابلات المعزولة
D31003	2	الصناعة التحويليّة للمراكم والخلايا الكهربائية
D32	1	الصناعة التحويليّة لمعدّات الراديو والتلفزيون والاتّصالات
D32000	2	الصناعة التحويليّة لمعدّات الراديو والتلفزيون والاتّصالات
D33	1	الصناعة التحويليّة للأدوات الطبية والدقيقة والبصرية والساعات

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
D33000	2	الصناعة التحويليّة للأدوات الطبية والدقيقة والبصرية والساعات
D34	1	الصناعة التحويليّة للسيارات والمقطورات ونصف المقطورات
D34001	2	الصناعة التحويليّة للسيارات
D34002	2	الصناعة التحويليّة للأجسام (الحافلات) للسيارات؛ الصناعة التحويليّة للمقطورات
D34003	2	الصناعة التحويليّة لقطع غيار السيارات وملحقاتها ومحرّكاتها
D35	1	الصناعة التحويليّة لمعدات النقل الأخرى
D35001	2	بناء السفن والصناعة التحويليّة للطائرات والمركبات الفضائية
D35002	2	الصناعة التحويليّة للدراجات النارية والدراجات
D36	1	الصناعة التحويليّة للأثاث؛ صناعة غير مصنّفة في خانة أخرى
D36001	2	الصناعة التحويليّة للأثاث
D36002	2	المجوهرات
D36003	2	صناعات متنوعة أخرى
D37	1	إعادة التدوير
D37000	2	اعاده التدوير
E00	1	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
E00001	2	إنتاج وجمع وتوزيع الكهرباء والغاز
E00002	2	جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها
F45	1	الإنشاءات
F45001	2	المباني
F45002	2	إنشاءات أخرى
F45003	2	تأجير معدات البناء أو الهدم مع المشغّل

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
G00	1	التجارة بالجملة والتجزئة؛ تصليح السيارات والدراجات النارية والسلع الشخصية وسلع الأسر المعيشيّة
G00001	2	بيع السيارات وصيانتها وتصليحها
G00002	2	البيع بالتجزئة لوقود السيارات
G00003	2	التجارة بالجملة
G00004	2	التجارة بالتجزئة وتصليح سلع الأسر المعيشية
H55	1	الفنادق والمطاعم
H55000	2	الفنادق والمطاعم
I01	1	النقل
I01001	2	النقل عبر السكك الحديدية
I01002	2	النقل البري الأخرى
I01003	2	النقل المائي والبحري والساحلي
4I0100	2	النقل الجوي
I01005	2	خدمات النقل الداعمة والإضافية
I02	1	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
I02001	2	خدمات البريد والبريد السريع
I02002	2	الاتصالات السلكية
J00	1	الخدمات المالية والتأمين
J00001	2	الوساطة المالية
J00002	2	التأمين
J00003	2	خدمات الوساطة المالية
K00	1	العقارات والتأجير وخدمات الأعمال

معرّف المنتج	المستوى	الصناعة
K00001	2	الأنشطة العقارية
K00002	2	تأجير الآلات والمعدات بدون مشغِّل
K00003	2	الحاسوب والخدمات ذات الصِّلة
K00004	2	الخدمات المقدمة في المقام الأول للشركات
L75	1	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي
L75001	2	الإدارة العامة
L75002	2	الضمان الاجتماعي الإلزامي
MN0	1	خدمات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
MN0801	2	التعليم خارج السوق
MN0802	2	تعليم السوق
MN0803	2	خدمات الصحة خارج السوق وخدمات العمل الاجتماعي خارج السوق
MN0804	2	صحة السوق
OP0	1	الخدمات غير المالية الأخرى
OP0001	2	التخلُّص من مياه الصرف الصحي والنُّفايات والصرف الصحي والأنشطة المماثلة
OP0002	2	خدمات المؤسسات العامة
OP0003	2	الأنشطة الترفيهية
OP0004	2	الخدمات الشخصية
OP0005	2	خدمات الأسر المعيشية
TR0	1	التصحيح الإقليمي
TR0000	2	التصحيح الإقليمي

المرفق 4. تصنيف المنتجات في الحسابات القومية المغربية

معرف المنتج	المستوى	المنتج
A00	1	الزراعة والصيد والحراجة
A00001	2	المحاصيل والبستنة والخدمات ذات الصلة
A00001101	3	القمح القاسي
A00001102	3	القمح اللين
A00001103	3	الشعير
A00001104	3	الذرة
A00001105	3	الأرز
A00001109	3	الحبوب الأخرى
A00001201	3	الفول
A00001202	3	البازيلاء
A00001209	3	الخضروات الأخرى، منتج غير مصنّف في خانة أخرى
A00001300	3	المحاصيل العلفية
A00001401	3	المحاصيل السكرية
A00001402	3	البذور الزيتية غير الاستوائية
A00001403	3	المنتجات الأخرى من محصول البذور الزيتية
A00001409	3	محاصيل الصناعات الغذائية الأخرى
A00001501	3	القطن
A00001502	3	مصانع النسيج الأخرى

معرف المنتج	المستوى	المنتج
A00001503	3	محاصيل التبغ
A00001509	3	محاصيل صناعية أخرى
A00001600	3	الخضروات الطازجة
A00001700	3	نباتات الأزهار والزينة والنباتات العطرية والطبِّيَّة
A00001801	3	الزيتون
A00001802	3	الحمضيات
A00001803	3	التمر
A00001804	3	العنب
A00001809	3	منتجات التشجير الأخرى
A00001900	3	الخدمات الإضافية
A00002	2	الماشية والصيد والخدمات ذات الصّلة
A00002001	3	الماشية
A00002002	3	الماشية الأخرى، باستثناء الدواجن
A00002003	3	الدواجن الحية
A00002004	3	الحليب ومشتقاته
A00002005	3	البيض
A00002006	3	العسل
A00002007	3	الصوف والفراء
A00002009	3	المنتجات الأخرى (بما فيها الخدمات ذات الصلة)
A00003	2	الحراجة وقطع الأشجار والخدمات ذات الصلة
A00003001	3	الخشب الصناعي
A00003002	3	الخشب اللَّيِّن

معرف المنتج	المستوى	المنتج
A00003003	3	الحطب
A00003004	3	الفلّين الطبيعي
A00003009	3	منتجات أخرى (بما فيها خدمات ذات صلة)
B05	1	صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية
B05000	2	صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية
B05000001	3	السردين
B05000009	3	منتجات أخرى (بما فيها خدمات ذات صلة)
C01	1	تعدين الفحم والليغنيت واستخراج الجفت
C01000	2	استخراج الفحم والليغنيت والجفت
C01000100	3	الفحم والليغنيت والجفت
C01000201	3	النفط الخام
C01000202	3	الغاز الطبيعي
C01000209	3	منتجات أخرى (بما فيها خدمات ذات صلة)
C02	1	استخراج المعادن الخام المعدنية
C02000	2	استخراج المعادن الخام المعدنية
C02000001	3	خام الحديد
C02000002	3	خام الرصاص والزنك والقصدير
C02000003	3	خامات النحاس
C02000009	3	المعادن الخام المعدنية الأخرى
C03	1	استخراج معادن خام أخرى
C03001	2	استخراج الفوسفات الطبيعي
C03001000	3	الفوسفات الطبيعي

معرف المنتج	المستوى	المنتج
C03002	2	استخراج معادن غير فلزية أخرى
C03002001	3	الحجارة والرمال
C03002002	3	الملح
C03002009	3	المعادن، منتج غير مصنف في خانة أخرى
D15	1	الصّناعة التَّحويليَّة للمنتجات الغذائية والمشروبات
D15001	2	إنتاج اللحوم ومنتجاتها وتجهيزها وحفظها
D15001001	3	اللحوم الحمراء
D15001002	3	اللحوم البيضاء
D15001003	3	اللحوم الجاهزة والمصنعة
D15001009	3	لحوم أخرى
D15002	2	تجهيز الأسماك والمنتجات السمكية وحفظها
D15002001	3	الأسماك المجمَّدة
D15002009	3	الأسماك المعلَّبة وغيرها من أصناف الأسماك
D15003	2	تجهيز الفواكه والخضروات وحفظها
D15003001	3	منتجات الحمضيات
D15003002	3	منتجات الطماطم
D15003003	3	الزَّيتون المعلَّب
D15003004	3	عصائر الفواكه والخضروات الأخرى
D15003009	3	منتجات من الفواكه والخضروات الأخرى الجاهزة والمحفوظة
D15004	2	الصّناعة التَّحويليَّة للزيوت والدهون النباتية والحيوانية
D15004001	3	زيت الزيتون
D15004002	3	زيت الزيتون المكرَّر

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D15004003	3	زيوت البذور الخام
D15004004	3	زيوت البذور المكرَّرة
D15004009	3	منتجات أخرى لصناعة الدهون
D15005	2	الصّناعة التّحويليّة لمنتجات الألبان
D15005001	3	الحليب السائل
D15005002	3	أنواع أخرى من الحليب
D15005009	3	الآيس كريم ومنتجات الألبان الأخرى
D15006	2	الصناعة التحويليّة للحبوب والنشويات
D15006001	3	دقيق القمح القاسي
D15006002	3	دقيق القمح اللين
D15006003	3	دقيق الحبوب الأخرى
D15006004	3	السميد (باستثناء السميد النباتي)
D15006005	3	الأرز المقشَّر والمنقول
D15006009	3	منتجات أخرى
D15007	2	الصّناعة التّحويليّة لمنتجات الخبز
D15007001	3	الخبز الطازج
D15007002	3	المعكرونة والكُسكُس
D15007003	3	منتجات البسكويت
D15007009	3	منتجات أخرى
D15081	2	الصناعة التحويليّة للسكر
D15081001	3	السكر الخام
D15081002	3	السكر المكرر أو المكيَّف

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D15081003	3	أنواع أخرى من السكر
D15081009	3	دبس السكر واللُّب والمخلَّفات الأخرى
D15082	2	الصّناعة التّحويليّة لمنتجات أخرى من صناعة المواد الغذائية
D15082001	3	القهوة والمنتجات ذات الصلة
D15082002	3	الشاي والمنتجات ذات الصلة
D15082003	3	الخميرة
D15082004	3	الحلويات ومنتجات الشوكولاته
D15082009	3	المنتجات الغذائية الأخرى
D15009	2	الصّناعة التّحويليّة للمشروبات
D15009101	3	البيرة
D15009109	3	المشروبات الكحولية الأخرى
D15009201	3	المياه المعدنية (مياه الشرب)
D15009202	3	مختلف المشروبات غير الكحولية
D16	1	الصناعة التحويليّة لمنتجات التبغ
D16000	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات التبغ
D16000000	3	التبغ
D17	1	الصّناعة التّحويليّة للمنسوجات
D17001	2	الغَزْل
D17001000	3	خيوط الغزل
D17002	2	النسج
D17002000	3	الأقمشة
D17003	2	تشطيب المنسوجات

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D17003000	3	تشطيب المنسوجات
D17004	2	الصناعة التحويليّة للمواد النسيجية
D17004001	3	البطانيّات
D17004002	3	الكتّان
D17004003	3	عناصر أخرى مصنوعة من النسيج
D17051	2	الصناعة التحويليّة للسجاد والبسط
D17051000	3	البسط والسجاد
D17052	2	الصّناعة التّحويليّة للمواد النسيجية الأخرى
D17052001	3	الخيوط، والشباك والحبال
D17052009	3	منتجات نسيجية أخرى
D17006	2	الصناعة التحويليّة للأقمشة المحبوكة وغيرها من العناصر
D17006001	3	أقمشة محبوكة
D17006002	3	عناصر أخرى
D18	1	الصناعة التحويليّة لارتداء الملابس والفراء
D18000	2	الصناعة التحويليّة لارتداء الملابس والفراء
D18000001	3	الجلود والفراء
D18000002	3	الملابس الخارجية
D18000003	3	الملابس الداخلية
D18000009	3	الملابس الأخرى
D19	1	دباغة الجلود وخلعها، والصّناعة التّحويليّة للأمتعة وحقائب اليد والسروج والحزام والأحذية
D19001	2	تجهيز الجلود ودباغتها
D19001000	3	الجلد المدبوغ

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D19002	2	الصناعة التحويليّة للأمتعة وحقائب اليد والسروج والحزام والأحذية
D19002001	3	السفر والسلع الجلدية
D19002002	3	الأحذية
D20	1	الصناعة التحويليّة للأخشاب والمنتجات الخشبية
D20000	2	الصناعة التحويليّة للأخشاب والمنتجات الخشبية
D20000001	3	الأخشاب المنشورة والمسطّحة والمشربة
D20000002	3	الألواح الخشبية والمواد المماثلة
D20000003	3	النجارة والنجارة الخشبية
D20000004	3	التغليف الخشبي
D20000005	3	الفلّين أو السّلال
D20000006	3	قطع خشبية مختلفة
D21	1	الصناعة التحويليّة للورق والمنتجات الورقيّة
D21001	2	الصناعة التحويليّة للبّ الورق والورق والورق المقوّى
D21001001	3	لبّ الورق
D21001002	3	الورق والورق المقوّى
D21002	2	الصناعة التحويليّة للورق أو الورق المقوّى
D21002000	3	الورق أو الورق المقوّى
D22	1	نشر الوسائط المسجّلة وطباعتها واستنساخها
D22000	2	نشر الوسائط المسجّلة وطباعتها واستنساخها
D22000001	3	الطبعة الورقيّة
D22000002	3	تحرير الصوت
D22000003	3	دار الطباعة

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D22000004	3	منتجات الاستنساخ والتسجيل
D23	1	تكرير النفط ومنتجات الطاقة الأخرى
D23000	2	تكرير النفط ومنتجات الطاقة الأخرى
D23000001	3	الغازولين
D23000002	3	الّيزل
D23000003	3	زيت الوقود
D23000004	3	وقود الطائرات
D23000005	3	منتجات بترولية أخرى
D23000009	3	منتجات الطاقة الأخرى، باستثناء الكهرباء والماء
D24	1	الصناعة التحويليّة للمواد الكيميائيّة والمنتجات الكيميائيّة
D24001	2	صناعة الكيماويات الأساسية
D24001001	3	الغاز الصناعي
D24001002	3	منتجات النيتروجين والأسمدة
D24001003	3	البلاستيك الأساسي والمطّاط الصناعي
D24001004	3	حمض الفوسفوريك
D24001009	3	المواد الكيميائيّة الأساسيّة الأخرى
D24002	2	الصناعة التحويليّة للكيماويّات الزراعية
D24002000	3	الكيماويات الزراعية
D24003	2	الصناعة التحويليّة للدهانات والورنيش والمنتجات ذات الصّلة
D24003000	3	الدهانات والورنيش والمنتجات ذات الصّلة
D24004	2	صناعة الأدوية
D24004000	3	المنتجات الصيدلانية الأساسيّة والمستحضرات الصيدلانيّة

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D24005	2	الصناعة التحويليّة للصّابون والعطور ومنتجات التّنظيف
D24005001	3	الصابون
D24005002	3	المنظّفات ومنتجات التنظيف
D24005003	3	العطور ولوازم الاستحمام
D24006	2	صناعات كيماوية أخرى
D24006001	3	الألياف الصّناعية أو الاصطناعيّة
D24006009	3	المواد الكيميائيّة الأخرى
D25	1	الصناعة التحويليّة لمنتجات المطّاط والبلاستيك
D25000	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات المطّاط والبلاستيك
D25000101	3	الهوائي
D25000102	3	منتجات ومواد مطّاطيّة أخرى
D25000201	3	الصفائح والألواح والأنابيب والمقاطع والتغليف المصنوعة باستخدام مادة البلاستيك
D25000202	3	المواد البلاستيكيّة المستعملة في الإنشاءات
D25000203	3	المواد البلاستيكيّة الأخرى
D26	1	الصناعة التحويليّة للمنتجات المعدنيّة غير الفلزية الأخرى
D26001	2	الصناعة التحويليّة للزّجاج والمنتجات الزجاجيّة
D26001000	3	الزجاج والأواني الزجاجيّة
D26002	2	الصناعة التحويليّة لمنتجات السيراميك والبلاط
D26002001	3	منتجات السيراميك
D26002002	3	بلاط السيراميك
D26003	2	الصناعة التحويليّة لبلاط الطّين والطّوب
D26003000	3	بلاط الطين والطوب

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D26004	2	الصناعة التحويليّة للإسمنت أو الخرسانة أو الجصّ
D26004000	3	الإسمنت والجير والجصّ
D26005	2	الصناعة التحويليّة للمواد الإسمنتيّة أو الخرسانيّة أو الجصّيّة
D26005000	3	المواد الإسمنتيّة أو الخرسانيّة أو الجصّيّة
D26006	2	قطع الحجر وتشكيله وتشطيبه
D26006000	3	الرخام والأحجار المشغولة
D26007	2	الصناعة التحويليّة للمنتجات المعدنيّة ذات الخصائص المتنوّعة
D26007001	3	المنتجات الكاشطة
D26007002	3	المنتجات المعدنيّة غير الفلزيّة
D27	1	الصناعة التحويليّة للمعادن الأساسيّة
D27000	2	الصناعة التحويليّة للمعادن الأساسيّة
D27000001	3	الأسلاك الساخنة وأنابيب الحديد الزهر أو الصلب وغيرها من المنتجات
D27000002	3	منتجات الصلب المحوَّلة
D27000003	3	المعادن الثّمينة
D27000004	3	منتجات الألومينا والألومنيوم ونصف الألومنيوم
D27000005	3	الرصاص والزنك والقصدير والمنتجات نصف المصنَّعة والنُّحاس
D27000006	3	المعادن غير الحديديّة الأخرى
D27000007	3	القطع المصبوبة
D28	1	الصناعة التحويليّة للمنتجات المعدنيّة المصنَّعة، باستثناء الآلات والمعدّات
D28000	2	الصناعة التحويليّة للمنتجات المعدنيّة المصنَّعة، باستثناء الآلات والمعدّات
D28000001	3	المواد المعدنيّة المستخدمة في الإنشاءات
D28000002	3	النجارة وإغلاق المعادن

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D28000003	3	الخزانات والمراجل المعدنيّة للتدفئة المركزيّة
D28000004	3	منتجات الغلّايات
D28000005	3	الأجزاء المعدنيّة المطروقة والمُعالجة والمُغلَّفة
D28000009	3	المواد المعدنيّة الأخرى
D29	1	الصناعة التحويليّة للآلات والمعدّات
D29000	2	الصناعة التحويليّة للآلات والمعدّات
D29000101	3	المحرّكات والتوربينات
D29000102	3	المضخّات والضواغط والأنظمة الهيدروليكية
D29000103	3	الصمّامات
D29000104	3	التّروس وأجزاء النقل الميكانيكيّة
D29000200	3	آلات أخرى ذات أغراض عامّة
D29000300	3	الآلات والمعدات الزراعيّة
D29000400	3	أدوات الآلات
D29000500	3	آلات الأخرى ذات أغراض خاصّة
D29000600	3	الأسلحة والذّخائر
D29000701	3	الأجهزة
D29000702	3	الأجهزة غير الكهربائيّة الأخرى للاستخدام في الأسر المعيشيّة
D30	1	الصناعة التحويليّة للمعدات المكتبيّة والمحاسبيّة والحاسوبيّة
D30000	2	الصناعة التحويليّة للمّعدات المكتبيّة والمحاسبيّة والحاسوبيّة
D30000001	3	المعدّات المكتبيّة
D30000002	3	المعدّات
D31	1	الصناعة التحويليّة للآلات والأجهزة الكهربائية

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D31001	2	الصناعة التحويليّة للآلات الكهربائية
D31001001	3	المحرّكات الكهربائية والمولّدات والمحوّلات
D31001002	3	معدّات التوزيع والتحكم الكهربائي
D31002	2	الصناعة التحويليّة للأسلاك والكابلات المعزولة
D31002000	3	الأسلاك والكابلات المعزولة
D31003	2	الصناعة التحويليّة للمراكم والخلايا الكهربائيّة
D31003001	3	المراكم والبطاريات
D31003002	3	المصابيح وأجهزة الإنارة
D31003003	3	المعدّات الكهربائية الأخرى
D32	1	الصناعة التحويليّة لمعدّات الرّاديو والتّلفزيون والاتّصالات
D32000	2	الصناعة التحويليّة لمعدّات الرّاديو والتّلفزيون والاتّصالات
D32000001	3	المكوّنات الإلكترونيّة
D32000002	3	أجهزة الإرسال
D32000003	3	جهاز استقبال أو تسجيل أو استنساخ الصوت والصورة
D33	1	الصناعة التحويليّة للأدوات الطبيّة والدقيقة والبصريّة والسّاعات
D33000	2	الصناعة التحويليّة للأدوات الطبيّة والدقيقة والبصريّة والسّاعات
D33000001	3	المعدّات الطّبّيّة والجراحيّة وجراحة العظام
D33000002	3	أدوات ومعدّات القياس والتّحكم
D33000003	3	المواد البصريّة والفوتوغرافيّة
D33000004	3	صناعة السّاعات
D34	1	الصناعة التحويليّة للسّيارات والمقطورات ونصف المقطورات
D34001	2	الصناعة التحويليّة للسّيارات

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D34001001	3	السيارات المحددة
D34001002	3	المركبات التجارية
D34001009	3	المركبات الأخرى
D34002	2	الصناعة التحويليّة لهيكل السيارات؛ الصناعة التحويليّة للمقطورات
D34002000	3	هيكل السيارة والمقطورات
D34003	2	الصناعة التحويليّة لقطع غيار للسيارات وملحقاتها ومحرّكاتها
D34003000	3	معدّات السّيّارات
D35	1	الصناعة التحويليّة لمعدّات النقل الأخرى
D35001	2	بناء السفن والصّناعة التّحويليّة للطائرات والمركبات الفضائية
D35001001	3	معدات النقل البحري
D35001002	3	معدات النقل بالسكك الحديدية
D35001003	3	معدات الملاحة الجوية والنقل الفضائي
D35002	2	الصناعة التحويليّة للدّراجات النارية والدراجات
D35002001	3	الدراجات النارية والدراجات
D35002002	3	معدات النقل الأخرى
D36	1	الصناعة التحويليّة للأثاث؛ منتج غير مصنّف في خانة أخرى
D36001	2	الصناعة التحويليّة للأثاث
D36001001	3	مختلف أصناف الأثاث
D36001002	3	الفرش والصناديق
D36002	2	المجوهرات
D36002000	3	المجوهرات والعملات المعدنية
D36003	2	صناعات أخرى متنوعة

معرف المنتج	المستوى	المنتج
D36003001	3	آلات موسيقية
D36003002	3	معدّات رياضيّة
D36003009	3	الألعاب والدمى وغيرها من المنتجات
D37	1	إعادة التّدوير
D37000	2	إعادة التدوير
D37000000	3	استعادة المواد المعدنية وغير الفلزيّة القابلة لإعادة التدوير
E00	1	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
E00001	2	إنتاج الكهرباء والغاز وجمعها وتوزيعها
E00001000	3	الكهرباء والغاز والتدفئة
E00002	2	جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها
E00002000	3	المياه
F45	1	الإنشاءات
F45001	2	المباني
F45001001	3	المباني السكنية
F45001002	3	المباني غير السكنية
F45002	2	الإنشاءات أخرى
F45002001	3	منتجات أشغال الهندسة المدنية
F45002009	3	أشغال أخرى
F45003	2	استئجار معدات البناء أو الهدم مع المشغِّل
F45003000	3	استئجار معدات البناء مع المشغِّل
G00	1	التجارة بالجملة والتجزئة؛ تصليح السيارات والدراجات النارية والسلع الشخصية وسلع الأسر المعيشيّة
G00001	2	بيع السيارات وصيانتها وتصليحها

معرف المنتج	المستوى	المنتج
G00001001	3	التجارة بالمركبات ومعدات السيارات
G00001002	3	صيانة المركبات وتصليحها
G00001003	3	التجارة بالدراجات النارية وتصليحها
G00002	2	بيع وقود السيارات بالتجزئة
G00002000	3	التجارة بالوقود بالتجزئة
G00003	2	التجارة بالجملة
G00003001	3	بيع المنتجات الزراعية بالجملة
G00003009	3	التجارة بالمنتجات الأخرى بالجملة (بما فيها الخدمات الوسيطة)
G00004	2	التجارة بالتجزئة وتصليح سلع الأسر المعيشيّة
G00004001	3	التجارة بالأعمال التجاريّة بالتجزئة
G00004002	3	تصليح السلع الشخصية وسلع الأسر المعيشيّة بالتّجزئة
H55	1	الفنادق والمطاعم
H55000	2	الفنادق والمطاعم
H55000001	3	الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة لفترة قصيرة الأجل
H55000002	3	المطاعم والحانات
I01	1	النقل
I01001	2	النقل عبر السكك الحديدية
I01001001	3	نقل الركاب
I01001002	3	النقل
I01002	2	النقل البري الأخرى
I01002001	3	نقل الركاب
I01002002	3	النقل بالعربات

معرف المنتج	المستوى	المنتج
I01003	2	النقل المائي البحري والساحلي
I01003001	3	نقل الركاب
I01003002	3	النقل بالعربات
I01004	2	النقل الجوي
I01004001	3	نقل الركاب
I01004002	3	النقل بالعربات
I01005	2	خدمات النقل ذات الصّلة
I01005001	3	وكالات السفر
I01005009	3	الخدمات الأخرى
I02	1	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
I02001	2	خدمات البريد والبريد السريع
I02001000	3	البريد
I02002	2	الاتّصالات السلكية
I02002000	3	الاتّصالات السلكية
J00	1	الأنشطة الماليّة والتّأمين
J00001	2	الوساطة المالية
J00001000	3	خدمات الوساطة المالية
J00002	2	التأمين
J00002001	3	خدمات التأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية
J00002002	3	خدمات التأمين الأخرى
J00003	2	الخدمات المتعلقة بالوساطة المالية
J00003001	3	الخدمات المالية ذات الصلة

معرف المنتج	المستوى	المنتج
J00003002	3	خدمات التأمين
K00	1	العقارات والتأجير والأنشطة التجارية
K00001	2	الأنشطة العقارية
K00001001	3	تطوير الأنشطة العقاريّة
K00001002	3	التأجير
K00001009	3	الأنشطة العقارية الأخرى
K00002	2	تأجير الآلات والمعدات بدون مشغِّل
K00002000	3	خدمات التأجير بدون مشغِّل
K00003	2	الحاسوب والخدمات ذات الصلة
K00003000	3	خدمات الأعمال التجارية ذات الصلة بالحاسوب
K00004	2	الخدمات المقدمة في المقام الأول إلى الشركات التجارية
K00004001	3	خدمات البحث والتطوير
K00004002	3	خدمات الاستشارات القانونية والمحاسبية والإدارية
K00004003	3	الخدمات المعمارية والهندسية
K00004004	3	خدمات الرقابة الفنية وغيرها من خدمات الرقابة والتحليل
L75	1	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي
L75001	2	الإدارة العامة
L75001001	3	الخدمات المتعلقة بالمهارات العامة للإدارة
L75001002	3	الخدمات المتعلقة بالمهارات الاقتصادية للإدارة
L75001003	3	الخدمات المتعلقة بالمهارات الاجتماعية للإدارة
L75001004	3	خدمات السيادة
L75002	2	الضمان الاجتماعي الإلزامي

معرف المنتج	المستوى	المنتج
L75002000	3	الضمان الاجتماعي الإلزامي
MN0	1	خدمات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
MN0801	2	التعليم خارج السوق
MN0801000	3	الخدمات التعليمية خارج السوق
MN0802	2	سوق التعليم
MN0802000	3	سوق الخدمات التعليمية
MN0803	2	خدمات الصحة خارج السوق وخدمات العمل الاجتماعي خارج السوق
MN0803000	3	الخدمات الصحية وخدمات العمل الاجتماعي خارج السوق
MN0804	2	سوق الخدمات الصحيّة
MN0804001	3	خدمات الصحة الإنسانية والعمل الاجتماعي في السوق
MN0804002	3	الخدمات البيطرية
OP0	1	الخدمات غير المالية الأخرى
OP0001	2	التخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات والصرف الصحي والخدمات المماثلة
OP0001000	3	الصرف الصحي والطرق وإدارة النفايات
OP0002	2	خدمات المنظمات العامة
OP0002001	3	المنظمات الاقتصادية
OP0002009	3	الجمعيات الأخرى
OP0003	2	الأنشطة الترفيهية
OP0003001	3	السينما والإذاعة والتلفزيون
OP0003002	3	وكالات الأنباء
OP0003009	3	الخدمات الترفيهية الأخرى
OP0004	2	الخدمات الشخصية

معرف المنتج	المستوى	المنتج
OP0004000	3	الخدمات الشخصية
OP0005	2	خدمات الأسر المعيشية
OP0005000	3	الخدمات المنزلية
TR0	1	التصحيح الإقليمي
TR0000	2	التصحيح الإقليمي
TR0000000	3	التصحيح الإقليمي

المرفق 5. تجميع نظام الحسابات القومية/التصنيف الصناعي الدولي الموحد على المستوى المتوسط

توافق القيِّمون على استكمال نظام الحسابات القومية على تجميع موحَّد متوسط المستوى من 38 فئة من فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحّد وذلك للإبلاغ عن بيانات نظام الحسابات القومية القابلة للمقارنة دولياً. وتُمثِّل هذه الفئات مستوى التجميع بين أقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحد البالغ عددها 21 فرعاً و88 شعبةً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

A*38 code		الوصف	التصنيف الصناعى الدولى الموحد، رمز التنقيح 4
1	A	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	01 إلى 03
2	B	التعدين والمقالع	05 إلى 09
3	CA	الصناعة التحويليّة للمنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ	10 إلى 12
4	CB	الصناعة التحويليّة للمنسوجات وارتداء الملابس والجلود والمنتجات ذات الصلة	13 إلى 15
5	CC	الصناعة التحويليّة للمنتجات الخشبية والورقية؛ طباعة واستنساخ الوسائط المسجّلة	16 إلى 18
6	CD	الصناعة التحويليّة لفحم الكوك والمنتجات النفطية المكرّرة	19
7	CE	الصناعة التحويليّة للمواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	20
8	CF	الصناعة التحويليّة للمنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	21
9	CG	الصناعة التحويليّة لمنتجات المطّاط والبلاستيك، وغيرها من المنتجات المعدنية غير المعدنية	23 + 22
10	CH	الصناعة التحويليّة للمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنّعة، باستثناء الآلات والمعدّات	25 + 24
11	CI	الصناعة التحويليّة لمنتجات الكمبيوتر والإلكترونيات والبصريات	26

A*38 code		الوصف	التصنيف الصناعى الدولى الموحد، رمز التنقيح 4
12	CJ	الصناعة التحويلية للمعدات الكهربائية	27
13	CK	الصناعة التحويلية للآلات والمعدات؛ قطاع غير مصنّف في خانة أخرى	28
14	CL	الصناعة التحويلية لمعدات النقل	30 + 29
15	CM	القطاعات التحويلية الأخرى؛ تصليح الآلات والمعدات وتركيبها	31 إلى 33
16	D	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	35
17	E	إمدادات المياه الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	36 إلى 39
18	F	الإنشاءات	41 إلى 43
19	G	التجارة بالجملة والتجزئة؛ تصليح السيارات والدراجات النارية	45 إلى 47
20	H	النقل والتخزين	49 إلى 53
21	I	الأنشطة والخدمات المرتبطة بأماكن الإقامة والطعام	56 + 55
22	JA	أنشطة النشر والسمعي البصري والبث	58 إلى 60
23	JB	الاتصالات السلكية	61
24	JC	خدمات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من خدمات المعلومات	63 + 62
25	K	الأنشطة المالية والتأمين	64 إلى 66
26	L	الأنشطة العقارية	68
27	MA	الأنشطة القانونية والمحاسبية والإدارية والمعمارية والهندسية والاختبارات الفنية والتحليل	69 إلى 71
28	MB	تطوير البحوث العلمية	72
29	MC	الخدمات المهنية والعلمية والتقنية	73 إلى 75
30	N	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	77 إلى 82
31	O	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي	84

A*38 code		الوصف	التصنيف الصناعى الدولى الموحد، رمز التنقيح 4
32	P	التعليم	85
33	QA	أنشطة الصحة البشرية	86
34	QB	أنشطة الرعاية السكنيّة والعمل الاجتماعي	88 + 87
35	R	الفنون والترفيه والاستجمام	90 إلى 93
36	S	أنشطة الخدمات الأخرى	94 إلى 96
37	T[ب]	أنشطة الأسر المعيشية كأرباب عمل؛ الأنشطة غير المتمايزة المنتجة للسلع والخدمات التي تضطلع بها الأسر المعيشية لاستخدامها الخاص	97 + 98[ب]
38	U[ج]	أنشطة المنظمات والهيئات خارج الحدود الإقليمية	99[ج]

Source: United Nations, 2008. International standard industrial classification of all economic activities (ISIC), Revision 4. New York.

ملاحظات:

أ. منها خدمات الإيجار المنسوبة للمساكن التي يشغلها المالك.

ب. تقع أنشطة إنتاج الخدمات التي تضطلع بها الأسر المعيشية في الشعبة 98 خارج حدود إنتاج نظام الحسابات القومية.

ج. لا تدرج أنشطة هذه المؤسسات في الأنشطة التي تبلغ عنها البلدان التي تقع داخل حدودها.

المراجع

Asian Development Bank (2017). Compendium of Supply and Use Tables for Selected Economies in Asia and the Pacific.

European Commission and others (2009). *System of National Accounts 2008.* New York.

Eurostat (n.d.). Statistics Explained.

Frits, Bos (2007). Compiling the national accounts demystified. Division of Macro-economic Statistics and Dissemination. Sector National Accounts, Statistics Netherland.

Organisation for Economic Cooperation and Development (2002). Measurement of the non-observed economy: A Handbook.

Roubaud, François, and Michel Seruzier (1991). Economie non-enregistrée par la statistique et secteur informel dans les pays en développement, Stat Eco nb. 62.

Seruzier, Michel (1996). Construire les comptes de la nation selon le SCN 1993.

United Nations (2018). Handbook on Supply, Use and Input-Output Tables with Extensions and Applications. New York.

United Nations Economic Commission for Africa (2012). Handbook on SUT: Compilation, Application, and Practices Relevant to Africa.

Vu, Quang Viet (2011). Compiling GDP by final expenditure: An operational guide using commodity flow approach.

تُعتبرُ جداول العرض والاستخدام أداة قوية في مقارنة البيانات النابعة من مصادر مختلفة، وهي تساهم في أن تكون الإحصاءات الاقتصادية متّسقةً فيما بينها، وأن تتحلّى بصفتَي الشمولية والدقّة في ما يخصّ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الحسابات القومية. وتحقّق جداول العرض والاستخدام هذه الغايات من من خلال تأمين عنصر التوازن الذي يؤدي إلى تقدير واحد ومنسجم للناتج المحلي الإجمالي. فهي تسمح بتحليل المنتجات والقطاعات وتجميع الإنتاجية على مختلف مستويات التصنيف، وذلك من أجل تحديد الثغرات والتناقضات وفضّ إشكالات التقييم ضمن نظام البيانات، وبالتالي فإنها تسهم في تحسين دقّة بيانات مصدر الحسابات القومية. كما أنّها تخوّل الاقتصاديين وغيرهم من المتخصّصين دراسةَ الأنشطة الاقتصادية الداخلية، وهي تؤمّن تحديداً القدرة على تفصيل مساهمة القطاعات والمنتجات في الناتج المحلي الإجمالي بصورة دقيقة. وتقيس هذه الإحصاءات المنتجات وتحلّل إنتاجها بحسب القطاع المعني، وتفصّل تدفُّقات المنتجات التي يشتريها كل قطاع، وتوزيع المبيعات لكل منتج، والإيرادات المكتسبة بوصفها جميعاً جزءاً لا يتجزأ من عملية تجميع الناتج المحلي الإجمالي.

ولا تزال معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا متأخّرة في إعداد جداول العرض والاستخدام. فالتعقيد في تجميع البيانات من مصادر مختلفة يمثّل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان المنطقة. وفي إطار تعزيز الركائز الاقتصادية في حساب الأمم المتحدة الإنمائي للإحصاء والبيانات، وخطط البرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للإسكوا لتوأمة البلدان (المغرب وفلسطين مع الأردن وقطر)، فقد صدرت دراستان عن التجميع العملي المغربي والفلسطيني حول جداول العرض والاستخدام. وهدفت الدراستان إلى تبادل المعرفة والتعلم من تجارب البلدان. وهذه الدراسة تقدِّم لمحة عامة عن تجميع جداول العرض والاستخدام، وتتوسّع في حالة تجميع جداول العرض والاستخدام في المغرب تحديداً.

2200149A